نبذة تعريفية لموسوعة تيسير وتكميل ابن عقيل ١/٥

لقد حظيت الألفية للإمام ابن مالك بالنصيب الأوفر من جهود العلماء فتوجهت جهودهم لدراستها وشرحها وإعرابها ،وحاز ابن عقيل المكانة الأسمى لدى الشارحين فطبع كتابه طبعات عديدة وجاء عمل دار العصماء بدمشق ليتوّج تلك الطبعات وذلك من خلال مزايا حرص المؤلّف فيها على إخراج الكتاب إخراجاً يعين طالب العلم ويذلل له الصعوبات والتعقيدات.

يقع كتاب تيسير وتكميل شرح ابن عقيل في خمسة أجزاء ليشكّل سلسلة متكاملة تجمع قواعد النحو والصرف ، ويتفرّد الجزء الخامس الأخير في بحوث الصرف ، أمّا الأجزاء الأربعة فتضمّن بحوث النحو وقواعده التي تشكّل اللبنة الأساسية للطالب المبتدئ وتعينه على فهم الجملة العربية وقواعد اللغة والإعراب ويبدأ الجزء الأول بنبذة مختصرة عن علم النحو ونشأته حتى يتكوّن لدى الطالب فكرة تاريخية عن هذا العلم وأهميته ودقته.

ولعلّ أهمية هذه الطبعة تكمن في مزايا عدّة سعى إليها المؤلّف لتسهيل المادة العلمية للطالب ومن هذه المزايا:

الفصل بين مقاطع النص بشكل واضح وميسر

١- توجت الفقرات بعناوين خاصة

٢- أعربت أبيات الألفية كاملة

٣- خُرجت الشواهد بعناية ودقة

٤- تم إعراب الشواهد كلها

٥- بعد كل بحث هناك أسئلة وتمرينات وتدريبات على البحث

٦- جمعت بحوث الصرف في جزء مستقل وهو الجزء الخامس للموسوعة .

قام بهذا العمل الجليل أستاذ علوم اللغة العربية الدكتور محمد علي سلطاني بدقّة ومنهجية ليكون كتاباً تعليمياً وافياً لكافة المراحل العمرية بطريقة حديثة وسهلة وهذه الطبعة معتمدة عند كل الجهات التعليمية في سوريا وفي بعض البلدان العربية والأجنبية لما تحويه من مزايا تسهّل على الطالب الدراسة وعلى المدرّس في آن معاً.

ابن عقيل
الجزء الأول



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المعلم الأمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فإن القرآن الكريم هو دستور المسلم في حياته العامة والخاصة، وهذا الدستور يضم بين دفتيه ما يريده الله تعالى للمسلم من اعتقاد وعمل، فالمسلم الحريص على نيل رضا الله في الدنيا والفوز بجنته في الآخرة؛ لا بد أن يكون حريصاً على فهم كتاب الله؛ ليكون أقدرَ على فهم ما يريده تعالى من عباده، وفَهْمُ كتاب الله لا يتأتَّى إلا بتعلُّم اللغة العربية؛ لأن القرآن الكريم يمثل الذِّرْوَةَ العليا في الأساليب العربية، وقد صرح سبحانه في كتابه العزيز بذلك في عشرة مواضع من سور: (النحل: ١٠٣) و(الشعراءِ/ ١٩٥) و(يوسفَ/٢) و(الرعد/ ٣٧) و(طه/ ١١٣) و(الزُّمرِ/٢٨) و(فُصِّلَت/٣) و(الشُّورى/٧) و(الزُّخْرُفِ/٣) و(الأحقاف/١٢).

فكان من ذلك قولُه تعالى في سورة الشعراء: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾، ونوّه سبحانه بسموِّ أدائه واستواءِ أحكامه حين قال في سورة الزُّمر: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾.

وثمةَ أدلةٌ كثيرة في كتاب الله وآياتِه تُشعِر كلَّ مسلم بضرورة إتقان العربية؛ ليكون فهمُه للقرآن على الوجه المنشود والمستوى الأمثل؛ ليحققَ هذا الفهم السليمُ لكلام الله ما يرادُ منه في نفس المسلم وعقلِه وحياتِه وسلوكه وعلاقاته.

من ذلك قوله تعالى في سورة (الأنفال/٢): ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾.

فكيف يُتاح للمؤمن أن يزداد إيماناً إذا تُليت عليه آياتُ الله وهو لا يفهم مضمونها؟! بل إن زيادةَ الإيمان لا بد أن تبدأ بسلامة الفهم؛ ليفكرَ فيها بعقله الذي يتّسعُ ويتفتحُ؛ ليدركَ ما فيها من الحقائق الباهرة؛ فيخشعَ قلبُه، وتدمعَ عينُه، وتلينَ نفسُه، ويكتملَ تسليمُه؛ مصداقاً لقوله تعالى في سورة (الحشر/٢١): ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾، وقوله تعالى في سورة (النحل/٩٨): ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾، وقولِهِ تعالى في سورة (المزّمّل/٢٠): ﴿ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ ﴾.

ولا يُقصد بهذه القراءة إصدارُ الأصواتِ بالمدِّ والغُنّة والإخفاء والإظهار فحسب، بل إن هذه وسائل تُؤدي إلى أن يأخذَ المعنى امتدادَه الكاملَ في النفس والعقل والشعور..، أما العقلُ والقلبُ فينبغي أن يكونا في تمام تفتُّحهما عند القراءةِ أو الاستماع؛ ليكونَ التدبُّر والفهمُ والخشوعُ وتصدعُ الجبال؛ مصداقاً لقوله تعالى في سورة (محمد/ ٢٤): ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾، وقولِهِ تعالى في سورة (النحل/٤٤): ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾، وقولِهِ تعالى في سورة (الأعراف/ ٢٠٤): ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾، فما أَثَرُ هذا الاستماعِ والإنصاتِ إذا اقتصرَ على متابعةِ الأصوات المترددة مهما بلغ صاحبُهم من إتقانها وحُسنِ إخراجها؟؟ بل المرادُ الفهمُ والتدبُّرُ وإعمالُ العقل والفكر، ولا يتأتى هذا كلُّه إلا بتعلم العربية بدرجاتها كلِّها في سعيٍ للوصول إلى درجة القرآن الكريم ومرتبتِه التي فاقت كلَّ درجات فصحاءِ العرب وبلغائِهم،

بدليل عجزهم عن محاكاته وتقليدِه حين تحدّاهم سبحانه –وهم أربابُ البلاغةِ وفرسانُ البيان– بقوله تعالى في سورة (البقرة/ ٢٣): ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾، وقولِهِ تعالى في سورة (يونس/٣٨): ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ﴾.

ولعل في كلام الله تعالى دعوةً مباشرة إلى تعلم العربية، لغةِ القرآن الكريم، حيث يقول سبحانه في سورة (الرحمان): ﴿الرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿٤﴾﴾، فتعليم القرآن لا يُقْصَد منه الحفظُ لأصواته وألفاظِه فحسب، بل المقصودُ فهمُه وتدبّره والعمل به، وقولُهُ تعالى في سورة (النمل/٩٢): ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ﴾، فقد ربط تعالى بين إسلام المرء وتلاوتِهِ للقرآن، والتلاوةُ كما أسلفنا ليست تطبيقاً لقواعد التجويد فحسب، بل إنها مقرونة بفهم تام لمدلولات حروفه وألفاظه وعباراته، وأسرارِ ذلك من تقديمٍ وتأخير، وحذف وذكر، ورفعٍ ونصبٍ وجر، وما يترتب على كل حال منها من المعاني؛ ليكون التدبُّر تاماً والتفكر صحيحاً؛ مما يؤدي إلى خشوعِ القلب، وعَبرةِ العين، وتمكُّنِ الإيمان وزيادتِه؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (الأنفال/ ٢).

ولِمَ نذهبُ بعيداً؟ فهؤلاء الجنُّ أنفسُهم لم يتأتَّ لهم الإيمان إلا بعد سماع القرآن الكريم وفَهْمِ معانيه؛ مما أدَّى بهم إلى الإيمان، وذلك في قوله تعالى في سورة (الجن/١): ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ﴾، فكيف أدركوا هدايته إلى الرشد لو لم يفهموا معانيه؟

فمن لا يتعلم العربية ويوغل في هذا التعلم مخلصاً لا يحظى ببغيته من فهم كتاب الله على الوجه الأمثل، يؤيد ذلك قوله تعالى في سورة (فصلت/٣): ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾، فالعلم بالعربية يسبق قراءةَ القرآن وتدبُّرَه وفهمَ ما انطوت عليه آياتُه من الإحكام والتفصيل.

ولعل من حكمة الله تعالى أنه سهّل لطالب العربية طريقَهُ بأكثر مما يتوقع الطالب نفسهُ، بدليل أنّ مَن أتقن العربية من غير أهلها يفوقون أبناءها في العدد والمستوى بما لا يقاس، في القديم والحديث، حتى إنّ معظم أئمة العربية وأئمةِ علوم الشريعة هم من غير العرب، وتكفي عودةٌ سريعة إلى أمهات مصادر اللغة والنحو والتفسير والفقه والحديث وأشباهها لِتَدُلَّنا بوضوح على صحة ما نقول، يصدّق ذلك ويؤيده قوله تعالى في أربعة مواضع في القرآن الكريم: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ (القمر/ ١٧).

وكلمة (**الذِّكر**) هنا واسعة في مدلولها، فهي تعني الحفظَ والتذكُّر، كما تعني سهولةَ الفهم، وانسياب القرآن الكريم وجاذبيتَه، كلُّ هذا يؤكده تعالى بمؤكِّداتٍ لغويةٍ عدة، ابتداءً باللام التي هي جواب قَسَم مقدَّر، وبعدها (قد) وتعني التحقيقَ المؤكَّد، وبعدها الفعل بصيغة الماضي لِتدلَّ على أن هذا الأمرَ –وهو تيسر القرآن لطالبيه– أمْرٌ قد تقرر وانتهى، ولا مِراءَ فيه، وبعد ذلك كلهِ استفهامٌ مقرونٌ بالتعجب من عدم إدراك الناس لهذا.. ﴿فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ بهذه الحروف المشدّدة المبْدَلة، فلم يجعلها تعالى (فهل من ذاكر أو متذكر) بل ﴿

﴿ مُّدَّكِرٍ ﴾ بما فيها من إبدال بعد إبدال[1]؛ التماساً لقوة الدلالة؛ ليكون النطق أيسرَ وأشدّ، والإثارةُ أقوى وأدلّ.

والكافرون أنفُسهم أدركوا قدرة القرآن على التأثير في سامعه إذا كان هذا السامع ممن يفقه العربية، فقد وَصَفَ تعالى موقفَ الكافرين العربِ زمنَ النبي ﷺ وخوفهم من سماع القرآن الكريم المؤثِّر برفعة أدائه العربي وقوةِ أسلوبه، حيث يقول سبحانه في سورة (فصلت/٢٦): ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴾، فهم يخشَوْن تأثيرَهُ إذا سمعوه؛ لقدرتهم على فهم بيانه العربي الرفيع.

وخَبَرُ أبي سفيانَ وأبي جهلٍ والأَخْنَسِ بِن شُريَقٍ في هذا الشأن متداوَلٌ معروف[2].

ولعل هذا يفسر لنا ضَعْفَ تأثيرِ البيانِ القرآنيّ في عَرَبِ هذا العصر، وهو جهلُهم بالأساليب العربية الرفيعة، واكتفاؤهم منها بأدنى المستويات التي تكفي للتفاهم في ما بينهم على المستوى العامي الشائع؛ ولهذا ترى قلةَ إسلامِ العرب من غير المسلمين بالرغم من سماعهم الدائم للقرآن الكريم، يُتْلَى في الإذاعات المختلفة وأجهزة التلفاز والأشرطة المسجَّلة وفي المناسبات الاجتماعية الكثيرة.

وهذه الظاهرة قديمةٌ، فَجْهلُ العربية أو الضَّعْفُ في تحصيلها يؤدي إلى رقة إيمان المسلم وتناقُصِه من جهة، وإلى إعراض غير المسلم عن الدخول في الإسلام من جهة أخرى؛ لأنه يسمع القرآن الكريم ولا يفهم منه إلا اليسير، يؤيد ذلك قولٌ قديم لشيخ سيبويه وهو **الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ (ت١٧٠هـ)**: «**إنَّ أكثر مَن تزندق بالعراق لجهلهم بالعربية**»؛ مصداقاً لقوله

---

(١) مذتكر –مذدكر– مدّكر.

(٢) انظر تفصيل الخبر في سيرة ابن هشام ١/٢٧٥-٢٧٦.

تعالى في سورة (الزمر/٩): ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾، وهذا استفهام بمعنى النفي.

وليس معنى هذا أنّ كل من يفقه العربية يدخل الإيمان إلى قلبه لدى سماعه كتاب الله يتلى عليه، بل إن للكِبْر والجحود والتعصب والإصرار دوراً كبيراً في إعراض المعرضين عن دين الله، بدليل قوله تعالى في سورة (لقمان/٧): ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾، وقوله تعالى في سورة (الجاثية/ ٨) يقصد الفئةَ نفسَها ممن يَعْلم ويستكبر: ﴿يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

فتَعَلُّم العربية على الوجه الأكمل، والإخلاصُ في هذا التعلُّم للارتقاء به إلى الأسلوب القرآني؛ يَفْتَحُ للمسلم مغاليقَ كتاب الله، ويُطْلِعُه بعمق على ما فيه؛ ليصلَ إلى مرتبة الإيمان الأمثل، بل يزدادَ إيماناً كلما تلا أو تُليتْ عليه آياتٌ من كتاب الله.

ولا يقتصر الأمر على هذا فحسب، بل إن كثيراً من الخلافات التي وقعت بين الفقهاء يعود معظمُها إلى اختلافهم في فهم أساليب العربية، فيعودون إلى كلام العرب وأقوال النحاة؛ ليحتكموا إليها ويحكِّموها، والأمثلة كثيرة على تأثيرِ فَهْم العربية في خلافات الفقهاء؛ من ذلك اختلافُهم في قضية مسح الرأس في الوضوء كلِّه أو بعضِه؛ لاختلافهم في **معنى الباء** بين أن تكون **للإلصاق** أو **للبعضية** أو **الزيادة** في قوله تعالى في سورة (المائدة/ ٦):﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾، وكذلك اختلافهم في الآية نفسها في غسلِ الرجلين أو مسحِهما؛ لاختلافهم في إعراب ﴿وَأَرْجُلَكُمْ ﴾، فهل هي معطوفة على

الرؤوس بالجر، أو أنها منصوبة بفعل محذوف؟ **فقد قرئت بالجر والنصب** كما في معجم القراءات (٢/١٩٤-١٩٥)، ولا يستطيع أن يفصل في هذه الخلافات ويُهْدَى إلى الموقف السديد من فقهاء الشريعة إلا متقنٌ

للعربية متعمقٌ في فهم أسرارها.

فمما يحققه متقن العربية في ميدان فِقْهِ النص القرآني جوانبُ عدة:

- منها حسنُ اختياره بمعرفته أثر حَرَكة الإعراب في تغيير المعاني القرآنية واختلافِها.

- ومنها عصمتُه من الانزلاق إلى فساد المعنى بسبب التأثُّر بالشائع من الألفاظ والأساليب.

أما حُسنُ الاختيار بفضل معرفةِ أثر حركةِ الإعراب في تغيير المعاني القرآنية واختلافِها؛ فأمْرُهُ دقيق مثير، وفيه احتمالان:

أولهما: أن يكون تغيُّرُ الحركة بسبب خطأ من القارئ، مما قد يؤدّي أحياناً إلى نقيض المعنى وفسادِه، من ذلك ما رُوي عن أحد الأعراب الفصحاء وقد وَفد إلى البصرة ليتعلم قراءة القرآن الكريم على أحد القُرّاء آنذاك، فأقرأه القارئ قولَه تعالى في سورة (التوبة/٣): ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ ﴾، فقرأ **بجرّ** (**رسولِه**) **الثانية**. فقال الأعرابي معقباً: (إن كان الله قَد بَرِئَ من رسولِه فأنا منه أَبْرَأ). **وكان أبو الأسود الدؤليُّ شيخُ علماء عصره** (**ت٦٩هـ**) ماراً في تلك اللحظة، وسمع القراءةَ وتعليقَ الأعرابي، فقال مستنكراً: لا يا أعرابي، ليست القراءةُ كما سمعت، بل هي: ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾؛ بالرفع، فقال الأعرابي من فوره: (إنني أَبْرَأُ ممن بَرِئَ منهم اللهُ ورسولُه).

فقد نقلتْه حركةُ الإعراب في لحظات من موقف إلى موقف آخر، تبعاً للمعنى الناجم عن الحركة، وكانت هذه الواقعةُ ونظائرُ لها من أسباب شروع أبي الأسود نفسهِ بالبَدْءِ بوضع قواعدِ علم النحو.

- أما الاحتمال الثاني فيكونُ فيه كلا وَجْهَي الإعراب صحيحاً في القراءة، وقُرئ بهما، غير أن المعنى يختلف من قراءة إلى أخرى، ويكون في إحدى القراءتين ضعيفاً.

من ذلك قوله تعالى في سورة (البقرة/٢١٤): ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ ﴾.

فقد وردت القراآتُ بنصب الفعل (**يقول**) وبرفعه[1]، ويختلف المعنى تبعاً لذلك فيهما.

- فالمعنى الذي تُقدمه قراءةُ النصب هو أن المؤمنين مع الرسول ﷺ (يوم الخندق) أصابتهم البأساءُ والضرّاءُ، وزلزلوا، فصبروا وطال صبرهم حتى بلغ منتهاه إلى أن يقولَ الرسول والذين آمنوا معه: متى نصرُ الله؟ **وذلك بنصب الفعل (يقول) بـ(أنْ) المضمرةِ وجوباً بعد (حتى)**، ومن خصائص **(أنْ) المصدريةِ** الناصبة دَلالتُها على المستقبل، فحين نُضمرها ونَنْصِبُ الفعل بعدها فذلك دلالةٌ على مرور وقت طويل إلى أن يقع الفعل.

أما إذا قرأنا **برفع الفعل** ﴿يَقُولُ﴾؛ فالدلالة المعنوية هي قِصَرُ أَمَد صبرِ المؤمنين، فحين مسَّتْهم البأساءُ والضراءُ وزُلْزلوا قال الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله؟ أي: زلزلوا فقال الرسول، كما نص عليه **العُكْبَريّ** في «إعراب القرآن»[2]، وهو معنىً لا يَرْقى إلى معنى قراءة النصب كما هو واضح.

---

(١) معجم القراآت القرآنية ١/١٦٥.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/١٧٢.

ولهذا كانت قراءةُ النصب أوسعَ انتشاراً، فقد قرأ بها خمسةٌ من أصحاب القرآت السبعِ المتواترة، وقرأ بالرفع اثنان منهم فقط هما نافع والكسائي.

- وأما العصمةُ والاحترازُ من الانزلاق إلى فساد المعنى بسبب التأثُّر بالشائع من الأساليب؛ فنمثل لها بقوله تعالى في سورة (البقرة/ ٤٧ و١٢٢):

﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾.

فالله سبحانه يذكّر بني إسرائيل بنِعَمِه الكثيرة التي غمرهم بها في تاريخهم الماضي، وبوصفهم من أوائل الأمم التي تلقت كتاباً سماوياً، ويذكّرهم بأنه سبحانه في هاتيك العصور فضّلهم على العالمين بالهداية والتكريم، فنكصوا ونكثوا، ونقضوا وأعرضوا، وقتلوا الأنبياء والمصلحين..، فالموقف هنا موقفُ تذكير لهم بتفضيلهم على العالمين في الماضي، وهذا ما تبيِّنُه **حركة فتح همزة (أنّ)**.

أي: اذكروا نعمتي عليكم وتفضيلي إياكم، فالحرف (أنّ) إذا كان مفتوح الهمزة يؤوّل مع ما بعده بمصدر، وهي القراءةُ الوحيدةُ لهذه الآية الكريمة، **ولم يَقْرأ أحد بكسر الهمزة البتةَ**، كما أثبتت ذلك كتبُ القرآت ومعاجُمها[١].

أما إذا قرأ أحدٌ **بكسر همزة (إنّ)** وهو خطأ لا يصح ارتكابُه؛ فإنه يُغيِّر المعنى تغييراً جذرياً؛ ليصبحَ تفضيلُ بني إسرائيل على العالمين دائماً مستمراً إلى يوم الدين، وهو ليس مراداً البتة؛ بدليل أن أحداً لم يقرأ في هذا الموضع سوى بفتح الهمزة.

وبعد: فهذا غيض من فيض مما تُقَدِّمه معرفةُ العربية من مزايا للمسلم الذي يسعى إلى فهم شرع الله على الوجه الأمثل، وإلى معرفة أسرار كتابه الكريم، فلنشمِّر عن ساعد الجِدّ، ونُقْبلْ على تعلم لغةِ كتابِ الله بعد أن أكرمَنا

(١) انظر معجم القرآت ١/٥٣ و١٠٩.

سبحانه بوفرة الفُرَص، وفَسَح لنا في العُمُر؛ لنحقق الرفعة في الدنيا والسعادة في الآخرة، مصداقاً للحديث النبوي «خيركم من تعلَّم القرآن وعلمه»، ونرتقي إلى حيث أراد الله سبحانه لأهل العلم أن يرتقوا، مستجيبين لأمره تعالى حيث يقول في سورة (طه/ ١١٤):

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

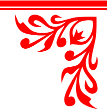
وعلم النحو هو الطريق القويم إلى تعلم لغة كتاب الله تعلُّماً يعصم بعون الله من التردد والزلل.

ربنا عليك توكلنا وإليك أنَبْنا وإليك المصير

والحمد لله رب العالمين

أ.د. محمد علي سلطاني






نشأة النحو العربي

كان العرب في جاهليتهم يُقيمون في شبه الجزيرة العربية لا يختلطون بغيرهم من الأجانب إلا لماماً، وقد أدى ذلك إلى فصاحة لهجاتهم، وقوة بيانهم، وابتعادهم عن اللحن والتحريف.

ولقد كانت «**قريش**» في وضع كريم يجعل منها سيِّدة لقبائل العرب الأخرى، فهي التي تستأثر بخدمة البيت الحرام، ويحج إليها العرب كل عام، لأغراض اقتصادية كالتجارة وتبادل السلع، وأهداف أدبية كشهود مجامع الخطابة والشعر في أسواق **عكاظ ومجنة وذي المجاز**، تلك المجامع التي كانت ملتقىً للشعراء والخطباء، من جميع أنحاء الجزيرة العربية للتفاخر بالأنساب، والتباري في الخطابة، والتهاجي بالشعر...، والاحتكام في كل ذلك إلى النابهين من الشعراء والخطباء؛ ليحكموا لهم أو عليهم، وقد اشتهر من هؤلاء الحكام **النابغة الذّبياني** الذي كان حكمه نافذاً لا يُرد، وقد تمكنت قريش بما أتيح لها من هذه العوامل أن تكون أنقى القبائل لهجة، وأفصحهم لغة، وأوفرهم حظاً من البيان، فسادت لغتها على سائر اللهجات، وتبارى الأدباء في استعمالها، فانتشرت في أنحاء الجزيرة العربية، وكان ذلك مؤذناً بنزول القرآن بها.

وعندما أشرقت شمس الإسلام على الجزيرة العربية، ودخل الناس في دين الله أفواجاً؛ اضطر العرب إلى الانتشار في الأرض، والاتصال بالناس، والاختلاط بغيرهم من الأعاجم في سائر الأمصار المفتوحة؛ إذ كانوا هم المجاهدين الذين يتحركون بالدعوة الجديدة إلى شتى أنحاء العامل، وقد أنشؤوا على مر الأيام علاقاتٍ واشجة بأهل هذه البلاد، وتبادلوا معهم التجارة، ثم تزوجوا منهم، فنشأت ناشئة جديدة من المولدين لا تستطيع ضبط لسانها، ومن هنا أخذت

سلائق العرب تفسدُ، وطبيعتهم تنحرف، فظهر اللحن، ثم أخذ يستشري ويتسع حتى أزعج الغيورين على الفصحى، وأقلق نفوسهم.

وقد بدأ ظهور اللحن في عهد **رسول الله** ﷺ، فقد رَوَوْا أن رجلاً لحن بحضرته، فقال لمن حوله: «**أرشدوا أخاكم، فقد ضَلَّ**»، وكان معظم هذا اللحن على ألسنة الطارئين من الموالي والمتعربين؛ **كسلمان الفارسي** الذي كان يرتَضِخ[1] لكنةً فارسية، **وبلال مولى أبي بكر** الذي كان يرتضخ لكنة حبشية، **وصهيب** الذي كان يرتضخ لكنة رومية.

كما حدث أن كاتب أبي موسى الأشعري كتب عنه كتاباً إلى **ابن الخطاب** يقول فيه: «من أبو موسى الأشعري إلخ...»، فلما قرأه عمر رضي الله عنه أرسل إلى أبي موسى: «**أَنْ قَنِّعْ كاتبك سوطاً**[2]».

ومَرَّ عمر يوماً على قوم يتعلمون رميَ السِّهام، فلم يُعجبه رميُهم، فأَنَّبهم فقالوا له: «**إنّا قوم متعلمين**»[3]، فأفزعه ذلك وقال: «**والله لَخَطؤكم في لسانكم أشدُّ عليَّ من خطئكم في رميكم!!**».

ولكن هذا اللحن كان **قليلاً أيام الخلفاء الراشدين**، ثم كثر فيما بَعْدُ واتّسعتْ دائرته بسبب **مخالطة الأعاجم، والإصهار إليهم، واتساع الفتوح الإسلامية**، ولكنه كان سُبّةً تحطُّ من قدر العظيم حتى أواخر عهد الدولة الأموية، ولقد أُثر عن عبد الملك بن مروان قوله: «**شيّبني ارتقاء المنابر وتوقُّع اللحن**».

---

(١) يرتضخ لكنة؛ أي: يستعمل لهجة.

(٢) قَنِّعْ أي: اضرِبْ.

(٣) لحنوا حين قالوا: متعلمين، والصواب: «متعلمون».

ولقد عدوا من اللحّانين: **عبد الله بن زياد**، وكانت أمه فارسية، **والوليد ابن عبد الملك** الذي أشفق عليه والده، فلم يبعث به إلى البادية ليَفْصُحَ لسانُه، وتربّى في المصر، وتعلّم العربية بالصناعة، فدبَّ اللحن إلى لغته، و**خالد بن عبد الله القسري**، وكانت أُمه نصرانية، ومع ما أُثر عنه من لحن فقد كان خطيباً مُفَوَّهاً.

وذكروا أن أربعة من العرب لم يلحنوا في جد ولا هزل؛ وهم: «**الشعبي، وعبد الملك، والحجاج، وابن القِرِّية**» على أنه قد عُدَّ بعضُ اللحن على الحجاج.

وقيل: إن أول لحن وقع بالبادية قولهم: «**هذه عصاتي**»، والصواب عَصَايَ، وأول لحن وقع بالعراق قولهم: (**حَيِّ على الفلاح**)؛ **بكسر الياء**، والصواب فتحها، فتقول: «**حَيَّ على الفلاح**».

وذكر ابن الأثير في «المثل السائر» – وهي قصة تُساق لمعرفة السبب المباشر في وضع النحو العربي – أن **أبا الأسود الدؤلي** دخل على ابنته بالبصرة، فقالت له: يا أبَتِ؛ ما أَشَدُّ الحرِّ، فقال لها: شهرُ نَاجِر، فقالت: إنما أخبرتك ولم أَسألك، فأَتى **علياً كرم الله وجهه**، فقال له: ذهبتْ لغة العرب، ويوشك إن تطاول عليها الزمن أن تضمحل، فقال له عليّ: وما ذاك؟ فأخبره الخبر فقال: هَلُمَّ صحيفةً، ثم أملى عليه: (**الكلام لا يخرج عن اسم وفعل وحرف**)، وقد رُوي في هذا المجال قصة أخرى مشابهة؛ وهي أن **أبا الأسود سمع ابنته تلحن** إذْ قالت له: ما أحسنُ السماءِ، فقال: نجومُها، فقالت: لم أُرد أي شيء أحسن فيها، إنما أتعجب من حسنها!، فقال لها أبوها: قولي: ما أحسنَ السماءَ! ثم دفعه ذلك إلى التفكير في وضع قواعد النحو، والروايتان عندنا صحيحتان، ولا تعارض بينهما، فقد تتكرر المسألة في وقتين متقاربين أو متباعدين.

ونحن نستفيد منها أن **الواضع لعلم النحو هو أبو الأسود**[1]، سواء كان بإشارة من **علي بن أبي طالب** أم بدافع من نفسه، وفي بعض الروايات أن **عمر بن الخطاب** هو الذي أمر أبا الأسود بوضعه، وقيل زياد، ولكن كيف بدأ أبو الأسود مهمته؟ أو بالأحرى: كيف وُضع النحو؟

قام **أبو الأسود** بضبط المصحف، ووضع نقطاً وعلامات تدل على الحركات المختلفة، ثم توالت حركة التأليف بعد ذلك، وبدأت هذه الحركة بإثارة بعض مسائل نحوية حول آيات من كتاب الله وأبيات من الشعر، وقيل إن **عيسى الثقفي** المتوفى سنة (١٤٩هـ) جمع تلك المسائل في كتابين سماهما (الجامع والإكمال)، ولكن لم يصل إلينا شيء منهما، ثم جاء نابغة العرب والمسلمين **الخليل بن أحمد** المتوفى سنة (١٧٥هـ)، فكان له في النحو نظر أدق، وعلم أوسع، وتتبُّعٌ للنصوص والشواهد أكثر من سابقيه، فوضع كثيراً من أصول هذا العلم على نحو يقترب من الأسلوب الذي نقرؤه الآن، ولكنه لم يترك في ذلك كتاباً مؤلفاً، وإنما أفضى بخلاصة فكره إلى تلميذه النابه «**سيبويه**» الذي ضمَّ إلى علم أستاذه خلاصة آرائه وآراء معاصريه، ثم رتّب ذلك كله وضمّنَه كتابه القيم «**الكتاب**» الذي نال ثقة العلماء، وذاع أمره في كل بقاع الدنيا، وما زال حتى وقتنا هذا مالئ الدنيا وشاغلَ النّاس، حتى لقد قيل: من لم يقرأ كتاب سيبويه فليس جديراً أن يكون نحوياً، وصار الكتاب إذا أُطلق انصرف إلى كتاب سيبويه؛ إعظاماً لشأنه.

ولقد كان أساس هذه الدراسات هو القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر الموثوق بصحته، ومشافهة العرب والرحلة إليهم، وتحمّل العلماء في سبيل

---

(١) أبو الأسود الدؤلي توفي سنة ٦٧هـ.

ذلك جهوداً مضنية، ولم تكن قبائل العرب كلها صالحةً للأخذ عنها؛ **بسبب القرب من الحضر، ومخالطة الأعاجم**، فكانت قبائل **قيس وتميم وأَسد وهُذيل وبَعضُ كنانة وبَعضُ الطائيين** أهلاً للثقة بها والاطمئنان إليها؛ لبعدها عن مواطن اللحن؛ ولهذا أخذوا عنها.

أما قبائل **حِمْيَر ولَخْم وجُذام وقُضاعة وغسان وإياد وثقيف**؛ فلم تكن أهلاً للثقة؛ بسبب مجاورة الأعاجم، وتسرب اللحن إلى ألسنتها؛ ولذلك استبعدها العلماء، فلم يأخذوا عنها.

نشأة المذهب البصري والسمات المميزة له:

سبق علماء البصرة بالعراق إلى تدوين مسائل النحو، وذلك بعد طول اتصالٍ بعرب البادية للأخذ عنهم، وقد كانت البصرة قريبة من بادية نجد، وعلى ثلاثة فراسخ من المِرْبَد الذي آل أمره إلى سوق أدبي للشعر والمناظرة، وكان النحويون يقصدونه لتلقي الشعر من أفواه العرب، وكان يهاجر إلى البصرة الكثير من علماء المدن المجاورة؛ ليتعلموا النحو وينقلوه إلى بلادهم، فهذه العوامل ساعدت البصريين على تدوين قواعد النحو واللغة قبل غيرهم بنحو قرنٍ من الزمان.

ولقد تجمعت لدى البصريين نصوص كثيرة بدؤوا بعدها يدرسون ويستقرئون ويستنبطون القواعد، وقد تشددوا في التمسك بقواعدهم، ورأوا عدم الخروج عليها مهما تكن الدواعي، وأهدروا ما خرج عليها من لغات القبائل التي لم يثقوا بها، واعتبروه خطأً وشذوذاً، وإذا ورد ما يخالف مذهبهم في نصوص لا مجال للطعن فيها؛ تأولوها وأجهدوا أنفسهم في تخريجها، وإذا عجزوا عن ذلك قالوا: إنه شاذ لا يقاس عليه، أو ضرورة.

وقد أهدروا بسبب ذلك كثيراً من الاستعمالات العربية لبعض القبائل، فجاء استقراؤهم ناقصاً، وكانوا يرمون من وراء هذا التشدد إلى ضبط اللغة ولو بإهدار بعضها.

ونحن لا يسعنا إلا أن نحمد للبصريين هذا الجهد الكبير في الحفاظ على اللغة في وقتٍ كاد سيل اللحن يجتاحها، ولكننا في الوقت ذاته نأخذ عليهم هذا التضييق المرهق في أمور اللغة، وإهدارَ كثيرٍ من الاستعمالات العربية، مع أنها قد تكون لغة أو لهجة لهذه القبيلة أو تلك.

وعلى **رأس المدرسة البصرية سيبويه** وكتابه، ومن أشهر علمائهم **أبو عمرو بن العلاء والأخفش ويونس بن حبيب واليزيدي والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابن السراج** وغيرهم، ويمكننا تلخيص **سمات هذا المذهب** فيما يلي:

١- **الحزم الصارم والتشدد الزائد** في قبول الشعر المروي، وعدم اعترافهم إلا بالقليل من القبائل العربية الموثوق بها، وقلما يعتمدون على خبر الآحاد.

٢- **الثقة التامة بقواعدهم، والاعتداد بآرائهم**، وتخطئتهم للروايات التي تنافي مذهبهم مهما يكن مصدرها.

٣- **تأَوُّل كل ما يخالف مذهبهم** ولو كان عربياً فصيحاً، وتكلف العنت في ذلك، فإذا عجزوا عن التأويل حكموا بشذوذه.

نشأة المذهب الكوفي والسمات الميزة له:

جاءت المدرسة الكوفية متأخرة عن مدرسة البصرة بنحو قرنٍ من الزمان، بعد أن تأصلت القواعد ورسخت المعايير عند البصريين، فاتخذوا لأنفسهم مذهباً خاصاً يضاهي المذهب البصري وينافسه، وقد أخذوا على البصريين أن قواعدهم ضيقة؛ بسبب استقرائهم الناقص، وترك لغات بعض القبائل، وإهمال القياس.

كان الكوفيون أكثر رواية للشعر من البصريين؛ لهذا جعلوا كل ما ورد عن العرب إماماً لهم لا يُخَطِّئونَه، ولا يعتسفون في تأويله، ويُجيزُون القياس عليه، فكان مذهبهم بذلك أسمح وأوسع، وأيسر وأسهل، ومن هنا نشأ الخلاف بين المذهبين في كثير من الفروع، وإذا كانت الكوفة تعتمد على **سوق الكناسة** الذي يقابل **المِرْبَد** عند البصريين، وتلتقي فيه بالشعراء والخطباء والعلماء؛ إلا أنها لبعدها عن البادية قَلَّ نزوح العرب إليها، وبخاصة من صحت لهجاتهم، ولم يكن للكناسة ما للمربد من شهرة واسعة وأثر بعيد، ومن هنا انتشر المذهب البصري انتشاراً هائلاً، واتسع مداه في كثير من الجهات، بعكس المذهب الكوفي.

أما أئمة المذهب الكوفي؛ فعلى رأسهم **أبو جعفر الرؤاسي**، وتلميذاه **الكسائي والفراء**، ومن أشهر علمائهم: **هشام بن معاوية الضرير، وابن السِّكِّيت، وابن الأعرابي، والطُّوال، وثعلب، وابن كيسان، وابن سعدان، والأنباري، ونفطويه**.

ويمكن تلخيص السمات الغالبة على الكوفيين فيما يلي:

١- **العناية بكل ما يسمعون من شعر عربي**، واحترام كل ما ورد عن العرب، وعدم رفض شيء منه.

٢- **الاحتجاج بالشواهد- ولو كان الشاهد واحداً أو مجهول الأصل-** وبناء القواعد على ذلك، وقد قيل: إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه.

٣- **التسامح في كل ما يصلهم** من نصوص، وعدم الحكم على شيء بالضرورة، وعدم نزوعهم إلى التأويل أو الاعتساف، فكان مذهبهم بذلك واسعاً مفتوحاً.

موازنة خاطفة بين المذهبين:

كان البصريون **أكثر استنباطاً وأوثق رواية** من الكوفيين، حتى لقد كان الكوفيون يثقون في روايتهم ويعملون بها، ولم يحدث العكس، ثم كان البصريون هم **السابقين في وضع القواعد وتقرير المسائل**، وقد تألق منهم علماء كانوا أعلاماً في اللغة والنحو، فكانت شخصيتهم عَامِل جَذْبٍ لهذا المذهب، وسبيلاً إلى شهرته وذيوعه، وكان الكوفيون **أقل تدقيقاً، وأضعف رواية، وأكثر تساهلاً**، مما جعل مذهبهم واسعاً مفتوحاً، كما ابتعدوا عن التكلف والتضييق الذي اشتهر به البصريون.

ولسنا نزكي مذهباً على مذهب تزكيةً مطلقة، ولكنْ بحسبنا أن نقف عند قوة الدليل، لا متحيزين ولا متعصبين، وإن كان في النهاية **مذهب البصريين أوثق، ومذهب الكوفيين أيسر وأوسع**.

وقد تصدى العلماء لوضع كتب في قضية الخلاف بين المذهبين، منهم **أبو البقاء العُكبري** المتوفى سنة ٦١٦هـ الذي وضع كتاباً في هذا الموضوع باسم «التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين»، كما ألف العلامة الجليل **أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي** المتوفى سنة ٥٧٧هـ كتاباً أسماه «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» ذكر فيه مئة وإحدى وعشرين مسألة فيها خلاف بين المذهبين.

هذا ونشير هنا إلى أن الخلاف بين هاتين المدرستين كان واسعاً، وقد حدثت بينهما مناظرات ومناقشات بدأت هادئة بين **الخليل والرؤاسيّ**، ثم اشتدت بين **سيبويه والكسائي** وَمنْ جاء بعدهما، واستمرت إلى أواخر القرن الثالث الهجري، ثم خفت حدة الجدل والخصومة بعد هذا، حيث جاء مَنْ عرض المذهبين ونقدهم، واختار منهما مذهباً خاصاً، على رأس هؤلاء العلامة

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة **الدِّينوَري** الكوفي المتوفى سنة ٢٩٦هـ، فقد قرب بين المذهبين ومزج بينهما، وإن كان إلى البصريين أميل.

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

نسوق إليك أيها الطالب عدة مسائل وقع فيها الخلاف بين المذهبين؛ نسوقها باختصار شديد، ونترك التوسع فيها للمستقبل حين ترد في أماكنها من كتب النحو، وهاكها:

١- (**لولا**) تَرفَعُ الاسمَ بعدها؛ نحو: (لولا عليٌّ لأكرمتك) كما يقول الكوفيون، وقال البصريون: مرفوع بالابتداء[1].

٢- اللام الأولى في (**لعل**) أصلية عند الكوفيين، وقال البصريون: زائدة.

٣- يجوز للضرورة **ترك صرف المنصرف** عند الكوفيين، وقال البصريون: لا يجوز.

٤- الياء والكاف في (**لولايَ ولولاكَ**) في موضع رفع عند الكوفيين، وقال البصريون: بل في موضع خفض.

٥- الاسم المبهم -نحو: (**هذا**)- أعرفُ من العلَم عند الكوفيين، وقال البصريون: العلَم أعرف.

٦- لا يجوز تقديم **خبر** (**ليس**) عليها عند الكوفيين، وقال البصريون: يجوز.

٧- فعل الأمر مُقْتَطَعٌ من المضارع المجزوم بلام الأمر وجزء منه عند الكوفيين، وقال البصريون: الأمر قِسْمٌ برأسه.

٨- إضافة النيِّف إلى العشرة أجازه الكوفيون فقالوا: (خمسةَ عَشْرٍ)، ومنعه البصريون.

٩- العطف على الضمير المخفوض يجيزه الكوفيون، وقال البصريون: ممنوع.

١٠- تقديم معمول اسم الفعل عليه يجيزه الكوفيون ويمنعه البصريون.

---

(١) رأى البصريون أن العامل هو لولا، ورأى الكوفيون أن عامل الابتداء هو الذي رفع «علي».

بسم الله الرحمن الرحيم

لا بد قبل البدء في دراسة كتاب (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) أن نأخذ فكرة موجزة عن حياة هذين الإمامين الجليلين؛ لتكون الدراسة على بصيرة ونور، ونبدأ أولاً:

(بالإمام ابن مالك)

وهو الإمام أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الطائي.

ولد بمدينة (جيّان) من إقليم البشارات بالأندلس، وتبعد سبعة عشر فرسخاً[1] عن قرطبة عام ٦٠٠هـ على الأصح.

هاجر إلى المشرق وقد بلغ أشده بعد أن شدا من علوم العربية والقراءات قدراً غير يسير، تاركاً (جيان) التي كان يهددها عساكر النصارى بالإغارة.

وقد نزل دمشق، وأقام بها، وانصرف إلى استكمال دراسة العربية يقرؤها على شيوخ أجلاء كان لهم أثر عظيم في تكوينه.

فمن شيوخه بدمشق **أبو المفضل نجم الدين مكرم بن محمد القرشي** المتوفى سنة ٦٣٥هـ، **وأبو صادق الحسن بن صباح** المتوفى سنة ٦٣٢هـ، **وأبو الحسن السخاوي**، وغيرهم.

كما أخذ العلم بالأندلس عن **أبي المظفر ثابت بن محمد بن يوسف ابن خيار الكلاعي**.

كما أخذ القراءات عن **أبي العباس أحمد بن نوار**.

(١) الفرسخ: خمسة كيلو مترات تقريباً.

وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني، وجالس **ابن يعيش** وتلميذه ابن عمرون بحلب، كما ذكر صاحب «نفح الطيب» أنه انتظم في حلقة **أبي علي الشلوبين** بالأندلس مدة قصيرة، ولم يعلم هذا الخبر إلا منه.

والإجماع على أن **ثابت بن خيار** من أبرز أساتذة ابن مالك في النحو والقراءات.

وقد تصدر ابن مالك فيما بعد لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ الغاية فيه، وأربى على المتقدمين حتى لقد لقب بسيبويه عصره.

وكان إلى جوار إتقانه للنحو إماماً في القراءات وعالماً بها، صنف فيها قصيدة دالية في قدر الشاطبية.

وأما مكانته في اللغة فكان إليه المنتهى، حتى لقد قال الصفدي: أخبرني أبو الثناء محمود قال: ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب «المحكم» عن الأزهري في اللغة، قال الصفدي: وهذا أمر يُعْجِز؛ لأنه يحتاج إلى معرفة ما في الكتابين، وكان إذا صلى في العادلية -لأنه كان إمام المدرسة- يشيعه قاضي القضاة بها -وهو شمس الدين بن خَلِّكان- إلى بيته تعظيماً لشأنه.

ومن مؤلفاته: **الألفية**، وهي عبارة عن أرجوزة في ألف بيت، تضمنت قواعد النحو والتصريف، وقد رواها عنه خلق كثير، وشغلت العلماء وما زالت تشغلهم بشرحها وحفظها.

ثم كتاب التسهيل، ولامية الأفعال وشرحها، والموصل في نظم المفصّل، والكافية الشافية ثلاثة آلاف بيت وشرحها، والخلاصة وهي مختصر الشافية، وغير ذلك من المؤلفات الفريدة.

ولقد كان نظم الشعر عليه سهلاً رجزه وطويله وبسيطه، وقد استفاد بموهبته الشعرية في سبك فرائد العلوم والمعارف، فقرّب بعيدها، وجمع شواردها.

وكان ابنه **بدر الدين محمد** نابهاً في علوم العربية، وكثيراً ما كان يناقش أباه بغير تحفظ ولا احتياط.

كان ابن مالك ذا عقل راجح، وخلق طيب، ورزانة وحياء ووقار، وتجرُّد للقراءة وصبر على المطالعة، كان مالكي المذهب حين كان بالمغرب، شافعياً حين انتقل إلى المشرق، مطَّلعاً على أشعار العرب وشوارد اللغة إلى درجة حيَّرت العلماء، ولم يكن في علوم السنة أقل منه في العربية، كان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يجد فبالحديث، ثم بأشعار العرب، ذلك كله إلى دين متين، وعبادة خاشعة، وسمتٍ حسنٍ، وعقلٍ رجيح.

وقد قدم القاهرة ومكث بها زمناً، ثم غادرها إلى دمشق، حيث أجمع المؤرخون على وفاته بها سنة ٦٧٢هـ، (ويقول ابن الجزري في كتابه «غاية النهاية في طبقات القراء»: إنه توفي سنة ٦٧٣هـ)، يوم الأربعاء الثالث عشر من شهر شعبان، وصُلِّي عليه بالجامع الأموي، ودُفن بسفح جبل قاسيون، رحمه الله رحمة واسعة.

ثانياً: (الإمام ابن عقيل)

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل القرشي الهاشميّ العقيلي الهمداني الأصل، ثم البالسيّ المصري، قاضي القضاة بهاء الدين ابن عقيل الشافعي، نحوي الديار المصرية، وهو من نسل **عقيل بن أبي طالب** رضي الله عنه.

ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ٦٩٨هـ.

لازم الجلال القزويني وأبا حيان، وأخذ عنهما، ورافقه في الدراسة على أبي حيّان ابنُ هشام المصري نابغة النحويين في عصره، وكان أبو حيان يرفع مكانته على ابن هشام، ويقول عنه: «**ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل**».

وربما أغاظت هذه الشهادة ابن هشام، فجعلته ينصرف عن أستاذه ويزورُّ عنه، ويقدم عليه «عبد اللطيف بن المرحل»، رغم ما بينه وبين أبي حيان من فارق، ويتحامل عليه كثيراً في كتبه!!.

اشتغل ابن عقيل بدراسة العلوم العربية والدينية، فكان مبرزاً في القراءات والفقه والتفسير، أما النحو والتصريف وعلوم اللغة؛ فكان فيها بحراً لا يجارى.

قال عنه الأسنوي في طبقاته: «كان إماماً في العربية والبيان، وتكلم في الأصول والفقه كلاماً حسناً، وكان غير محمود التصرفات المالية على نفسه، حاد الخلق، جواداً، مهيباً، لا يتردد إلى أحد من عظماء عصره»؛ لِما كان يتصف به من قوة الشخصية واستقلال السلوك، أما إنتاجه النحوي: فهو كتاب «المساعد في شرح التسهيل» لابن مالك، وله على الألفية شرح أملاه على ولده قاضي القضاة جلال الدين القزويني.

قال السيوطي: وقد كتبتُ عليه حاشية سمِّيتُها بالسيف الصقيل.

قرأ عليه وأخذ عنه شيوخ كبار؛ منهم شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وتزوج بابنته، وأنجب منها قاضي القضاة جلال الدين، وأخاه بدر الدين.

وروى عنه سبطه جلال الدين، والجمال بن ظهيرة، والشيخ ولي الدين العراقي.

ويُعتبر ابن عقيل من العلماء المصريين الذين رفعوا منار اللغة عالياً.

وقد تعلق بكتبه كثير من العلماء فشرحوها، ومنهم المحقق الثقة الشيخ محمد الخضري المصري الدمياطي المتوفى سنة ١٢٨٨هـ، كتب حاشيته على شرح ابن عقيل رحمه الله رحمةً واسعة؛ لما أسداه إلى طلاب العلم مِنْ خير ومعروف بشرحه المضيء العبارة، المختصر الأسلوب، الجامع لأشتات النحو، وهو المعروف بشرح ابن عقيل على الألفية.



بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الناظم

قال محمدٌ هو ابنُ مالكِ   أحْمَدُ ربي اللهَ خيرَ مالكِ

مُصلياً على النبيّ المصطفى   وآله المستكملينَ الشرَفَا

وأستعينُ اللهَ في ألفيّة[1]   مَقَاصِدُ النحو بها مَحْويّة

تُقَرّب الأقصى بلفظٍ مُوجَز   وتبسطُ البذلَ بوعد مُنْجَزِ

وتقتضي رضًا بغير سُخْطِ   فائِقةً ألفيّةَ ابن مُعْطِي[2]

وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلا   مستوجبٌ ثنائيَ الجميلا

والله يقضي بهباتٍ وافِرة   لي وله في درَجات الآخرة

الكلام وما يتألف منه

كلامُنا: لفظٌ مفيد كاستَقِمْ   واسمٌ وفعلٌ ثم حرف: الكَلِمْ[3]

واحدُه[4]: كَلِمةٌ والقولُ عَمّ   وكِلْمةٌ: بها كلام قد يُؤَمّ[5]

---

(١) أي في نظم ألف بيت من كامل الرجز أو ألفين إن جعلت من مشطوره.

(٢) أبو الحسن يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي الملقب زين الدين، ولد عام (٥٦٤هـ)، سكن دمشق طويلاً، ثم سافر إلى مصر وتوفي فيها عام (٦٢٨هـ). من مؤلفاته ألفيته في النحو، وهي من بحري الرجز والسريع، وألفية ابن مالك تفوقها لفظاً؛ لأنها من بحر واحد، ومعنًى؛ لأنها أكثر منها إحكاماً.

(٣) الكلم: مبتدأ مؤخر، وخبره: (اسم) وما عطف عليه.

(٤) واحده: الضمير عائد على (الكلم).

(٥) يؤم: يقصد.

الكلام المصطلح عليه عِنْدَ النحاة عبارةٌ عن: «**اللفظ المفيد فائدةً يَحْسُن السكوت عليها**»، فـ(اللفظ): جنس يشمل: الكلامَ والكلمة والكلِم، ويشمل المهمَل كـ: «ديز»، والمستعمل كـ: «عمرو»، و(مفيد): أخرج المهمَل، و(فائدة يحسن السكوت عليها): أخرج الكلمة، وبعضَ الكلم: وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوتُ عليه؛ نحو: إنْ قام زيد.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين؛ نحو: «زيد قائم»، أو من فعل واسم؛ كـ:«قام زيد»، وكقول المصنف: «استقم»، فإنه كلام مركَّبٌ من فعل أمر وفاعل مستتر، والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول: «فائدة يحسن السكوت عليها»، فكأنه قال: «**الكلامُ هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة: استقم**».

وإنما قال المصنف: «كلامُنا» ليُعْلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، **وهو في اللغة: اسمٌ لكل ما يُتكلّم به، مفيداً كان أو غيرَ مفيد**.

والكَلِم: اسم جنس، واحِدُه كلمة، وهي: إما اسم وإما فعل وإما حرف؛ لأنها إن دلّت على معنًى في نفسها غير مقترنة بزمان؛ فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان؛ فهي الفعلُ، وإن لم تَدُلَّ على معنًى في نفسها بل في غيرها؛ فهي الحرف.

والكَلِم: ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر؛ كقولك: إنْ قام زيد[1].

---

(١) أكثر النحاة على أن (الكل) هو اسم جنس جمعي؛ وهو ما يُفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً؛ كتمر وتمرة، وشجر وشجرة، وكَلِم وكلمة، أو بالياء؛ كروم وروميٍّ، أما اسم الجنس الإفرادي؛ فيطلق على الكثير والقليل بلفظٍ واحد؛ كماء وتراب.

والكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنًى مفرد، فقولنا: (الموضوع لمعنى): أخرج المهمَل كـ«ديز»، وقولنا: (مفرد): أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنًى غير مفرد.

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنّ القول يعمّ الجميع، والمراد: أنه يقع على الكلام أنّه قول، ويقع أيضاً على الكلم والكلمة أنهما قول، وزعم بعضهم أن الأصلَ استعماله في المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام؛ كقوله في (لا إله إلا الله): «كلمة الإخلاص».

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصِّدق، وقد ينفرد أحدُهما، فمثال اجتماعهما: «قد قام زيدٌ»، فإنه كلام؛ لإفادته معنىً يحسُن السكوتُ عليه، وكَلِم؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات، ومثال انفراد الكَلِم: «إن قامَ زيد»، ومثال انفراد الكلام: «زيد قائم».

علامات الاسم

بالجرّ والتنوين والندا وألْ ... ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصلْ[1]

ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذا البيت علامات الاسم:

١- فمنها: الجرّ، وهو يشمل الجرّ بالحرف وبالإضافة والتبعية؛ نحو: «مررتُ بغلامِ زيدٍ الفاضلِ»، فـ(الغلام): مجرور بالحرف، و(زيدٍ): مجرور بالإضافة، و(الفاضل): مجرور بالتبعية[2]، وهو أشمل من قول غيره:

---

(١) **تمييز**: مبتدأ، وجملة (**حصل**): في محل رفع على أنها نعت لـ(تمييز)، **وخبره** إما متعلّق بقوله: (بالجر) وما عطف عليه، ويكون تعليق (للاسم) بالفعل (حصل)، والتقدير: التمييز الحاصل للاسم كائن بالجر، وإما متعلق الجار والمجرور (للاسم)، ويكون تعليق «بالجر» بـ(حصل)، والتقدير: التمييز الحاصل بالجر كائنٌ للاسم.

(٢) وقد اجتمعت كلها في قولنا: «بسم الله الرحمن الرحيم» فاسم مجرور بالحرف، ولفظ الجلالة مجرور بالإضافة، والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية.

«بحرف الجرّ»؛ لأن هذا لا يتناول الجرّ بالإضافة ولا الجر بالتبعية.

٢- ومنها: **التنوين**[١]، وهو على أربعة أقسام:

(أ) **تنوين التمكين**[٢]: وهو اللاحق للأسماء المعربة كـ: «زيدٍ ورجلٍ»، إلا جمع المؤنث السالم؛ نحو: «مسلماتٍ»، وإلا نحو: «جَوَارٍ وغواشٍ»، وسيأتي حكمهما.

(ب) **وتنوين التنكير**: وهو اللاحق للأسماء المبنية[٣]؛ فرقاً بين معرفتها ونكرتها؛ نحو: «مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخرَ».

(ج) **وتنوين المقابلة**: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم؛ نحو: «مسلماتٍ»، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كـ: «مسلمين».

(د) **وتنوين العِوَض**: وهو على ثلاثة أقسام:

• عِوَض عن جملة: وهو الذي يلحق «إذْ» عوضاً عن جملة تكون بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[٤] أي: حين إذْ بلغت الروحُ الحلقوم، فحذف: «بلغت الروحُ الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه.

---

(١) **التنوين**: هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظاً لا خطاً لغير توكيد.

(٢) سمي تنوين التمكين أو التمكن لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف فيبنى، أو الفعل فيمنع من الصرف.

(٣) تنوين التنكير يلحق بعض الأسماء المبنية وهي العَلم المختوم بـ«ويه»، واسم الفعل، واسم الصوت، والتنوين في الأول قياسي، وفي الأخيرين سماعي.

(٤) من قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ الواقعة (٨٣ و٨٤) «**حين**»: ظرف زمان متعلق بـ﴿تَنظُرُونَ﴾، و«**إذْ**»: ظرف مبني على السكون في محلِّ جر بالإضافة، وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين (والساكنان هما: سكون البناء وسكون تنوين العوض)، وجملة ﴿تَنظُرُونَ﴾: خبر المبتدأ: ﴿أَنتُمْ﴾.

• **وقسم يكون عوضاً عن اسم**: وهو اللاحق لـ«كل» عوضاً عما تضاف إليه نحو: «كلٌّ قائمٌ» أي: كل إنسان قائم، فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضاً عنه.

• **وقسم يكون عوضاً عن حرف**: وهو اللاحق لـ«جوارٍ وغواشٍ» ونحوهما رفعاً وجراً؛ نحو: «هؤلاء جوارٍ»[1]، «ومررت بجوارٍ» فحُذِفت الياء، وأُتى بالتنوين عوضاً عنها.

(هـ) **وتنوين الترنّم**: وهو الذي يلحق بالقوافي المطلقة بحرف علة؛ كقوله:

١- أقلّي اللومَ -عاذِلَ- والعِتابَنْ
وقولي -إن أصبتُ- لقد أصابَنْ[2]

---

(١) **جوارٍ**: خبر للمبتدأ «هؤلاء» مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة والمعوض عنها بالتنوين، أما النصب فيظهر على الياء لخفته، وسمي تنوين «التعويض» لا «التمكين»؛ لأن الكلمتين (جوار وغواش) ممنوعتان من الصرف لصيغة منتهى الجموع، وتعرب **بجَوارٍ**: الباء حرف جر، و(جوارٍ): مجرور بالباء، وعلامة جرّه الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وحذفت الياء هنا لأن الفتحة نائبة عن الكسرة، فحملت عليها في حذف الياء معها.

(٢) البيت للشاعر الأموي جرير بن عطية، وهو مطلع قصيدته المشهورة (الدامغة) التي هجا فيها الراعي النميري والفرزدق.

المعنى: أقلي لومي واتركي العتب عليّ، ولا تنكري الصواب إن نطقت به، بل قولي: لقد أصاب.=

فجيء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم، وكقوله:

٢- أزِفَ الترحُّــل غيــرَ أنّ ركَابَنــا
لمّــا تَــزُلْ برحَالِنــا وكــأَنْ قَــدِنْ[(١)]

=**الإعراب: أقلّي**: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة: فاعلُ بني على السكون في محل رفع. **عـاذل**: منادى مرخم نكرة مقصودة مبني على ضم آخره المحذوف للترخيم في محل نصب على النداء. **لقـد**: اللام ابتدائيـة للتوكيـد، **وقـد**: للتحقيق. **وجملة لقد أصابن**: مقول القول في محل نصب.

الشاهد فيه: (العتابَنْ) و(أصابن) حيث دخل تنوين الترنم عليهما، والأول محلًّى بأَل، والثاني فعل، فَدَلَّ ذلك على أن تنوين الترنم ليس دليلاً على اسمية ما يدخل عليه.

(١) البيت للشاعر الجاهلي زياد بن معاوية الملقب بالنابغة الذبياني، و(أزف) بمعنى: قرب، والركاب: الإبل.

المعنى: لقد دنا الرحيل غير أن إبلنا لم تغادر ديار الأحبة برحالنا، وكأنها قد رحلت لدنوِّ الفراق.

الإعراب: غيرَ: اسم منصوب على الاستثناء، **لما**: حرف جازم، **تزُل**: فعل مضارع تام مجزوم بـ(لم)، والفاعل مستتر تقديره: هي، **والجملة خبر (أن) في محل رفع**، و(أن) مع معموليها في تأويل مصدرٍ مجرور بالإضافة إلى (غير). **كأن**: حرف مشبه بالفعل، مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم وترفع الخبر، **واسمها** ضمير الشأن المحذوف، **وخبرها** جملة فعلية محذوفة دلّ عليها الكلام السابق، والتقدير: وكأن قد زالت.

الشاهد فيه: دخول تنوين الترنم على الحرف (قَد) مما يدل على أنه ليس دليلاً على اسمية ما يدخل عليه، وليس من أنواع التنوين الأربعة التي أشار الشارح إلى أنها علامات للاسم.

(و) **والتنوين الغالي**[1] – وأثبته الأخفش– وهو: الذي يلحق القوافي المقيدة[2]؛ كقوله:

٣- وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المخْتَرَقْنْ[3].

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كلّه من خواصّ الاسم، وليس كذلك؛ بل الذي يختص به الاسم إنما هو: **تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض**، وأما تنوين الترنّم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف.

٣- **ومن خواصِّ الاسم: النداء**[4]؛ نحو: «يا زيد».

٤- **والألف واللام**[5]؛ نحو: «الرجل».

---

(١) سمي الغالي من الغلو وهو الزيادة.

(٢) القوافي المقيّدة هي التي سكن فيها حرف الروي.

(٣) من رجزٍ لرؤبة بن العجّاج، والقاتم: المظلم، والأعماق: نواحي الصحراء، والمخترق: الممرّ.

المعنى: ربَّ مكانٍ مظلم النواحي خالي المعابر والطرق دفعتُ إليه ناقتي.

الإعراب: **وقاتم**: الواو: واو رب، **قاتم**: مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع تقديراً، وما بعده صفات له، **والخبر** مذكور بعد أبيات من الأرجوزة. **الشاهد فيه** قوله: (المخترقن)، فقد ألحق التنوين الغالي بآخر القافية المقيدة، وأدخله على المحلى بأَل، مما يدل على أن التنوين الغالي ليس دليلاً على الاسمية؛ لأن تنوين الاسم لا يدخل على المحلى بأَل.

(٤) أي أن يكون الاسم منادى فعلاً، لأن أداة النداء قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ﴾ وهي هنا أداة نداء، والمنادى محذوف، أو أداة تنبيه وليس في الكلام نداء.

(٥) «ال» غير الموصولة، فهذه قد تدخل على الفعل المضارع؛ كقول الفرزدق:=

٥- **والإسناد إليه**[1] نحو: «زيد قائمٌ».

فمعنى البيت: حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف: بالجرّ والتنوين والنداء والألف واللام والإسناد إليه؛ أي: الإخبار عنه.

واستعمل المصنف «ال» مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين -وهو الخليل-، واستعمل المصنف «مُسنَد» مكان: «الإسناد له».

علامات الفعل

بـ«تا» فَعَلتُ وأَتَتْ و«يا» افعَلي
و«نون» أقبِلَنَّ فِعلٌ ينجلي[2]

ثم ذكر المصنّف أن **الفعل يمتاز عن الاسم والحرف** بـ:

١- **تاء فعلتُ**، والمراد بها: **تاء الفاعل**، وهي المضمومة للمتكلّم، نحو: «فعلتُ»، والمفتوحة للمخاطب؛ نحو: «تباركتَ»، والمكسورة للمخاطبة؛ نحو: «فعلتِ».

٢- **ويمتاز أيضاً بتاء** «**أتَتْ**»، والمرادُ بها: **تاء التأنيث الساكنة**[3]؛ نحو: «نِعْمَتْ وبِئْستْ»، فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء، فإنها تكون

=ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

ال: موصولة مبنية على السكون في محل جر على أنها صفة للحكم، **وجملة (ترضى حكومته)** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(١) أي: أن تسند إليه ما تحصل به الفائدة.

(٢) بتا: جار ومجرور متعلق بينجلي في آخر البيت.

(٣) الساكنة أصالة وإن تحركت لسبب عارض كالتقاء الساكنين مثلاً في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾.

متحركة بحركة الإعراب؛ نحو: «هذه مسلمةٌ، ورأيتُ مسلمةً، ومررتُ بمسلمةٍ»، ومِن اللاحقة للحرف نحو: «لاتَ ورُبّتَ»، وأمّا تسكينها مع: «رُبَّ وثُمَّ» فقليل؛ نحو: «رُبّتْ وثُمّتْ».

٣- **ويمتاز أيضاً بياء «افعلي»**، والمراد بها: **ياء الفاعلة**، وتلحق فعل الأمر؛ نحو: «اضربي»[١]، والفعلَ المضارع؛ نحو: «تضربين»[٢]، ولا تلحق الماضي.

وإنما قال المصنف: «يا افعلي» ولم يقل: ياء الضمير؛ لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم، وهي لا تختص بالفعل، بل تكون فيه نحو: «أكرمني»، وفي الاسم نحو: «غلامي»، وفي الحرف نحو: «إنّي»، بخلاف ياء «افعلي» فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم، وهي لا تكون إلا في الفعل.

٤- **ومما يميّز الفعل: نون «أقبلَنَّ»**، والمراد بها **نون التوكيد**، خفيفةً كانت أو ثقيلة، فالخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[٣].

---

(١) فعل أمر مبني على حذف النون، لاتصاله بياء المؤنثة، والياء: فاعل: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع.

(٢) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع.

(٣) سورة العلق الآية (١٥) **اللام**: واقعة في جواب القسم في قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ الآية، **نسفعن**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، **والفاعل** ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن، **ونون التوكيد**: حرف لا محل له من الإعراب. **والجملة**: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب للقسم. وجواب الشرط محذوف أغنى عنه جوابُ القسم.

والثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ﴾[1].

فمعنى البيت: ينجلي الفعل بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء الفاعلة، ونون التوكيد.

الحرف

سواهما الحرفُ كـ: هل وفي ولَمْ..................................

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوّه عن علامات الأسماء وعلامات الأفعال، ثم مثَّل بـ«هل وفي ولم» منبّهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين:

(أ) **مختص**. (ب) **وغير مختصّ**[2]

فأشار بـ«**هل**» **إلى غير المختصّ**، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال؛ نحو: «هل زيد قائم»، و«هل قام زيد».

وأشار بـ«**في ولم**» **إلى المختص**، وهو قسمان:

(أ) **مختصّ بالأسماء** كـ«في»؛ نحو: «زيد في الدار».

(ب) **ومختص بالأفعال** كـ«لمْ»؛ نحو: «لم يقم زيد».

---

(١) تمام الآية: ﴿۞ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَاۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَـٰرِهِينَ﴾ الأعراف (٨٧) **وإعراب لنخرجنك**: كإعراب (لَنَسْفَعَنْ) غير أن نون التوكيد ثقيلة، **والكاف**: في محل نصب مفعول به.

(٢) الأصل أن الحرف المختص يعمل، وغير المختص لا يعمل، غير أن هناك حروفاً خرجت عن القاعدة، فما ولا ولات غير مختصة وتعمل، و«أل» مختصة بالاسم ولا تعمل فيه، وقد والسين وسوف مختصة بالفعل ولا تعمل فيه.

أقسام الأفعال وعلاماتها

.... فِعلٌ مضارعٌ يَلي «لَم» كـ«يَشَم»

وماضيَ الأفعالِ بـ«التَّا» مِزْ، وسِمْ

بـ«النون» فعلَ الأمرِ إنْ أمرٌ فُهِم[(١)]

ثم شرع في تبيين أن الفعل ينقسم إلى: **ماض ومضارع وأمر**، فجعل **علامة المضارع** صحة دخول «لم» عليه؛ كقولك في (يشمّ): «لم يَشَمّ»، وفي (يضربُ): «لم يَضْرِبْ»، وإليه أشار بقوله: «فعل مضارع يلي لم؛ كـ«يشم»».

ثم أشار إلى ما يميز **الفعلَ الماضيَ** بقوله: «وماضي الأفعال بالتا مزْ»؛ أي: ميّز ماضي الأفعال بالتاء، والمراد بها تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ؛ نحو: «تباركتَ يا ذا الجلال والإكرام»[(٢)]، و«نعمت المرأةُ هند»[(٣)]، و«بئِست المرأةُ دعد».

---

(١) **ماضي**: مفعول به مقدم لـ(مز)، **مِزْ**: فعل أمر من مازَهُ يميزُه، كباعه يبيعه؛ إذا ميّزه، **وسِمْ**: فعل أمر، وَسَمه يَسِمه؛ كوعده يعدِه؛ إذا علّمه أو ميّزه بسمة؛ أي: علامة. **فعلَ**: مفعول به لـ: سِمْ، **أمرٌ**: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إن فهم أمر، **وجملة**: **(فهم)** المذكور مع نائب الفاعل المستتر: تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إن فهم أمر فسِمْ بالنون فعلَ الأمر.

(٢) **تباركت**: فعل وفاعل، **ذا**: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة.

(٣) **نعم**: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، وحُرِّكت بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، **المرأة**: فاعل، **هند**: خبر لمبتدأٍ محذوف، تقديره: الممدوحة هند، أو مبتدأ والجملة قبله خبره.

ثم ذكر في بقيّة البيت أنَّ **علامة فعل الأمر قبول نون التوكيد**، والدلالة على الأمر بصيغته؛ نحو: «اضرِبَنَّ واخرُجَنّ»[1].

فإن دلّت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي «**اسم فِعْل**».

وإلى ذلك أشار بقوله:

والأمرُ إن لم يكُ للنونِ محلّ ... فيه هو اسمٌ نحو: صَهْ وحَيَّهَلْ

فـ«**صه وحَيَّهل**» اسمان دَلا على الأمر؛ لعدم قبولهما نونَ التوكيد، فلا تقول: «صَهنَّ» ولا «حيّهلن»، وإن كانت «صه»[2] بمعنى: اسكت، و«حيّهل» بمعنى: أقبِلْ، فالفارق بينهما: قبول نون التوكيد[3] وعدمه؛ نحو: «اسكُتَنَّ»[4] و«أقْبِلَنَّ»، ولا يجوز ذلك في: «صه وحَيّهل»[5].

❃ ❃ ❃

---

(١) فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، **والفاعل**: أنت، **ونون التوكيد**: حرف لا محل له من الإعراب.

(٢) **صه**: اسم فعل أمر بمعنى: اسكت، مبني على السكون، **والفاعل** ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، وتعرب حَيَّهل كذلك.

(٣) إن دلّ اللفظ على الأمر ولم يقبل نون التوكيد فهو اسم فعل أمر، وإن قبل نون التوكيد ولم يدل على الأمر فهو مضارع؛ كقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾.

(٤) **اسكتنّ**: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، **والفاعل**: أنت.

(٥) ومثل ذلك: إذا دلت الكلمة على معنى المضارع ولم تقبل علامته؛ فهي اسم فعل مضارع؛ كـ: **أفّ** بمعنى: أتضجر، وإن دلت على معنى الماضي ولم تقبل علامته؛ فهي اسم فعل ماضٍ؛ كـ: **شتَّانَ** بمعنى: افترق، **وهيهاتَ** بمعنى: بَعُد.

أسئلة ومناقشة

١- اذكر معنى الكلام لغة واصطلاحاً، ثم افرق بينه وبين الكلم ممثلاً لما تقول.

٢- ما الكلمة في اللغة وفي الاصطلاح؟ وبماذا تفرق بينها وبين الكلام؟ مثل لما تقول.

٣- عرّف كُلاًّ من الاسم والفعل والحرف باختصار مع التمثيل.

٤- (من علامات الاسم التنوين)، فما التنوين؟ وما أنواعه؟ اشرح ومثِّل.

٥- للاسم علامات أخرى غير التنوين، فما هي؟ وما أمثلتُها؟

٦- ما الفعل؟ وما أنواعه؟ وما العلامة الخاصة بكل نوع؟ وبماذا تفرق بينه وبين اسم الفعل؟ مثِّل لما تقول.

٧- بأيِّ علامة تُمَيِّزُ الحرف؟ وما أنواعه؟ مثل لذلك.

٨- لأيِّ الأفعال تكون هذه العلامات: (نون التأكيد- تاء التأنيث الساكنة- تاء الفاعل- دخول بعض النواصب والجوازم- ياء الفاعلة)؟ مثِّل لكل واحدة منها.



تمرينـات

١- قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾[1].

اقرأ الآية السابقة ثم أجب عما يأتي:

(أ) استخرج منها ثلاثة أسماء مختلفة العلامات، ودُلَّ على علامة كلٍّ منها.

(ب) استخرج كذلك ثلاثة أفعال، ودُلَّ على علامة كل فعل.

(ج) استخرج منها ثلاثة حروف مختلفة.

(د) ما نوع التنوين في (كُلّ)؟ وما الفرق بينه وبين تنوين (أحد)؟

(هـ) أعرب ما تحته خط من الآية الكريمة.

٢- كوِّن جملتين تبدأ الأولى بفعل أمر والثانية باسم فعل أمر، مع بيان الفرق بينهما.

٣- كوِّن ثلاث جمل تشتمل كل واحدة منها على اسم منوَّن بحيث يختلف نوع التنوين في كلٍّ منها.

٤- كوِّن ثلاث جمل تشتمل الأولى منها على جمع تكسير والثانية على اسم جمع والثالثة على اسم جنس.

٥- مثل لما يأتي:

---

(١) آية ٢٨٥ سورة البقرة.

(أ) كلام لا يكون كَلِماً.

(ب) كلِم لا يكون كلاماً.

(ج) كلِم يكون كلاماً.

(د) حرف خاص وآخر مشترك.

(هـ) تاء تأنيث تلحق الاسم وأخرى تلحق الفعل.

(و) ياء الضمير التي تلحق الاسم والفعل والحرف.



المعرب والمبني من الأسماء:

والاسمُ: منه معربٌ ومبني لشَبَهٍ من الحروف مُدني[1]

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: **المعرب؛ وهو ما سلم من شَبَه الحروف.**

والثاني: **المبنيّ؛ وهو ما أشبه الحروف**، وهو المعنيّ بقوله: «لشبه من الحروف مُدني»؛ أي: لشبهٍ مُقرّبٍ من الحروف، فعِلّةُ البناء منحصرة عند المصنّف رحمه الله تعالى في شبه الحرف.

أنواع شبه الاسم بالحرف:

ثم نوّع المصنّف وجوه الشبه في البيتين اللّذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي عليّ الفارسي، حيث جعل البناء منحصراً في شبه الحرف أو ما تضمن معناه، وقد نصّ سيبويه رحمه الله على أنّ علّة البناء كلّها ترجع إلى شبه الحرف، وممن ذكره ابن أبي الربيع.

كالشّبَه الوضْعِيّ في اسمَيْ: والمعنويّ في «متى» وفي «هنا»[2]

---

(١) **الاسم**: مبتدأ أول، منه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لمعرب، **معرب**: مبتدأ مؤخر. **والجملة**: خبر للمبتدأ الأول في محل رفع، **لشبه**: جار ومجرور متعلق بمبني.

(٢) قوله: في اسم جئتنا يريد بهما الضميرين: التاء وناء.

وكنيابةٍ عن الفعلِ بلا تأثُّرٍ، وكافتقارٍ أصِّلا

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في **أربعة مواضع**:

(**فالأول**): **شبهه له في الوضع**؛ كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد؛ كـ« التاء» في: «ضربتُ»، أو على حرفين؛ كـ«نا» في «أكرَمَنا»، وإلى ذلك أشار بقوله: «في اسمي: جِئْتَنَا» فالتاء في (جئتنا) اسم؛ لأنه فاعل، وهو مبنيّ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد، وكذلك «نا» اسم؛ لأنها مفعول، وهو مبنيّ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين.

(**والثاني**): **شبه الاسم له في المعنى، وهو قسمان**:

أحدهما: **ما أشبه حرفاً موجوداً**.

والثاني: **ما أشبه حرفاً غير موجود**.

فمثال الأول: «**متى**» فإنها مبنيّة لشبهها الحرفَ في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام؛ نحو: «متى تقوم؟»[1] وللشرط نحو: «متى تَقُمْ أَقُمْ»[2] وفي الحالتين

---

(١) **متى**: اسم استفهام مبنيّ على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ(تقوم).

(٢) **متى**: اسم شرط جازم مبنيّ على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ(تقم)، **تقم**: فعل الشرط فعل مضارع مجزوم، **والفاعل** ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، **والجملة** ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **أقمْ**: مضارع مجزوم بالسكون؛ لأنه جواب الشرط، وجزاؤه وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا)، ويقاس على (متى) أسماء الشرط والاستفهام ما عدا «أيّاً»، فهي معربة لملازمتها للإضافة، والإضافة من خصائص الاسم ضعف شبهها بالحرف؛ كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾، أي: اسم شرط جازم منصوب على أنه مفعول مقدم لـ﴿قَضَيْتُ﴾، وكقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ **أيّ**: اسم استفهام مبتدأ مرفوع، ﴿أَحَقُّ﴾: خبر للمبتدأ مرفوع.

هي مشبهة للحرف موجود؛ لأنها في الاستفهام كـ«**الهمزة**»، وفي الشرط كـ«**إنْ**»، ومثال الثاني: «**هنا**»[1]، فإنها مبنيّة لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع؛ وذلك لأنَّ الإشارة معنًى من المعاني، فحقّها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي «**ما**»، وللنهي «**لا**»، وللتمني «**ليت**»، وللترجي «**لعل**»، ونحو ذلك، فَبُنِيَتْ أسماء الإشارة؛ لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً[2].

(**والثالث**): شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال؛ نحو: «دراك زيداً»، **فدراكِ**: مبنيّ لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره، كما أن الحرف كذلك[3].

واحترز بقوله: «بلا تأثر» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل؛ نحو: «ضرباً زيداً»[4]، فإنه نائب مناب «اضرِبْ»، وليس بمبني؛ لتأثره بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف «**دراكِ**»، فإنه وإن كان نائباً عن «أدرك» فإنه ليس متأثراً بالعامل.

---

(١) **هنا**: اسم إشارة للدلالة على المكان في محل نصب على الظرفية المكانية، إلا إذا سبقت بالجار فهي في محل جر.

(٢) أسماء الإشارة مبنية للشبه المعنوي، وإنما أعرب «هذان وهاتان» لضعف الشبه بما عارضه من علامة التثنية التي هي من خصائص الأسماء، ومن النحاة من يرى أنهما على صورة المثنى، وليسا مثنيين حقيقيين، فيبنيهما على الألف في حالة الرفع، وعلى الياء في حالتي النصب والجرّ.

(٣) أشبهت: «**لعل وليت**» مثلاً، فإنهما حرفان نابا عن فعلي أترجّى وأتمنى، ولا يدخل عليهما عامل يتأثران به.

(٤) **ضرباً**: مصدر نائب عن فعله (مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً منصوب)، **زيداً**: مفعول به منصوب.

وحاصل ما ذكره المصنف: أن المصدرَ الموضوع موضِعَ الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة منابَ الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل، فأعرب؛ لعدم مشابهته الحرف، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل، فبنيت لمشابهتها الحرف في أنّها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به، وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أنّ أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، والمسألة خلافية، وسنذكر ذلك في باب: أسماء الأفعال.

(**والرابع**): شبه الحرف في الافتقار اللازم، وإليه أشار بقوله: «**وكافتقارٍ أُصِّلا**»[1]، وذلك كالأسماء الموصولة[2] نحو: «**الذي**»، فإنّها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار، فبُنِيت[3].

---

(١) الافتقار المقصود هو الافتقار إلى جملة، على أن يكون افتقاراً لازماً متأصلاً، فخرج بذلك مثل: سبحان وعِنْدَ؛ لأنهما مفتقران إلى المضاف إليه، ولكنه افتقار إلى مفرد لا إلى جملة، وخرج بذلك (يوم) في مثل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾، **فجملة** ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾: في محل جر بإضافة الظرف إليها، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكنه افتقار عارض في بعض التراكيب، فإننا نقول: «صمت يوماً»، فلا يفتقر إلى شيء.

(٢) أعرب اللذان واللتان للتثنية التي هي من خصائص الأسماء، ويقال فيهما ما قيل في: «هذان وهاتان»، وأعربت «أيّ» الموصولة لملازمة الإضافة إلى مفرد؛ مما أضعف شبهها بالحرف، ولا تبنى إلا في حالة واحدة؛ هي ما إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً؛ مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾؛ أي: الذي هو أشد.

(٣) يطلق على وجهي الشبه الثالث والرابع اسم: الشبه الاستعمالي، ويقسمه النحاة إلى قسمين: الشبه النيابي والشبه الافتقاري، كما مرّ.

وحاصل البيتين: أنّ **البناء** يكون في ستة أبواب: **المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة**.



أسئلة ومناقشة

١- متى يُعربُ الاسم؟ ومتى يُبْنى؟ مثِّل لذلك في جملة تامة.

٢- ما المقصود (بالشبه الوضعي)؟ اشرح ذلك مع التمثيل.

٣- قال النحاة: (يُبنى الاسم إذا أشبه الحرف في المعنى)، وضِّح المقصود بهذا الشبه؟ وعلام ينطبق؟ وما نوعا هذا الشبه؟ مثِّل.

٤- من أسباب بناء الاسم نيابتُه عن الفعل، فمتى يقتضي ذلك بناءه؟ ومتى لا يقتضيه؟ اشرح ذلك مع التمثيل.

٥- هناك شبهٌ يسمى الشبه الافتقاري، ماذا يَعْني هذا الشبه؟ وعلام ينطبق؟ وما معنى كون الافتقار متأصلاً؟ مثِّل لذلك في جمل تامة.



تمرينات

١ – كَوِّنْ ثلاث جمل مفيدة:

الأولى تشتمل على اسم مبني للشبه الوضعي.

والثانية تشتمل على اسم مبني للشبه الافتقاري.

والثالثة تشتمل على اسم مبني للشبه النِّيابي.

٢ – نَزَالِ يا محمدُ، فهماً يا طالبُ.

أيُّ الكلمتين اللتين تحتهما خط معربة؟ وأيتهما؟ مبنية ولماذا؟

٣ – اكتب رسالة إلى صديق لك تضمنها أربع كلمات مبنية لأسباب مختلفة.

٤ – قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَۖ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبٗا﴾[2]، وقال جل شأنه: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[3].

استخرج من الآيات السابقة ما يأتي:

(أ) ثلاثة أسماء معربة، مبيناً مواقعها الإعرابية.

(ب) ثلاثة أسماء مبنية، مبيناً سبب بنائها.

❁ ❁ ❁

---

(١) آية ١٠١ سورة النور.

(٢) آية ٥١ سورة الإسراء.

(٣) آية ٣٦ سورة المؤمنون.

١- المعرب من الأسماء

ومعرَبُ الأسماء ما قَد سَلِما من شَبَهِ الحرفِ كـ: «أرضٍ وَسُما»

يريد أن المعرب خلاف المبنيّ، وقد تقدم أن **المبنيّ** ما أشبه الحرف، **فالمعرب** ما لم يشبه الحرف، وينقسم إلى:

(أ) **صحيح**: وهو ما ليس آخره حرف علة كـ«أرض».

(ب) **وإلى معتل**: وهو ما آخره حرف علة كـ: «سُماً».

و«**سُماً**»: لغة في الاسم، وفيه ست لغات:

اُِسمٌ: بضم الهمزة وكسرها.

وسِـُمٌ: بضم السين وكسرها.

وسِـُماً: بضم السين وكسرها أيضاً.

وينقسم **المعرب** أيضاً إلى:

(أ) **متمكن أمكن**- وهو المنصرف- كـ: «زيد وعمرو».

(ب) **وإلى متمكن غير أمكن** -وهو غير المنصرف- نحو: «أحمد ومساجد ومصابيح»، **فغير المتمكن: هو المبنيّ، والمتمكن: هو المعرب**، وهو قسمان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن.

٢- المعرب والمبني من الأفعال

وفعلُ أمرٍ ومضيّ بُنيا وأعرَبُوا مُضارعاً إنْ عَرِيا

من نون توكيدٍ مباشرٍ ومِن نون إناثٍ كيَرُعْنَ مَنْ فُتِن[١]

(١) **من نون**: جار ومجرور متعلق بالفعل: عري، **مباشر**: أي: دون فاصل، **يرعن**: فعل مضارع مبنيّ على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل، وقد قصد هنا لفظه، وهو مجرور بالكاف، **مَن**: اسم موصول في محل نصب مفعول به.

لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماء؛ شرع في بيان المعرب والمبني من الأفعال، **ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال**[1]، فإن الأصل في الفعل البناء عندهم، **وذهب الكوفيّون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال؛ والأول هو الصحيح**. ونقل ضياء الدين ابن العِلج في «البسيط» أنّ بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء[2].

والمبنيّ من الأفعال ضربان:

أحدهما: ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو **الماضي**، وهو مبني على الفتح؛ نحو: «ضربَ وانطلقَ»، ما لم يتّصل به واوُ جمع فيُضَم، أو ضمير رفع متحرك فيُسَكّن.

والثاني: ما اختُلِفَ في بنائه، والراجح أنه مبنيّ، وهو: **فعل الأمر**؛ نحو: «اضربْ»، وهو مبني عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين[3].

والمعرب من الأفعال هو: **المضارع**، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث، فمثال نون التوكيد المباشرة: «هل

---

(١) **الإعراب**: هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وقوله: «أصل» يقصد به الغالب، أو ما يجب أن يكون الشيء عليه، وكان الإعراب هو الأصل في الأسماء؛ لأنها تعرض لها معانٍ مختلفة تحتاج في التمييز بينها إلى الإعراب؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة، أما الفعل فلا تعرض له المعاني المختلفة التي تحتاج إلى التمييز بينها؛ ولذا كان الأصل فيه البناء، وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة.

(٢) أكثر النحاة على الرأي الأول، وهو الذي شرحناه.

(٣) يعتبرونه مجزوماً بلام الأمر مقدرة؛ لأنه عندهم من المضارع المجزوم بها، فحذفت لام الأمر تخفيفاً، ثم حرف المضارعة، ثم أتى بهمزة الوصل عند الحاجة توصلاً للنطق بالساكن.

تَضرِبَنَّ»[1]، والفعل معها مبني على الفتح، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة، فإن لم تتصل به لم يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألف اثنين؛ نحو: «هل تضربانِّ»[2]، وأصله: «هل تضربانِنَّ»، فاجتمعت ثلاث نونات، فحذفت الأولى -وهي نون الرفع- كراهةَ توالي الأمثال، فصار: «هل تضربانِّ»، وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياء مخاطبةٍ؛ نحو: «هل تضربُنَّ يا زيدونَ»[3] و«هل تضربِنَّ يا هندُ[4]» وأصل: «تضربُنَّ»: تضربونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال كما سبق، فصار: «تضربونَّ»، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار «تضربُنَّ» وهذا هو المراد بقوله:

---

(١) كل فعل مؤكد مسند للواحد يبنى على الفتح لأنه مركب معها تركيب خمسة عشر وما شابهها، فإن فصلت بينهما ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أعرب ولم يبن، لأن العرب لا يركبون من ثلاث كلمات، وسيأتي بيان ذلك في بحث نوني التوكيد ص (٤٣٨) ما بعدها.

(٢) **تضربانّ**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال لأنه من الأفعال الخمسة **وألف الاثنين** ضمير متصل في محل رفع فاعل، **ونون التوكيد**: حرف لا محل له من الإعراب.

(٣) **تضربُنّ**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال، لأنه من الأفعال الخمسة، **وواو الجماعة** المحذوفة لالتقاء الساكنين: فاعل مبني على السكون في محل رفع، **ونون التوكيد**: حرف لا محل له من الإعراب، **زيدون**: منادى مفرد علم مبني على الواو في محل نصب.

(٤) **تضربنّ**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال لأنه من الأفعال الخمسة، **وياء المؤنثة المخاطبة** المحذوفة لالتقاء الساكنين: فاعل مبني على السكون في محل رفع.

وأعرَبوا مضارعاً إنْ عَرِيا من نون توكيد مباشر...

فشرط في إعرابه أن يعرى من ذلك، ومفهومه أنه إذا لم يعرَ منه يكون مبنيّاً، فَعُلم أنّ مذهبه: أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد؛ نحو: «هل تضربَنَّ يا زيد»، فإن لم تباشره أُعرب، وهذا هو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنه مبنيّ مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونُقل عن بعضهم أنه معرَب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث: «الهنداتُ يضرِبْنَ»[(١)]، والفعل معها مبني على السكون[(٢)]، ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله: الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في «شرح الإيضاح».

٣- بناء الحرف

وكلُّ حرفٍ مستحِق للبِنا ....

الحروف كلّها مبنية؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب؛ نحو: «أخذتُ من الدراهم» فالتبعيض مستفاد من لفظ «مِنْ» بدون الإعراب.

---

(١) **يضرِبْنَ**: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، **والنون**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، **والجملة** خبر المبتدأ (الهندات) في محل رفع.

(٢) بني المضارع الذي اتصلت به نون النسوة على السكون؛ حملاً على الماضي المتصل بها؛ نحو: كتَبْنَ.

٤- علامات البناء

.... والأصلُ في المبنيّ أن

ومنه ذو فتح، وذو كسرٍ، وضمّ

كـ:أيْنَ، أمسِ، حيثُ، والساكنُ: كمْ[٢]

والأصل في البناء أن يكون على السكون؛ لأنه أخفّ من الحركة[٣]، ولا يُحرك المبنيّ إلا لسبب؛ كالتخلص من التقاء الساكنين[٤].

وقد تكون الحركة **فتحةً** كـ: «أينَ وقامَ وإنَّ»، وقد تكون **كسرةً** كـ: «أمسِ وَجَيْرِ»[٥]، وقد تكون **ضمةً** كـ: «حيثُ» وهو اسم، و«منذُ»[٦] وهو حرف إذا جررتَ به، وأما **السكون** فنحو: «كمْ واضرِبْ وأجَلْ».

---

(١) **الأصل**: مبتدأ، **أن يسكنا**: في تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر، والتقدير: والأصل في المبني تسكينُه.

(٢) **منه**: جار ومجرور متعلق بخبر محذوف للمبتدأ (ذو)، **ذو**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، وقوله: «منه» فيه إشارة إلى أنّ منه أيضاً -أي: من المبني- ما يبنى على غير الفتح والكسر والضم والسكون مما ينوب عنها؛ كـ: «ارْمِ» المبنيّ على حذف حرف العلة، ويا زيدان أو يا زيدون المبنيّ على الألف أو الواو.

(٣) المبنيّ ثقيل للزومه حالةً واحدة، ولَزِمَ السكونَ في الأصل؛ ليعادل بخفته ثقل المبنيّ.

(٤) **من أسباب التحريك**: التقاء الساكنين كأَيْنَ، وكون المبني على حرف واحد كبعض المضمرات، أو كونه عرضةً للبدء به كباء الجرّ.

(٥) **جَيْرِ**: حرف جواب كنَعَم، مبنيّ على الكسر لا محل له من الإعراب.

(٦) «مذ» و«منذ» إذا جُرّ ما بعدهما فهما حرفا جر؛ مثل: ما رأيته منذ يومين، وإن رُفع ما بعدهما فهما اسمان مبنيان على الضم في محل رفع مبتدأ؛ مثل: ما رأيته منذ يومان، التقدير: أمد ذلك يومان، أو في محل رفع خبر مقدم والتقدير: بيني وبين ذلك يومان.

وعلم مما مثلنا به أنّ البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف.

٥- علامات الإعراب

والرفعَ والنصبَ اجْعَلَنْ إعرابا
لاسمٍ وفعلٍ نحو: لن أهابَا[١]

والاسمُ قد خُصِّصَ بالجَرِّ، كما
قد خُصِّصَ الفعل بأن يَنْجَزِما[٢]

فارفَعْ بضَمٍّ وانصِبَنْ فتحاً، وجُرّ
كسراً كـ: ذِكرُ اللهِ عبدَه يَسُرّْ[٣]

واجزِمْ بتَسْكينٍ، وغيرُ ما ذُكِر
ينوب نحوُ: جا أخو بني نَمِرْ[٤]

---

(١) **الرفعَ**: مفعول أول مقدم لاجعلن، و**إعراباً**: مفعول ثانٍ، **اجعلن**: فعل أمر مبنيّ على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت، **ونون التوكيد**: حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

(٢) **كما**: الكاف حرف جر، **ما**: مصدرية، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بـ(خصص)، و(**أن ينجزما**): في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ(خصص) الثانية.

(٣) **فتحاً، كسراً**: اسمان منصوبان بنزع الخافض؛ ليوافقا قوله: بضم.

(٤) **أخو**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من السماء الستة، **بني**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وقد أشار ابن مالك بهما إلى ما ينوب عن حركات الإعراب الأصلية مما سيأتي بيانه في الأبواب التالية.

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجرّ والجزم؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال؛ نحو: «زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيداً لن يقوم»، **وأمّا الجرّ فيختص بالأسماء؛** نحو: «بزيد»، **وأما الجزم فيختص بالأفعال؛** نحو: «لم يضرِبْ».

والرفع: يكون بالضمة، **والنصب**: يكون بالفتحة، **والجرّ**: يكون بالكسرة، **والجزم**: يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه كما نابت الواو عن الضمة في «أخو»، والياء عن الكسرة في «بني» من قوله: «جا أخو بني نَمِرٍ»، وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة.



أسئلة ومناقشة

١- ما المعربُ من الأسماء؟ وما الصحيح منها والمعتل؟ مثِّل لما تقول.

٢- قال النحاة: (الاسم إمّا غيرُ متمكن وإمّا مُتَمَكِّنٌ أمْكن، وإمّا متمكنٌ فقط)، اشرح كُلَّ مُصْطَلح من المصطلحات السابقة، ومثِّل له في جمل تامة.

٣- بَيِّن حكم الفعل من حيث الإعرابُ والبناءُ، ثم علّلْ لذلك مع التمثيل.

٤- متى يُعرب الفعل المضارع؟ ومتى يُبنى؟ وعلام يُبنى؟ اشرح ذلك مع التمثيل.

٥- إذا لحقت نونُ التأكيد المضارعَ فمتى يُبنى؟ ومتى يُعرب؟ مثل لذلك.

٦- فَصِّلْ القول في أحوال بناء الأمر مع التمثيل.

٧- ما أنواع بناء الماضي؟ وضح ذلك مع التمثيل.

٨- عَلِّل لِمَ كانت الحروف كلها مبنية؟ ولِمَ كان الأصل في الأسماء الإعراب؟

٩- ما أنواع الإعراب؟ وما المختص منها بالأسماء؟ وما المختص بالأفعال؟ وما المشترك منها بين الأسماء والأفعال؟ مثِّل لما تقول.

١٠- اذكر علامات البناء، ومثل لكُلٍّ منها في الاسم والفعل والحرف.



تمرينات

١- بَيِّن الأفعال المبنية والمعربة فيما يأتي، واذكر نوع البناء والإعراب:

(أ) قال تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[1].

(ب) وقال سبحانه:

﴿ فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا ۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[2].

(ج) وقال رسول الله ﷺ:

«أحِبَّ للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمناً».

(د) وقال:

«لتَأمُرُنَّ بالمعروف، ولَتَنْهوُنَّ عن المنكر، أو ليُسلّطِنّ عليكم شراركم، فيدعوا خياركم فلا يُستَجاب له».

٢- ذاكِرَنَّ أيها الطالب، ذاكِرِنَّ أيتها الطالبة، ذَاكِرْنَ أيتها الطالبات، ذاكِرُنَّ أيُّها الطلاب، الشعراء يقولون ما لا يفعلون.

---

(١) آية ١١ سورة الحجرات.

(٢) آية ٢٦ سورة مريم.

(أ) الأفعال التي تحتها خط بعضها معرب وبعضها مبني، بَيِّن المعربَ منها والمبني معللاً ذلك.

(ب) أعرب الفعل الأول والثاني منها.

٣- كوِّن خمس جمل مفيدة:

الأولى منها تتضمن اسماً مبنياً على السكون.

والثانية تتضمن اسماً مبنياً على الضم.

والثالثة تتضمن اسماً مبنياً على الكسر.

والرابعة تتضمن اسماً غير متمكن.

والخامسة تتضمن فعلاً مؤكداً معرباً.

٤- قال زهير بن أبي سلمى:

فلا تكتُمنَّ الله ما في نفوسكم ... ليخفى ومهما يُكتم اللهُ يعلم

(أ) بَيِّنْ في البيت السابق الأسماء والأفعال والحروف.

(ب) بَيِّن المعرب من الأفعال وعلامة إعراب كل منها.

(ج) بَيِّن المعرب والمبني من الأسماء وعلامة كل منها.

(د) أعرب ما تحته خط من البيت.

(هـ) ما المعنى الذي يقصده زهير؟ اشرح البيت بأسلوبك.



٦- إعراب الأسماء الستة

وارفَــعْ بــواوٍ، وانصِــبَنَّ بــالألفْ

واجرُر بياءٍ ما من الأسما أصِفْ[(١)]

بعد أن ذكر ما يعرب بالأصالة شرع في بيان ما يعرب بالنيابة، كما سبق ذكره، والمراد بالأسماء التي سيصفها: **الأسماء الستة**؛ وهي: **أب، وأخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفوهُ، وذو** مال؛ فهذه ترفع **بالواو**؛ نحو: «جاء أبو زيد»، وتنصب **بالألف**؛ نحو: «رأيتُ أباهُ»، وتجرّ **بالياء**؛ نحو: «مررتُ بأبيه»[(٢)].

والمشهور أنها معربة بالحروف: فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة؛ وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: «وارفع بواوٍ...» إلى آخر البيت.

والصحيح أنها معربة بحركات مقدرةٍ على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرةٍ على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنُبْ شيء عن شيء مما سبق ذكره[(٣)].

---

(١) **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لأحد الأفعال الثلاثة المتعاطفة على التنازع، **من الأسماء**: جار ومجرور متعلق بأصف، **وجملة أصف**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: ما أصفه.

(٢) يقال في إعرابها: مرفوع بالواو، أو منصوب بالألف، أو مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة.

(٣) هذا الفرق يعرب «أبوك» من قولنا: جاء **أبوك**: فاعلاً مرفوعاً بضمة مقدرة على الواو، وضم ما قبلها إتباعاً للآخر. **وحجتهم في ذلك**: أن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة فيجب التزامهم، والرأي الأول -أي: الإعراب بالحروف- هو الأفضل؛ لأنه أسهل وأبعد عن تكلف التقدير.

مِــنْ ذاك: «ذو» إنْ صــــحبة أبانـــا

و«الفَــمُ» حيــثُ المــيمُ منــه بانــا

أي: مـن الأسمـاء الـتي ترفـع بـالواو وتنصـب بـالألف وتُجـرّ باليـاء «**ذو**» و«**فم**»، ولكن **يشترط في** «**ذو**» أن تكون بمعنى: صاحب؛ نحو: «جاءني ذو مال»؛ أي: صاحب مالٍ، وهو المراد بقوله: «إنْ صحبةً أبانا»؛ أي: إن أفهم صـحبةً، واحـترز بـذلك عـن «**ذو**» **الطائيـة**، فإنها لا تُفهِـم صـحبة، بـل هـي **بمعنـى**: «**الـذي**»، لا تكـون مثـل «ذي» بمعنـى: صـاحب، بـل تكـون مبنيـةً وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجراً؛ نحو: «جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو[1] قام»، ومنه قوله:

فإمّـــا كـــرامٌ موسِــــرون لقيــــتُهُم

فَحَسبيَ مِنْ ذو عِندَهُمْ ما كفَانِيا[2]

وكذلك **يشترط في إعراب** «**الفم**» بهذه الأحرف **زوالُ الميم** منه؛ نحو: «هذا فوه، ورأيتُ فاه، ونظرتُ إلى فيهِ»، وإليه أشار بقوله: «والفمُ حيث الميمُ منه بانا»؛ أي: انفصلت منه الميم؛ أي: زالـت منـه، فـإن لم تـزُلْ منـه أعـرب بالحركات؛ نحو: «هذا فمٌ، ورأيتُ فماً، ونظرتُ إلى فمٍ».

---

(١) إعراب **ذو**: اسم موصول بمعنى: الذي، مبنيّ على السكون في محل رفع أو نصب أو جرّ.

(٢) البيـت للشـاعر الإسـلامي منظـور بـن سُـحَيم الفقعسـي، وسـيأتي في بـاب: أسمـاء الموصول، (ارجع إليه معرباً ص: ١٤٤)، وقد ساقه الشارح هنا ليدل على أن «ذو» الطائية تبنى على السكون، وهي هنا في محل جر بـ(مِن)، وقد روي البيت بإعرابها (من ذي)؛ حملاً على «ذي» بمعنى: صاحب.

أبٌ، أخٌ، حَمٌ كـذاك، وَهَـنُ   والـنّقْصُ فـي هـذا الأخيـرِ
وفـي: أبٍ وتاليَيْـهِ ينـدُرُ   وقصرُها من نقصِهِنَّ أشهَرُ[1]

يعني أن: **أباً، وأخاً، وحماً** تجري مجرى «**ذو**»، و«**فم**» اللذين سَبَق ذكرهما، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرَ بالياء؛ نحو: «هذا أبوه وأخوه وحموها، ورأيت أباه وأخاه وحَمَاها، ومررت بأبيه وأخيه وحَمِيها»؛ وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة[2]، وسيذكر المصنّف في هذه الثلاثة لغتين أخريين.

وأمّا «**هَنُ**» فالفصيح فيه أن يعرب **بالحركات الظاهرة على النون**، ولا يكون في آخره حرفُ علّة؛ نحو: «هذا هَنُ زيدٍ، ورأيتُ هَنَ زيدٍ، ومررتُ بهَنِ زيدٍ»، وإليه أشار بقوله: «والنقصُ في هذا الأخير أحسنُ»؛ أي: النقصُ في «هن» أحسنُ من الإتمام، والإتمام جائز، لكنهُ قليل جداً؛ نحو: «هذا هنوه، ورأيتُ هناه، ونظرتُ إلى هَنِيه»، وأنكر الفرّاء جواز إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله: «وفي أبٍ وتالييه يندر.. إلى آخر البيت» إلى اللغتين الباقيتين في «أب» وتالييه؛ وهما «أخ وحم»، فإحدى اللغتين: **النقص**؛ وهو حذفُ الواو والألف والياء، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم؛ نحو: «هذا أبُهُ وأَخُهُ وحَمُهَا، ورأيتُ أبَهُ وأَخَهُ وحَمَهَا، ومررتُ بأبِهِ وأَخِهِ وحَمِهَا»، وعليه قوله:

---

(١) **يندر**: فعل مضارع وفاعله: ضمير راجع إلى (النقص). **وقصرها**: أي: إعرابها كإعراب فتى.

(٢) تسمى هذه اللغة لغةَ الإتمام، واللغتان الأخريان هما: لغة النقص ولغة القصر.

٤- بأَبِـهِ اقتَـدَى عَـدِيٌّ فـي الكَـرَمْ
ومَــنْ يُشَــابِهْ أبَــهُ فمــا ظَلَــمْ[(١)]

وهذه اللغة نادرة في «أب» وتالييه؛ ولهذا قال: «وفي أب وتاليه ينذُرُ»؛ أي: يندر **النقص**.

واللغة الأخرى في «أب» وتالييه: أن يكون بالألف رفعاً ونصباً وجراً؛ نحو: «هذا أبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاها، ورأيْتُ أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاها، ومررتُ بأباهُ وأخاهُ وحَمَاها»، وعليه قول الشاعر:

٥- إنّ أَبَاهــا وأَبــا أَبَاهــا قد بَلَغَا في المجدِ غَايتَاها[(٢)]

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، يمدح عدي ابن حاتم الطائي.

المعنى: سار عدي في الجود على نهج أبيه، ومن كان على خطة أبيه فهو جدير بالنسبة إليه.

الإعراب: **بِأَبِه**: جار ومجرور متعلق بالفعل اقتدى، **مَنْ**: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، **أَبَهُ**: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: مضاف إليه مبنيّ على الضم في محل جر، **وجملة (يشابه أبه)**: في محل رفع خبر للمبتدأ، **وجملة (ما ظلم)**: في محل جزم جواب للشرط، (ولك أن تجعل الخبر جملة جواب الشرط، أو مجموع الجملتين).

الشاهد فيه: استعمال (أب) معرباً بالحركات الظاهرة على الباء على لغة النقص.

(٢) البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز الشهير في عصر بني أمية.

الإعراب: **إنَّ**: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، **أباها**: اسم إنَّ منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، **وها**: ضمير متصل في محل جرٍ بالإضافة، **وأبا**: معطوف على اسم إنّ، **أباها**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر، **وها**: ضمير مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، **غايتاها**: مفعول=

فعلامة الرفع والنصب والجرّ حركة مقدرة على الألف، كما تُقَدّر في المقصور، وهذه اللغة أشهر من النقص.

وحاصل ما ذكره في «أب وأخ وحم» **ثلاث لغات أشهرها: أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية: أن تكون بالألف مطلقاً، والثالثة: أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر. وأنّ في «هَنُ» لغتين: إحداهما: النقص وهو الأشهر، والثانية: الإتمام وهو قليل.**

وشَـرْطُ ذا الإعـرابِ أن يُضَـفنَ لا

لِلْيـا، كجـا أخُـو أبيـكَ ذا اعـتِلا[1]

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف **شروطاً أربعة:**

أحدها: أن تكون مضافة، واحترز بذلك من ألا تضاف[2]، فإنها حينئذٍ تعرب بالحركات الظاهرة؛ نحو: «هذا أبٌ، ورأيتُ أباً، ومررت بأبٍ».

=به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، على لغة من يُلزِم المثنى الألف، ويعربه إعراب المقصور، وها: ضمير مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: (أباها) الثالثة التي أعربت إعراب المقصور صراحة ما يدل على أن الأولى والثانية معربتان على اللغة نَفْسِهَا؛ لأن العربي لا يلفّق بين لغتين، وفي البيت شاهد آخر على إعراب المثنى إعراب المقصور، وسيأتي بيان ذلك.

(١) **شرط**: مبتدأ، **ذا**: اسم إشارة في محل جر بالإضافة، **الإعرابِ**: بدل أو عطف بيان، **يضفن**: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بِ(أَن) المصدرية، والنون ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل، و(**أن**) **وما بعدها** في تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ؛ أي: شرط إعرابهن بالحروف إضافتهن، **أخو**: فاعل مرفوع بالواو، **أبيك**: مضاف إليه مجرور بالياء، **ذا**: حال منصوب بالألف.

(٢) ما عدا «ذا وفاك» للزومهما الإضافة.

الثاني: **أن تضاف إلى غير ياء المتكلم**؛ نحو: «هذا أبو زيد وأخوه وحموه»، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة[1]؛ نحو: «هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي»، ولم تعربْ بهذه الحروف، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذٍ.

الثالث: **أن تكون مكبَّرة**، واحترز بذلك من أن تكون مُصغَّرة، فإنها حينئذٍ تعرب بالحركات الظاهرة؛ نحو: «هذا أُبَيُّ زيد، وذُوَيُّ مال، ورأيتُ أُبيَّ زيدٍ، وذُوَيَّ مالٍ، ومررت بأُبَيِّ زيدٍ، وذُوَيِّ مالٍ».

الرابع: **أن تكون مفردة**، واحترز بذلك من أن تكون مجموعةً أو مثناة، فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة؛ نحو: «هؤلاء آباءُ الزَّيدينَ، ورأيتُ آباءَهم، ومررت بآبائهم»، وإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى: بالألف رفعاً، والياء جراً ونصباً؛ نحو: «هذان أبَوا زيدٍ، ورأيت أَبَوَيْهِ[2]، ومررتُ بِأَبَوَيْهِ».

ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوّلين، ثم أشار إليهما بقوله: «وشرط ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا لليا..»؛ أي: شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، فعُلِم من هذا أنه لا بد من إضافتها، وأنه لا بد أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم.

ويمكن أن يُفْهَمَ الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أن الضمير في قوله: «يُضَفْنَ» راجعٌ إلى الأسماء التي سبق ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردةً مكبّرة،

---

(١) تعرب بحركاتٍ مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء تكون في محل جرٍّ مضافاً إليه.

(٢) **هذان**: الهاء: للتنبيه، **ذان**: اسم إشارة مبتدأ مرفوع بالألف، **أبوا**: خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، **زيد** مضاف إليه، وحذفت نون (أبوا) للإضافة.

فكأنه قال: «وشرط هذا الإعراب أن يضاف أب وأخواته المذكورة إلى غير ياء المتكلم».

واعلم أن «**ذو**» **لا تستعمل إلا مضافة**، ولا تضاف إلى مضمر[1]، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة؛ نحو: «جاءني ذو مال»، فلا يجوز: «جاءني ذو قائمٍ».

٧- إعراب المثنى وما ألحق به

بـالألِف ارْفَـعِ المثنَـى، وكِـلاَ ... إذَا بمُضْـمَرٍ مُضَـافاً وُصِـلا[2]

كلتَـا كَـذَاكَ، اثنـانِ واثنتـان ... كـابنَينِ وابْنَتَـيْنِ يَجْرِيَـانِ

وتَخْلُـفُ اليـا فـي جَميعِهَـا الألـف ... جَـرّاً ونصـباً بعـد فـتحٍ قـد أُلِـفْ

ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنّ مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستة، وقد تقدم الكلام عليها، ثم ذكر المثنى؛ وهو مما يعرب بالحروف، وحَدُّه: «**لفظ دالٌّ على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله**

---

(١) الأصل في «ذو» التي بمعنى: صاحب أن يتوصل بوساطتها إلى وصف ما قبلها بما بعدها؛ ولذا لا تضاف إلى الضمير، ولا إلى العلم؛ لأنهما لا يصلحان للوصف، ولا تضاف للمشتق الصفة أو الجملة؛ لأنهما صالحان للوصف بغير «ذو»، فلم يبق إلا أسماء الجنس المعنوية؛ كالعِلْم والفضل والخلق، وما ورد خلاف ذلك فنادر أو شاذ.

(٢) **بالألف**: جار ومجرور متعلق بـ(ارْفَعْ)، **المثنى**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة للتعذر، **وكلا**: الواو: حرف عطف، **كلا**: معطوف على المثنى منصوب بالفتحة المقدرة على الألف، وسيأتي بيان ذلك، **مضافاً**: حال من نائب الفاعل المستتر في (وُصل)، **وجملة (وصل)**: في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، **وجواب الشرط** محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا وصل (كلا) بمضمر مضافاً إليه؛ فارفعه بالألف.

عليه»، فيدخل في قولنا: «لفظ دال على اثنين» المثنى؛ نحو: «الزيدان»، والألفاظ الموضوعة لاثنين؛ نحو: «شفع»، وخرج بقولنا: «بزيادة» نحو: «شفع»، وخرج بقولنا: «صالح للتجريد» نحو: «اثنان»، فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول: «اثنٌ»، وخرج بقولنا: «وعطف مثله عليه» ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كـ: «القَمَرَيْن»، فإنه صالح للتجريد، فنقول: «قمر»، ولكن يعطف عليه مغايره، لا مثله؛ نحو: «قمر وشمس»، وهو المقصود بقولهم: «القمرين».

وأشار المصنف بقوله: «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أن المثنى يرفع بالألف، وكذلك **شِبْهُ المثنى: وهو كل ما لا يصدق عليه حَدّ المثنى**، وأشار إليه المصنف بقوله: «وكلا»، فما لا يصدق عليه حدّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها؛ فهو ملحق بالمثنى، **فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمثنى؛ لأنها لا يصدق عليها حدُّ المثنى، لكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مضمر**؛ نحو: «جاءني كلاهما، ورأيت كِلَيْهِمَا، ومررتُ بكليهما، وجاءتني كلتاهما، ورأيت كلتيهما، ومررت بكلتْيهما»[1]، **فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً**؛ نحو: «جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين[2]»، فلهذا قال المصنف: «.. وكلا إذا بمضمر مضاف وصلا»[3].

---

(١) مرفوع بالألف، ومنصوب أو مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى.

(٢) حركة الإعراب في الأحوال الثلاثة مقدرة على الألف للتعذر.

(٣) السرّ في ذلك: أن «كلا وكلتا» لفظهما مفرد ومعناهما مثنى؛ ولذا أعربا إعراب المفرد تارة وإعراب المثنى تارة أخرى.

ثم بيّن أن «اثنين واثنتين» يجريان مجرى: «ابنين وابنتين»، فاثنان واثنتان ملحقان بالمثنى كما تقدّم، وابنان وابنتان مثنى حقيقة.

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن الياء تخلف الألف في المثنى والملحق به في حالتي الجرّ والنصب، وأنّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً؛ نحو: «رأيتُ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا[1]، ومررتُ بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا»، واحترز بذلك عن ياء الجمع، فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً؛ نحو: «مررت بالزَّيْدِيْنَ»، وسيأتي ذلك.

وحاصل ما ذكره: أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف، وينصب ويُجَرُّ بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيح: أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً[2]، وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً، فيقول: «جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما»[3].



(١) **رأيت**: فعل وفاعل، **الزيدين**: مفعول به منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، **كليهما**: توكيد لـ(لزيدين) منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، والميم حرف عماد، والألف: حرف دال على التثنية.

(٢) هذا رأي فريق من النحاة؛ والأولى اعتماد الرأي الأول والاقتصار عليه.

(٣) وكلها معربة بالحركات المقدرة على الألف للتعذر.

أسئلة ومناقشة

١- ماذا يقصد النحويون بالأسماء الستة؟ عدِّدها وفَسِّرْ ما يحتاج منها إلى تفسير.

٢- بِمَ تُعربُ هذه الأسماء؟ وما شرطُ إعرابها هذا؟ مثِّل لما تقول.

٣- ما الفرق بين «ذو» في قولك: «جاءني ذو قام» وبينها في قولك: «جاءني ذو فضل»؟ اذكر إعرابها في الموقعين.

٤- كيف تعرب كلمتي (فوه وفمه) في المثالين الآتيين:

«هذا فوه نظيفاً» «هذا فمه نظيفاً»؟ ولماذا؟

٥- قال النحاة: «النقص في (هَنُ) أحسن من الإتمام»، اشرح هذا القول ممثلاً لما تقول.

٦- الكلمات: «أب، أخ، حم» فيها لغات ثلاث، اذكرها بالتفصيل ممثلاً لها، ثم رجِّح ما تختار منها.

٧- افرق بين لغة القصر والنقص في بعض الأسماء الستة، وبيِّنِ الأثر الإعرابي لكلٍّ منها، ثم اذكر أشهرها في ضوء قول ابن مالك: «وقصرها من نقصهن أشهر».

٨- علامَ استشهد ابن عقيل بقول الشاعر:

إن أباهــا وأبــا أباهــا قـد بلغا في المجد غايتاها؟

٩- كيف تفهم شرطي التكبير والإفراد من قول الناظم: «وشرط ذا الإعراب أن يُضفْنَ لا لليا» مع أنه لم يصرح بهما

١٠- اشرح تعريف المثنى موضِّحاً ما لا يدخل من الألفاظ في هذا التعريف، ولماذا؟

١١- ما المقصود بالملحق بالمثنى؟ ولِمَ لَمْ يُعدَّ من المثنى حقيقة؟

١٢- افرق بين ياءي المثنى وجمع المذكر السالم في حالتي الجر والنصب، ومثِّل لهما.

١٣- وضِّح بالتفصيل كيف يعرب المثنى وما أُلحق به؟ ومثِّل لما تقول.

١٤- متى تُعرب (كلا وكلتا) إعراب المثنى؟ ومتى تعربان إعراب المقصور؟ مثِّل لذلك.



تمريـنـات

١- كوّن أربع جمل من إنشائك تستخدم في الأولى والثانية مثنًّى مرفوعاً، ثم منصوباً، وفي الثالثة والرابعة اسماً من الأسماء الستة مرفوعاً ثم منصوباً.

٢- استعمل «كِلاَ وكلتا» في أربعة تراكيب بحيث تعرب إعرابَ المثنى في اثنين منها، وإعراب المقصور في الأخيرين.

٣- اجعل كلمة «ذو» بمعنى: صاحب مضافاً إليه في جملة، ومفعولاً به في جملة ثانية، ومبتدأ في ثالثة، مع إعرابها في كل موقع.

٤- عليك ببر الوالدين كليهما- ذو العقل يشقى في النعيم بعقله- إن أباك كريم وذو علم وفضل- زارني اثنان من الأصدقاء.

أعرب ما تحته خط مما سبق.

٥- ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[1] - الجنتان كلتاهما آتت أكُلها.

ما إعراب (كلتا) في التركيبين؟ ولماذا؟

٦- مثِّل لكلمة «ذو» في تركيبين من عندك تكون موصولةً في الأولى ومن الأسماء الستة في الثانية، ثم بيِّن كيفية إعرابها.

٧- أدخل (إنَّ) ثم (كان) على الجمل التالية:

حموها فاضل- أخواك ناجحان- أبوك ذو عقل.

٨- اشرح البيتين الآتيين، ثم أعرب ما تحته خط منهما:

متى تُطْبِقْ على شفتيك تسلم ... وإن تفتحهما فقل الصوابا

أبوك أبٌ حرٌّ وأمك حُرَّة ... وهل يلد الحرَّانِ غيرُ كريم

❁ ❁ ❁

(١) آية ٣٣ سورة الكهف.

٨- إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به

وارفعْ بواوٍ، وبيا اجرُرْ وانصبِ   سَالِمَ جَمعٍ: عامرٍ ومُذنِبِ

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف: أحدهما: الأسماء الستة، والثاني: المثنى، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث؛ وهو: **جمع المذكر السالم وما حُمل عليه، وإعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً.**

وأشار بقوله: «عامر ومذنب» إلى ما يجمع هذا الجمع، **وهو قسمان: جامد وصفة**[1].

فيشترط في الجامد: أن يكون علَماً، لمذكر، عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، فإن لم يكن علماً لم يجمع بالواو والنون، فلا يقال في «رجل»: «رَجلُون»، نعم إذا صُغّر جاز، ذلك نحو: «رُجَيْل، ورُجَيْلون»؛ لأنه وَصْفٌ، وإن كان علماً لغير مذكر لم يجمع بهما، فلا يقال في «زينب»: «زينبون». وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل، فلا يقال في: لاحق -اسم فرس-: لاحقون، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما، فلا يقال في «طلحة»: «طلحون»، وأجاز ذلك الكوفيّون[2]، وكذلك إذا كان مركباً، فلا يقال في «سيبويه»: «سيبويهون»، وأجازه بعضهم.

---

(١) أراد **بالجامد** هنا: الاسم الدالّ على الذات بلا اعتبار وصفٍ، ومثَّل له بـ«عامر» علَماً على رجل، **والصفة**: الاسم المشتق للدلالة على ذاتٍ ومعنى، ومثاله: مذنب.

(٢) يقول الكوفيون: جاء الطلحون ورأيت الطلحين ومررت بالطلحين وحجتهم، في ذلك أن الاسم علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثاً، وأن التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في ما جمع بألف وتاء مزيدتين كقولنا: طلحات وحمزات.

ويشترط في الصفة: أن تكون صفة لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أَفْعَل فعلاء، ولا من باب فَعْلان فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فخرج بقولنا: «صفة لمذكر» ما كان صفة لمؤنث، فلا يقال في «حائض»: «حائضون»[1]، وخرج بقولنا: «عاقل» ما كان صفة لمذكر غير عاقل، فلا يقال في «سابق» صفة فرس: «سابقون»، وخرج بقولنا: «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء التأنيث؛ نحو: «علامة»[2]، فلا يقال فيه: «علامون»، وخرج بقولنا: «ليست من باب أفعل فعلاء» ما كان كذلك؛ نحو: «أحمر»، فإن مؤنثه: «حمراء»، فلا يقال فيه: «أحمرون»، وكذلك ما كان من باب فَعلان فَعْلى؛ نحو: «سكران وسكرى»، فلا يقال: «سكرانون»، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث؛ نحو: «صبور وجريح»؛ فإنه يقال: رجل صبور وامرأة صبور، ورجل جريح، وامرأة جريح، فلا يقال في جمع المذكر السالم: «صبورون، ولا جريحون».

وأشار المصنف رحمه الله إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: «عامر»، فإنه علَمٌ لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب، فيقال فيه: «عامرون».

---

(١) أي: تشترط ثلاثة شروط في كل ما يجمع هذا الجمع، وهي: الخلوّ من تاء التأنيث، وأن يكون لمذكر، وأن يكون المذكر عاقلاً، ثم إن كان علماً اشترط فيه علاوةً على ذلك ألا يكون مركباً تركيباً إسنادياً ولا مزجياً، وإن كان صفةً اشترط فيها علاوةً على الشروط العامة: أن تقبل التاء في مؤنثها (أي: لا يستوي فيها المذكر والمؤنث)، وأن تدل على التفضيل؛ مثل: أفضل وأعلم؛ (أي: لا تكون من باب: أفعل فعلاء، أو فعلان فعَلى).

(٢) المشهور أن تاء (علامة) لتأكيد المبالغة، وفيها رائحة تأنيث.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله: «ومذنبٍ»، فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث، وليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فَعْلان فَعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال فيه: «مذنبون».

وشــبْهِ ذَيْــنِ، وبــهِ عِشــرُونا وبابُــه أُلْحِــقَ، والأهْلُونــا[1]
أُولُــو، وعــالَمونَ، علِّيُّونــا وأَرَضُــونَ شَــذَّ، والسِّــنُونَا
وبَابُــهُ ومِثْــلَ حــينٍ قَــدْ يَــرِدْ
ذا البـابُ، وَهُـوَ عِنْـدَ قَـوْمٍ يطّـرِد[2]

أشار المصنف رحمه الله بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه «عامر»؛ وهو: كل علَمٍ مستجمع للشروط السابق ذكرها؛ كمحمد وإبراهيم، فتقول: «محمدون وإبراهيمون»، وإلى شبه «مذنب»؛ وهو: كل صفة اجتمع فيها الشروط؛ كالأفضل والضَّرَّاب ونحوهما، فتقول: «الأفضلون والضَّرَّابون».

وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جراً ونصباً.

وجمع المذكر السالم هو: ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها، فما لا واحد له من لفظه، أوْ لَهُ واحد غير مستكمل للشروط؛ فليس بجمع مذكر سالم، بل هو ملحق به، **فعشرون وبابه –وهو ثلاثون إلى تسعين– ملحق بالجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه**؛ إذ لا يقال: «عِشْر»، وكذلك «أهلون»[3] ملحق به؛ لأن مفرده –وهو

---

(١) **وشبه**: **الواو**: حرف عطف، **شبه**: معطوف على (عامر) في البيت السابق.

(٢) **مثل**: حال منصوب من (ذا الباب)، **ذا**: اسم إشارة في محل رفع فاعل لفعل (يرد)، **الباب**: بدل أو عطف بيان مرفوع بالضمة الظاهرة.

(٣) **أهلون**: جمعٌ سالم، ولكنه لم يستوفِ الشروط؛ لأنه ليس علماً ولا صفة.

أهـل- لـيس فيـه الشـروط المـذكورة؛ لأنـه اسـم جـنس جامـد كرجـل، وكـذلك «أولو»؛ لأنه لا واحد له من لفظه، «وعالَمون»: جمع عا لَم، وعا لم كرجل: اسم جنس جامد، و«عِلِّيُّون»: اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة؛ لكونه لمـا لا يعقـل، و«أَرَضـون»: جمـع أرض، وأرض: اسـم جـنس جامـد مؤنـث، و«السنون»: جمع سنة، والسنة: اسم جنس مؤنث، فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

وأشار بقوله: «وبابه» إلى باب «سنة»؛ وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه، وعُوّض عنها هاء التأنيث، ولم يُكسّر[1]؛ ك: «مئة ومئين، وثُبَة وثُبين»[2]، وهذا الاستعمال شائع في هذا ووجوه، فإن كُسّر ك: «شفة وشفاه» لم يستعمل كذلك إلا شـذوذاً كـ: «ظُبَـةٌ»، فـإنهم كَسّروه علـى: «ظُبَـاة»، وجمعوه أيضـاً بـالواو رفعـاً وبالياء نصباً وجراً، فقالوا: «ظُبُون وظُبِين»[3].

وأشار بقوله: «ومثلَ حينٍ قد يردْ ذا البابُ» إلى أن «سنين» ونحوه قد تلزمه اليـاء، ويجعـل الإعـراب علـى النـون، فتقـول: «هـذه سـنين، ورأيـت سـنيناً، ومـررت

---

(١) حاصل ما ذكره في هذا الباب **خمسة شروط**؛ هي: أن يكون الاسم ثلاثياً، وأن يكون فيه حذف، وأن يكون المحذوف اللام، وأن يعوض عنها بهاء التأنيث، وألا يجمع جمع تكسير.

(٢) أصل ثبة: ثبو؛ بمعنى: الجماعة، وقيل: ثبي من ثبيت؛ بمعنى: جمعت، والأول أشهر.

(٣) يمكن تلخيص ما سبق بقولنا: **الملحق بجمع المذكر السالم أربعة أنواع:**

(أ) أسماء جموع؛ نحو: أولو وعالمون وعشرون وبابه.

(ب) جموع تكسير؛ نحو: بنون وأرضون وسنون وبابه.

(ج) جموع تصحيح لم تستوفِ الشروط؛ نحو: أهلون.

(د) ما سمّي به من هذا الجمع وما ألحق به؛ كعليون وزيدون مُسَمّىً بهما.

بسنينٍ»، وإن شئت حذفت التنوين، وهو أقلّ من إثباته، واختُلف في اطّراد هذا، والصحيح أنه لا يطّرد، وأنه مقصور على السماع، ومنه قوله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف» في إحدى الروايتين، ومثله قول الشاعر:

٦- دَعاني من نجد فإنَّ لَعِبْنَ بنا شيباً وشَيَّبْنَنَا مُردا[1]

الشاهد فيه: إجراء (السنين) مجرى (الحين) في الإعراب بالحركات، وإلزام النون مع الإضافة[2].

---

(١) للشاعر الأموي الصمة بن عبد الله بن الطفيل القشيري. دعاني: اتركاني، والمرْد: مفردها أمرد؛ وهو الفتى الذي لم ينبت لوجهه شعر.

المعنى: خلوا عني نجداً وذكرياته فلقد تلاعبت بنا سنواته عند الكِبَر، وكست رؤوسنا بالشيب في فتوتنا.

الإعراب: دعاني: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بألف الاثنين، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به.

سنينه: اسم إنّ منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، **والهاء**: في محل جرٍّ بالإضافة.

شيباً: حال من «نا» في «بنا»، وجملة (**لعبن بنا شيباً**) في محل رفع خبرٌ (لإن)، **وجملة إن مع اسمها وخبرها**: استئنافية، لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: سنين: حيث أعربت بالحركة الظاهرة على النون التي ثبتت ولم تحذف للإضافة؛ مما يدلّ على أنها جعلت من أصل الكلمة كنون حين ومسكين.

(٢) المشهور في الإعراب والذي ينبغي أن يعتمد هو إعراب جمع المذكر السالم وما حمل عليه: بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً ولكن ورد في ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به ثلاثة وجوه أخرى من الإعراب؛ هي حسب شهرتها:

(أ) أن يحمل على (غسلين)، فيعرب بالحركات الظاهرة على النون.

(ب) أن يحمل على (عربون)، فيعرب بالحركات الظاهرة على النون.

ونــونَ مَجْمُــوعٍ ومَــا بــهِ التَحَــقْ
فــافْتَحْ، وقَــلَّ مَــنَ بكَسْــرِهِ نَطَــق
ونــونُ مــا ثُنّــيَ والملحَــقِ بِـــهِ
بِعَكْـــسِ ذَاكَ اســـتَعْمَلُوه فَانتبِـــه

حركة نون الجمع:

حَقُّ نون الجمع وما ألحق به الفتحُ، وقد تُكسَر شذوذاً، ومنه قوله:

٧- عرَفنـا جَعْفَـراً وبَنِـي أبِيـهِ وأنْكَرْنَـا زعـانفَ آخَـرينِ[١]

وقوله[١]:

(ج) أن تلزمه الواو دائماً وتفتح نونه، ويعرب بحركات مقدرة على الواو.

وبعض النحاة أجرى (بنين) و(سنين) وبابه مجرى (غسلين) كما ذكر الشارح، وبعضهم يطرح هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه، ويخرّج على ذلك قول الشاعر:=

=رب حـيّ عَرَنْـدَس ذي طَـلاَل لا يزالـون ضـاربينَ القبـابِ

حي عرندس: قويّ منيع، الطلاب: الحال الحسنة، والشاهد فيه: أنه نصب خبر (لا يزال). (ضاربين) بالفتحة الظاهرة، وهو جمع مذكر سالم، وإثبات النون مع الإضافة دليل على أنه أنزلها منزلة الجزء من الكلمة.

(١) البيت لجرير بن عطية، الزعانف: جمع زِعنِفة، وهو القصير، ويراد بهم هنا: الأتباع أو الأدعياء، المعنى: لقد عرفنا جعفراً وإخوانه؛ لعزهم وعظمتهم، وأنكرنا سواهم من الأتباع الذين لا أصل لهم.

الإعراب: وبني: الواو: حرف عطف، **بني**: معطوف على المفعول (جعفراً) منصوب بالياء عوضاً عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، **آخرين**: نعت لـ(زعانف) منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

الشاهد فيه: كسر نون الجمع، وذلك جائز بعد الياء فقط.

٨- أَكُلَّ الدهرِ حِلٌّ وارتِحالُ أمَـا يُبْقـي عَلـيَّ ولا يَقينـي؟
ومَـاذا تَبْتَغـي الشـعراء مِنِّـي وقـد جـاوَزْتُ حـدَّ الأربعـينِ؟

وليس كسرها لغةً خلافاً لمن زعم ذلك.

حركة نون المثنى:

وحق نون المثنى والملحق به الكسر، وفتحها لغة، ومنه قوله:

٩- على أحْـوَذِيَّيْنَ اسـتقَلَّتْ عَشِـيّةً
فَمَـا هِـيَ إلاَّ لَمْحَـةٌ وتَغِيـبُ[٢]

---

(١) البيتان للشاعر المخضرم سُحَيم بن وُثيل الرياحي.

المعنى: أَقُدِّرَ لي أن أقضي حياتي لا يستقر بي مكان؟ أما آن لهذا الدهر أن يقيني نوائبه؟ وهؤلاء الشعراء من حولي ماذا يبغون مني؟ أيطمعون في خداعي وقد أنضجتني السنون؟!=

=**الإعراب:** **الهمزة**: للاستفهام، **كلَّ**: ظرف زمان منصوب، متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ: (حل)، **أما**: الهمزة للاستفهام، **ما**: نافية، **يقيني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود على الدهر، والنون: للوقاية، **والياء**: في محل نصب مفعولٌ به، **ماذا**: **ما**: اسم استفهام في محل رفع على الابتداء، **ذا**: اسم موصول في محل رفع خبر للمبتدأ، **جملة تبتغي الشعراء مني**: صلة للموصول لا محل لها من الإعراب، **وجملة**: **قد جاوزت حد الأربعين**: في محل نصب على الحال. (ويمكن إعراب «ماذا»: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصبٍ مفعولٌ به مقدمٌ (لتبتغي).

الشاهد فيه: الأربعين: حيث كسر نون الجمع بعد الياء، ومنهم من أعرب الجمع بالحركة الظاهرة على النون؛ حملاً على حين وغسلين.

(٢) البيت لحُمَيد بن ثور الهلالي الصحابي من قصيدة يصف بها قطاة.

وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى: أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلّة، وليس كذلك، بل كسرُها في الجمع شاذ، وفتحها في التثنية لغة، كما قدمناه.

وهل يختصُّ الفتح بالياء؟! أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان، وظاهر كلام المصنف الثاني.

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر:

١٠- أعرِفُ منها الجيدَ والعَيْنانا وَمِنْخَرَيْنِ أشْبَهَا ظَبْيَانا[1]

وقد قيل: إنه مصنوع[1]، فَلا يُحتجُّ به.

الأحوذيّان: مثنى أحوذيّ؛ وهو الخفيف المشي، وأراد بهما جناحي القطاة.

استقلت: ارتفعت.

المعنى: لقد ارتفعت هذه القطاة بجناحين سريعين يحملانها بعيداً عن ناظريك بلمحة يسيرة من الزمن.=

=**الإعراب: على أحوذيين:** جار مجرور متعلق بـ(استقلت)، **عشيةً:** ظرف زمان متعلق بـ(استقلت)، **ما:** نافية، **هِيَ:** ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **إلا:** أداة حصر، **لمحة:** خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله: (أحوذيينَ)، وهي لغة.

(١) نسب المفضل هذا البيت لرجل من ضبّة. الجيد: العنق، ظبياناً: قيل: اسم رجل.

المعنى: أعرف من هذه المرأة جيدها وعينيها، وأنفاً يحكي أنف ظبيان.

الإعراب: الجيد: مفعول به لـ(أعرف) منصوب، **والعينانا:** الواو: حرف عطف، **العينانا:** معطوف على (الجيد) منصوب بفتحة مقدرة على الألف، **ومنخرين:** معطوف على (الجيد) منصوب بالياء؛ لأنه مثنى.

الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله: (والعينانا) بعد الألف.

٩- إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

وَمَـا بِتَـا وأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعـا　　　يُكْسَرُ في الجَرِّ وفي النَّصْبِ

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات؛ شرع في ذكر ما نَابَتْ فيه حركة عن حركة، وهو **قسمان**:

أحدهما: جمع المؤنث السالم؛ نحو: «مسلمات»، وقيّدنا بـ: «السالم» احترازاً عن جمع التكسير، وهو ما لم يسلم فيه بناء الواحد؛ نحو: «هُنُود»، وأشار إليه المصنّف -رحمه الله تعالى- بقوله: «وما بتا وألف قد جمعا»؛ أي: جُمِع بالألف والتاء المزيدتين، فخرج نحو: «قضاة»، فإن أَلِفَه غير زائدة، بل هي منقلبة عن أصل؛ وهو الياء؛ لأن أصله: «قُضَيَةَ»[٢]؛ ونحو: «أبيات» فإن تاءه أصلية، والمراد منه: ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالته على الجمع؛ نحو: «هِنْدات»، فاحترز بذلك عن نحو: «قضاة وأبيات»، فإن كلَّ واحد منهما جمع ملتبس بالألف والتاء، وليس مِمّا نحن فيه؛ لأَن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء وإنما هو بالصيغة، فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل: «قضاة وأبيات»، وعُلِم أنه لا حاجة إلى أن يقول: بألف وتاء مزيدتين، فالباء في قوله: «بتا» متعلقة بقوله: «جُمِع».

---

(١) حجتهم في ردّه: أن الشاعر لفّق فيه بين لغتي مَنْ يُعْرِب المثنى بالحروف ومن يلزمه الألف ويعربه إعراب المقصور، والعربي الصريح لا يلفق، ولا يتكلم غير لغته.

(٢) قُضَيَة: تحركت فيها الياء -وهي في الأصل لام الكلمة- بعد فتحة، فقلبت ألفاً.

وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة، وينصب ويجرّ بالكسرة؛ نحو: «جاءني هنْدَاتٌ، ورأيتُ هنداتٍ[1]، ومررتُ بهنداتٍ»، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة، وزعم بعضهم أنه مبنيٌّ في حالة النصب، وهو فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه.

كَذَا أُولاتُ، والّذي اسماً قَدْ جُعِلْ
-كَأَذْرِعَاتٍ- فيهِ ذَا أيضاً قُبِلْ

أشار بقوله: «كذا أولات» إلى أنّ «**أولات**» تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هي ملحقة به، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله: «والذي اسماً قد جعل» إلى أنّ ما سُمي به من هذا الجمع والملحق به نحو: «**أَذْرِعَاتٍ**» ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين؛ نحو: «هذه أذرِعاتٌ، ورأيتُ أذرعاتٍ، ومررت بأذرعاتٍ»، **هذا هو المذهب الصحيح**، وفيه **مذهبان آخران**:

أحدهما: أن يرفع بالضمة، وينصب ويجرّ بالكسرة، ويزال منه التنوين؛ نحو: «هذه أذرعاتُ، ورأيتُ أذرعاتِ، ومررتُ بأذرعاتِ».

والثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجرّ بالفتحة، ويحذف منه التنوين؛ نحو: «هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتَ، ومررت بأذرعاتَ».

ويروى قوله:

١١- تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتَ وَأَهْلُها
بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِها نَظَرٌ عالي[1]

(١) **هنداتٍ**: مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

بكسر التاء منونةً كالمذهب الأول، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

١٠- إعراب ما لا ينصرف

وجُــرَّ بالفَتْحــةِ مَــا لا ينْصــرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ، أَوْ يَكُ بَعْدَ «أل» رَدِفْ

---

(١) البيت لامرئ القيس، تنورتها: نظرت إليها من بعد، أذرعات: بلدة في أطراف الشام، يثرب: اسم للمدينة المنورة، أدنى: أقرب.

المعنى: لقد نظرت بقلبي إلى نار التي أحبها بيثرب على بعد الشقة، فأنا في الشام، والأقرب من دارها يحتاج إلى نظر عظيم؛ لشدة بعدها.

الإعراب: **تنورتها**: فعل وفاعل ومفعول به، **من أذرعات**: **من**: حرف جر متعلق بـ(تنورتها)، **أذرعات**: مجرور بالكسرة، (منوناً أو غير منون)، أو بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **بيثرب**: الباء حرف جر،= =**يثرب**: مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ (أهلها)، **والجملة** في محل نصب على الحال من الضمير (ها) في (تنورتها)، **أدنى**: مبتدأ، **نظر**: خبر، **والجملة** كذلك في محل نصب على الحال.

الشاهد فيه: (أذرعات) حيث وردت على ثلاثة وجوه:

(أ) مجرورة بالكسرة مع التنوين؛ مراعاة لحالها قبل التسمية، وتنوينها تنوين المقابلة.

(ب) مجرورة بالكسرة دون التنوين؛ مراعاة لحالها قبل التسمية؛ فتجر بالكسرة، وبعد التسمية فأنها غدت علَماً فلا تنون.

(ج) مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ مراعاة لحالها بعد التسمية، وأنها أصبحت اسماً لا ينصرف للعلمية والتأنيث.

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة؛ وهو: الاسم الذي لا ينصرف، وحكمه: أنه يرفع بالضمة؛ نحو: «جاء أحمدُ»، وينصب بالفتحة؛ نحو: «رأيت أحْمَدَ»، ويجرّ بالفتحة أيضاً؛ نحو: «مررت بأحَمَدَ»[1]، فنابت الفتحة عن الكسرة.

هذا إذا لم يضف أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جُرَّ بالكسرة؛ نحو: «مررتُ بأحْمَدِكم»، وكذا إذا دخله الألف واللام؛ نحو: «مررتُ بالأحمدِ»، فإنه يجرّ بالكَسرة.

١١- إعراب الأمثلة الخمسة

واجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلانِ» النُّونَا
رَفْعاً و«تَدْعِينَ» و«تَسْألونَا»

وحَذْفُها لِلجَزْمِ والنّصْبِ سِمَهْ
كـ: «لَمْ تَكُوني لتَرومي مَظْلَمَه»[2]

---

(١) **بأحمدَ**: **الباء**: حرف جر، **أحمد**: مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، متعلق بـ(مررت).

(٢) **سمة** أي: علامة، **لم**: حرف جازم، **تكوني**: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المخاطبة: اسم (تكون) مبني على السكون في محل رفع، **لترومي**: اللام لام الجحود، **ترومي**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الفعال الخمسة، والياء: في محل رفع فاعل، **مظلمة**: مفعول به لـ(ترومي) منصوب بالفتحة، و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لـ(تكون)، والتقدير: لم تكوني قابلةً لِرَوْم مظلمة.

لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الأسماء بالنيابة؛ شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلة الخمسة، فأشار بقوله: «يفعلان» إلى كل فعلٍ اشتمل على ألف اثنين، سواء كان في أوله الياء نحو: «يضربانِ»، أو التاء نحو: «تضربانِ»، وأشار بقوله: «وتدعين» إلى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة؛ نحو: «أنتِ تضربين»، وأشار بقوله: «وتسألون» إلى كل فعل اتصل به واو الجمع؛ نحو: «أنتم تضربون»، سواء كان في أوله التاء كما مثل، أو الياء نحو: «الزَّيْدون يضربون».

فهذه الأمثلة الخمسة -وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين- **ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها**، فنابت النون فيها عن الحركة التي هي الضمة؛ نحو: «الزّيدان يفعلان»، فـ(يفعلان): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها؛ نحو: «الزَّيْدَانِ لَن يَقُومَا ولم يَخْرُجَا»، فعلامة النصب والجزم سقوط النون من «يقوما» و«يخرجا»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾[1].

١٢- إعراب المعتل من الأسماء

---

(١) قبله قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾، البقرة (٢٣-٢٤)، **تفعلوا**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وهو فعل الشرط في محل جزم بـ(إن)، والواو فاعل، **وتفعلوا الثانية**: منصوبة بحذف النون.

وسَـــمِّ مُعْـــتَلاً مِـــنَ الأسْـــمَاء مَـــا
كـ:«المُصْطَفَى، والمُرْتَقي مكارِما»[1]
فـــالأوَّلُ الإعْـــرَابُ فيـــه قُـــدِّرَا
جَميعُـهُ، وَهْـوَ الـذي قَـدْ قُصِـرَا[2]
والثّـــانِ مَنْقُـــوصٌ، ونَصْـــبُهُ ظَهَـــرْ
وَرَفْعُـهُ يُنْـوَى، كَـذَا أيضـاً يُجَـرّ[3]

شرع في ذكر إعراب المعتل من الأسماء والأفعال، فذكر أنّ ما كان مثل: «المصطفى والمرتقي» يسمى معتلاً، وأشار بـ«المصطفى» إلى ما في آخره ألف لازمة قبلها فتحة؛ مثل: «عصا ورحى»[4]، وأشار بـ:«المرتَقي» إلى ما آخره ياء مكسور ما قبلها؛ نحو: «القاضي والدَّاعي».

---

(١) **سَمِّ**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **معتلاً**: مفعول ثانٍ مقدم، **ما**: اسم موصول في محل نصب مفعول أول لـ(سمّ)، والتقدير: سم ما انتهى بألف كالمصطفى... **معتلاً** حال كونه اسماً لا فعلاً، **من الأسماء**: جار ومجرور متعلق بحال محذوفة من (ما)، **كالمصطفى**: جار ومجرور متعلق بصلة الموصول المحذوفة تقديرها: ما جاء، **مكارماً**: مفعول به لاسم الفاعل (المرتقى) منصوب بالفتحة.

(٢) **جميعه**: توكيد لـ(لإعراب) أو لنائب الفاعل المستتر في (قُدّر).

(٣) **أيضاً**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٤) الرحى: الطاحون، ومثناها: رحَوان ورحَيان؛ ولذا جازت كتابتها بالألف المقصورة والممدودة.

ثم أشار إلى أنَّ ما في آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدِّر فيه جميع حركات الإعراب: الرفع والنصب والجر، وأنه يسمى المقصور؛ **فالمقصور هو**: الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة، فاحترز بـ«الاسم» من الفعل نحو: «يرضى»، و«بالمعرب» من المبني نحو: «إذا»، وبـ«الألف» من المنقوص نحو: «القاضي» كما سيأتي، وبـ«لازمة» من المثنى في حالة الرفع نحو: «الزيدان»، فإن ألفه لا تلزمه؛ إذ تقلب ياءً في الجرّ والنصب نحو: «رأيت الزَّيدين».

وأشار بقوله: «والثان منقوص» إلى «المرتقى»، **فالمنقوص**: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: «المرتقى»؛ فاحترز بالاسم عن الفعل نحو: «يرمي»، وبالمعرب عن المبنيّ نحو: «الذي»، وبقولنا: «قبلها كسرة» عن التي قبلها سكون نحو: «ظَبْي وَرَمْي»، فهذا معتلٌّ جارٍ مجرى الصحيح في رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة.

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب؛ نحو: «رأيت القاضيَ». قال الله تعالى: ﴿يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾[1] ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء؛ نحو: «جاء القاضي ومررت بالقاضي»، فعلامة الرفع: ضمة مقدرة على الياء، وعلامة الجرّ: كسرة مقدرة على الياء.

---

(١) الأحقاف (٣١) وتتمة الآية: ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. **يا**: أداة نداء، **قوم**: منادى مضاف منصوب بالفتحة، **ونا**: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، **أجيبوا**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع فاعل، **داعِيَ**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على الياء، **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وعُلـم ممـا ذكـر أن الاسـم لا يكـون في آخـره واو قبلهـا ضـمة، نعـم؛ إنْ كـان مبنيـاً وُجِـد ذلـك فيـه؛ نحـو: «هُـوَ»، ولم يوجـد ذلـك في المعـرب إلا في الأسمـاء السـتة في حالـة الرفـع؛ نحـو: «جـاء أبُـوه»، وأجـاز ذلـك الكوفيـون في موضعين آخرين:

أحدهما: ما سُمّيَ به من الفعل؛ نحو: «يدعو ويغزو».

والثاني: ما كان أعجمياً؛ نحو: «سَمَنْدُو، وقَمَنْدو».

١٣- إعراب المعتل من الأفعال

تعريف المعتل من الأفعال:

وَأَيُّ فِعْـلٍ آخِـرٌ مِنْـهُ أَلِـفْ   أَوْ وَاوٌ، أو يَاءٌ، فَمُعْتَلاً عُرِفْ

أشار إلى أن **المعتل من الأفعال هو**: ما كان في آخره واو قبلها ضمة؛ نحو: «يغزو»، أو ياء قبلها كسرة؛ نحو: «يرمي»، أو ألف قبلها فتحة؛ نحو: «يخشَى».

إعراب الأفعال المعتلة:

فـالألِفُ انْـوِ فيـه غيَـرَ الجَـزْمِ   وَأَبْـدِ نَصْـبَ مَـا كَـ: يَـدْعُوْ يَرْمـي

والرَّفْعَ فيهما انوِ، واحذِفْ جازِماً   ثَلاثَهُـنَّ تَقْـضِ حُكْمـاً لازِمـا

ذكـر في هـذين البيتـين كيفيـة الإعـراب في الفعـل المعتـلّ، فـذكر أن الألـف يقدر فيها غير الجزم، وهو الرفع والنصب نحو: «زيدٌ يخشى»؛ فـ«يخشـى» مرفوع وعلامة رفعه ضـمة مقـدرة على الألـف، و«لـن يخشـى»؛ فـ«يخشـى»: منصـوب وعلامـة النصـب فتحـة مقـدرة على الألـف، وأمـا الجـزم فيظهـر؛ لأنـه يحـذف لـه الحرف الآخِر نحو: «لم يَخْشَ».

وأشار بقوله: «وأبْدِ نَصبَ ما كَيَدْعُوْ يَرْمِي» إلى أنّ النصب يظهر فيما آخره واوٌ أو ياء؛ نحو: «لن يَدْعُوَ، ولَنْ يَرْمِيَ»[1].

وأشار بقوله: «واحذف جازماً ثلاثهنَّ» إلى أن الثلاث –وهي الألف والواو والياء– تحذف في الجزم؛ نحو: «لم يَخْشَ، ولم يَغْزُ، ولم يَرْمِ»، فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء[2].

وحاصل ما ذكره: أن الرفع يُقَدّر في الألف والواو والياء، وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها، وأن النصب يظهر في الياء والواو، ويُقَدّر في الألف.

❁ ❁ ❁

(١) كل منهما مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة النصب الفتحة الظاهرة على الواو والياء.

(٢) تقدر الضمة عليهما للثقل.

أسئلة ومناقشة

١- اذكر تعريف جمع المذكر السالم، وماذا يُقصد بكلِمة (سالم)؟

٢- كيف تُعربُ هذا الجمع؟ وما الفرق بين نونه ونون المثنى في حالتي النصب والجر؟ مثِّل لما تقول.

٣- قال النحاة: «لا يجمع جمع المذكر السالم إلا اسم جامد أو صفة»، اشرح بالتفصيل: ماذا يشترط في الجامد؟ وماذا يشترط في الصفة؟ مع التمثيل لِكل ما تقول.

٤- لماذا لا تجمع الكلمتان: (صبور) و(أخضر) جمع مذكر سالم؟

٥- ما ضابط الملحق بجمع المذكر السالم؟ وكيف يُعرب؟ وضِّح ومثِّل.

٦- ماذا يقصد النحاة بـ(باب سنة)؟ وما قاعدته؟ اذكر كيفية إعرابه مشيراً إلى ما ورد فيه من لغات ممثلاً للجميع.

٧- علامَ استشهد ابن عقيل بقول الشاعر:

دعاني من نجد فإنَّ سنينه   لَعِبْن بنا شيبًا وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا؟

أعرب ما تحته خط من البيت.

٨- اذكر ضابط جمع المؤنث السالم، ثم استبعد عنه ما ليس منه، ثم وضح حكمة وصفه بـ«السالم» وبـ«ما جمع بألف وتاء مزيدتين»؟ مع التمثيل.

٩- كيف تعرب هذا الجمع؟ وضِّح ذلك بالأمثلة.

١٠- وضِّح معنى قولهم: (إن الملحق بهذا الجمع وما سُمّي به منه يعرب إعرابه»، ومثِّل لكل ما تقول.

١١- اذكر مذاهب العلماء في المسمّى به من هذا الجمع باختصار، ممثلاً لما تقول، ثم رجح ما تختار منها.

١٢- كيف تُعرب ما لا ينصرف من الأسماء؟ وما شرط هذا الإعراب؟ مثّل.

١٣- ما ضابط الأمثلة الخمسة؟ هاتِ أفعالاً متنوعة منها، ثم وضح كيفية إعرابها.

١٤- اذكر ضابط كل من الاسم المقصُورِ والمنقوص، ثم بيِّن كيفية إعرابهما مع التمثيل.

١٥- ما المعتل من الأفعال؟ وكيف تعربه؟ وضِّح ذلك بالتفصيل.



تمرينات

١- أنتَ تَأمُرُ بالمعروف وتنهى عن المنكر.

(أ) خاطب بالعبارة السابقة المؤنثة المفردة، والمثنى، وجماعة الذكور، ثم اضبطِ الأفعال بالشكل.

(ب) أعرب كل فعل من الأفعال بعد الإسناد.

(ج) خاطب بالعبارة نفسها جماعة الإناث، ثم أعرب الفعلين.

٢- الداعِي إلى الخير مُصطفىً من الله.

(أ) أدخل الحرف «إنَّ» على الجملة ثم أعربها.

(ب) أدخل الفعل «كان» على الجملة ثم أعربها.

٣- قال تعالى: ﴿فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾[(١)] - ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[(٢)] - ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾[(٣)] - ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾[(٤)] - ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[(٥)] - ﴿لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ﴾[(٦)] - ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾[(٧)].

---

(١) آية ٤٠ سورة طه.

(٢) آية ٩١ سورة الحجر.

(٣) آية ٢٣ سورة الإسراء.

(٤) آية ٦ سورة الطلاق.

(٥) آية ٣٣ سورة فاطر.

(٦) آية ٢٣ سورة نوح.

(٧) آية ٥٤ سورة القمر.

أعرب ما تحته خط مشيراً إلى قاعدته في ضوء ما درست.

٤- (الفتى المهتدي يسعى في الخير- ويدعو إلى الهدى- ويمضي على منهج الله).

(أ) اجعل العبارة السابقة للمثنى والجمع بنوعيه، وغَيِّرْ ما يلزم تغييره، واضبط بالشكل.

(ب) بيِّن بعد ذلك ما هو معرب من الأفعال، وما هو مبني، وعلامة الإعراب والبناء.

(ج) إذا قلنا في العبارة السابقة: الفتى الضَالُّ؛ فأكمل العبارة مع إدْخال الحرف «لن» على أفعالها مرة، ثم الحرف «لم» مرة أخرى، واضبط بالشكل.

٥- مثِّل لما يأتي في جمل تامة مع الضبط بالشكل:

(أ) مضارع مجزوم بحذف النون، مفعوله جمع مذكر سالم.

(ب) فعل أمر مفعوله اسم منقوص.

(ج) ملحق بجمع المؤنث السالم يقع مبتدأ.

(د) كلمتي «أبيات، قُضاة» مفعولين.

٦- أعرب الآية الآتية مستعيناً بما درست من قواعد:

﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴾[1].



(١) آية ٢٤ سورة البقرة.

النكرة والمعرفة

تعريف النكرة:

نَكِـرةٌ: قابِـلُ « ألْ » مُـؤثِّرا   أو واقـعٌ موقِعَ ما قـد ذُكِـرا[1]

النكرة: ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل «أل» فمثال ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف: (رجل)، فتقول: الرجل، واحترز بقوله: «وتؤثر فيه التعريف» ما يقبل «أل» ولا تؤثر فيه التعريف؛ كـ: «عبّاس» علَماً، فإنك تقول فيه: «العبّاس»، فتُدخِل عليه «أل»، لكنها لم تؤثر فيه التعريف؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه.

ومثال ما وقع موقع ما يقبل «أل»: «**ذو**» التي بمعنى: صاحب؛ نحو: «جاءني ذو مالٍ»[2]؛ أي: صاحبُ مال، فـ(ذو): نكرة، وهي لا تقبل «أل»، لكنها واقعة موقع (صَاحِب)، و(صاحب) يقبل «أل»؛ نحو: الصاحب[3].

---

(١) «**نكرة**»: مبتدأ وسوّغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف ومحذوف، أي اسم نكرة و«قابل» خبر، «مؤثراً» حال من «ال».

(٢) **ذو**: فاعل مرفوعٌ وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة.

(٣) **النكرة**: هي ما شاعت في **جنس موجود**؛ كرجل وعصفور وجدار، أو في **جنس مقدر**؛ كشمس وقمر، **والنكرة في الأسماء أصلٌ، والمعرفة فرع**؛ إذ كل معرفة لها نكرة، وتوجد نكرات لا معارف لها؛ مثل: أحد وديّار، والشيء أوّل وجوده يطلق عليه العام ثم يتخصّص، فالآدمي يولد فيسمى «إنساناً»، ثم يوضع له اسمه الخاص، والنكرة تدل على معناها دون قرينة، أما المعرفة فتفتقر إلى قرينة كالعلمية أو «أل» أو الإشارة أو صلة الموصول، فالنكرة مطلقة، والمعرفة مقيدة، والمطلق أصل للمقيد.

المعارف:

وَغَيْــرُهُ مَعْرِفَــةٌ كـ: هُــمْ، وذي
وهنــد، وابنــي، والغــلامِ، والــذي

أي: غير النكرة المعرفة، وهي **ستة أقسام:**

١- **المضمر** كـ: «هم». ٢- **واسم الإشارة** كـ: «ذي».

٣- **والعلم** كـ: «هند». ٤- **والمحلى بالألف واللام** كـ: «الغلام».

٥- **والموصول** كـ: «الذي».

٦- **وما أضيف إلى واحدٍ منها** كـ: «ابني».

وسنتكلم على هذه الأقسام:

١- الضمير

فَمَـا لـذِي غَيْبَـةٍ أوْ حُضُـورِ كَـ:«أنـتَ وَهْوَ» سَـمِّ بالضَّـميرِ[1]

يشير إلى أن **الضمير**: ما دلَّ على غيبةٍ كـ: «هو»، أو حضورٍ، وهو **قسمان:**

أحدهما: ضمير المخاطب نحو: «أنت».

والثاني: ضمير المتكلم نحو: «أنا».

---

(١) «**ما**»: اسم موصول في محل نصبٍ مفعولٌ لفعل «سمِّ»، **لذي**: اللام حرف جر **ذي**: اسم مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، متعلّق بصلة الموصول المقدرة. **سَمّ**: فعل أمر مبني على حذف العلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

الضمير المتصل:

وَذُو اتصـــالٍ مِنْـــهُ: مَـــالاَ يُبْتَـــدَا

وَلاَ يَلـــي «إلاَّ» اختيـــاراً أبَـــدا[١]

كـ: «الياء والكافِ» من «ابني أَكْرَمَك»

و«الياء والهَا» مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكْ»[٢]

الضمير البارز ينقسم إلى: متصل ومنفصل.

فالمتصل: هو الذي لا يبتدأ به كـ: «الكاف» من «أكرمك» ونحوه، ولا يقع بعد «إلاّ» في الاختيار، فلا يقال: ما أكرمتُ إلاك، وقد جاء شذوذاً في الشعر؛ كقوله:

١٢- أعوذُ بربِّ العرشِ من فئةٍ بَغَتْ

عَلَـيَّ فمـالي عَـوْضُ إلاَّهُ ناصِـرُ[٣]

---

(١) **ذو**: مبتدأ مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، **منه**: جار ومجرور متعلق بصفة محذوفة لـ(ذو اتصال)، **ما**: اسم موصول خبر المبتدأ في محل رفع. **إلا**: مفعول به للفعل «يلي»، قصد لفظه، منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها سكون البناء الأصلي. **اختياراً**: منصوب بنزع الخافض؛ أي: في اختيار، **أبداً**: ظرف زمان متعلق بـ(يلي).

(٢) **سَلِية**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المؤنثة، **والياء**: فاعل ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع. **والهاء**: مفعول به أوّل ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب. **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول ثانٍ للفعل سلي.

(٣) البيت لا يعرف قائله. أعوذ: ألتجئ، بغت: ظلمت، **عوض**: ظرف لاستغراق الزمن المستقبل كـ: أبداً.=

وقوله:

ومـا علَينـا – إذا مـا كنـتِ جَارَتَنَـا

ألاَّ يجاورَنَـــــا إلاَّكِ دَيّـــــارُ[1]

=**المعنى**: إني ألتجئ إلى الله تعالى فراراً من جماعة ظلمتني، فليس للضعيف ملجأ أو معين سواه.

الإعراب: **أعوذ**: فعل مضارع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت، **برب ومن فئة**: متعلقان بـ(أعوذ)، **بغت**: **بغى**: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي يعود إلى (فئة)، والتاء للتأنيث، **والجملة** في محل جر صفة لـ(فئة). **فما**: الفاء: استئنافية تعليلية، **ما**: نافية، **لي**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ(ناصر)، **عوض**: ظرف لاستغراق المستقبل (يستعمل بعد النفي) مبني على الضم في محل نصب، متعلق بـ(ناصر). **إلاه**: **إلا**: أداة استثناء، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب على الاستثناء (وهو واجب النصب؛ لتقدم المستثنى على المستثنى منه)، **ناصر**: مبتدأ مؤخر، **وجملة المبتدأ والخبر**: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «إلاه» والقياس أن يقول: إلا إياه، ولكنه أوقع الضمير المتصل بموقع المنفصل بعد (إلا)، وذلك شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر.

(١) لا يعرف قائله، ديّار: أحد، ويروى صدر البيت: وما نبالي إذا...

المعنى: إذا ما كنت جارةً لنا فلا نكترث لفراق الناس جميعاً.

الإعراب: **ما**: نافية، **نبالي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحو. **إذا**: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب متعلق بجواب الشرط المحذوف؛ لدلالة ما قبله عليه. **ما**: زائدة، **كنت**: كان من (كنت) فعل ماض ناقص مبني على السكون؛ لاتصاله بالتاء التي هي ضمير رفع، والتاء في محل رفع اسمها، **جارة**: خبرها، **ونا**: مضاف إليه في محل جر،=

وكُـلُّ مُضْـمَرٍ لـه البِنـا يَجِـب ولَفْظُ ما جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ[1]

المضمرات كلها مبنيّة لشبهها بالحروف في الجمود[2]، ولذلك لا تصغّر ولا تُثنى ولا تجمع، وإذا ثبت أنها مبنية، **فمنها** ما يشترك فيه الجرّ والنصب، وهو:

=**والجملة** في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، **والجواب** محذوف دلّ عليه ما قبله، **والتقدير**: إذا ما كنت جارتنا فما نبالي عدم مجاورة سواك. **ألاّ**: **أن**: حرف مصدري ونصب، أُدغمت نونه في اللام، **لا**: نافية، **يجاورنا**: **يجاور**: فعل مضارع منصوب بـ(أن)، **ونا**: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول به لـ(يجاور)، **إلاك**: **إلا**: أداة استثناء، والكاف: ضمير متصل في محل نصب على الاستثناء؛ (لتقدمه على المستثنى منه)، **ديّارُ**: فاعل (يجاور)، و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر منصوب مفعول به لـ(نبالي)؛ أي: ما نبالي عدم... وعلى رواية: (وما علينا) تعرب **ما**: نافية، و**علينا**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **والمصدر المؤول** من (أن) وما بعدها مبتدأ مؤخر مرفوع، **التقدير**: ما عدمُ المجاورة شديد علينا، أو: **ما**: اسم استفهام مبتدأ. **علينا**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، **والمصدر قوله**: «**ألا يجاورنا**» **المؤول** منصوب بنزع الخافض، **والتقدير**: وأيُّ شيء حاصل علينا في عدم مجاورة سواك؟

الشاهد فيه: أنه أوقع الضمير المتصل موقع المنفصل بعد (إلا) شذوذاً.

(١) **كلّ**: مبتدأ أول، **البنا**: مبتدأ ثان، **جملة يجب**: في محل رفع خبر للمبتدأ الثاني، **وجملة المبتدأ الثاني مع خبره** «له البنا يجب» خبر للمبتدأ الأول «كلّ» في محل رفع. **لفظ**: مبتدأ، **كلفظ**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ؛ أي: ولفظ ما جُرّ كائن كلفظ ما نصب.

(٢) مرّ سابقاً (ص: ٤٠) أن الضمائر مبنية لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً، فإنَّ أكثرها وضع على حرف واحد أو حرفين، وحملُ ما وضع على أكثر من ذلك –وهو قليل– عليه حملاً للقلة على الكثرة، ويذكر الشارح هنا وجهاً آخر من وجوه شبه= =الضمير

كلُّ ضمير نصبٍ أو جرٍّ متصل؛ نحو: «أكرمتك، ومررت بك، وإنه، وله»، فالكاف في «أكرمتك» في موضع نصب، وفي: «بك» في موضع جرّ، والهاء في «إنّه» في موضع نصب، وفي «له» في موضع جر.

ومنها: ما يشترك فيه الرفع والنصب والجرّ؛ وهو: «نا»، وأشار إليه بقوله:

للرَّفْع والنصب وجَرٍّ «نا» صَلَح
كـ: «اعرِفْ بنا فإننا نِلْنا المِنَحْ»[1]

أي: صلح لَفظ «نا» للرفع نحو: «نلنا»، وللنصب نحو: «فإننا»، وللجرّ نحو: «بنا».

ومما يستعمل للرفع والنصب والجرّ: «الياء»، فمثال الرفع نحو: «اضربي»[2]، ومثال النصب نحو: «أَكْرَمَني»[3]، ومثال الجرّ نحو: «مَرَّ بي»[4].

ويستعمل في الثلاثة أيضاً: «هم»، فمثال الرفع: «هم قائمون»[5]،

بالحرف؛ وهو الشبه الجمودي، وما نراه من التثنية والجمع في مثل: هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن، فهي صيغ وُضِعت من أول الأمر على هذا الوجه، وليست التثنية والجمع طارئةً عليها.

(١) **للرفع**: جار ومجرور متعلق بـ(صلح)، «**نا**»: (قصد لفظه): مبتدأ، **جملة صلح**: في محل رفع خبر للمبتدأ؛ وهو (نا)، و(نا) في (بنا) في محل جر بالباء، وفي **إننا**: في محل نصب اسم لـ(إن)، وفي **نلنا**: في محل رفع فاعل.

(٢) **اضربي**: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بياء المؤنثة المخاطبة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

(٣) **ياء المتكلم**: في محل نصب مفعول به.

(٤) **ياء المتكلم** في محل جر بالباء، **والجار والمجرور**: متعلق بـ(مرَّ).

(٥) **هم**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **قائمون**: خبره مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

ومثال النصب: «أكرمتُهم»، ومثال الجرّ: «لهم».

وإنما لم يذكر المصنف: «الياء وهم»؛ لأنهما لا يشبهان «نا» من كل وجه؛ لأنَّ «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء فإنها -وإن استعملت للرفع والنصب والجرّ، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة- لم تكن بمعنًى واحد في الأحوال الثلاثة؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطب، وفي حالتي النصب والجرّ للمتكلم، وكذلك «هم»؛ لأنها -وإن كانت بمعنًى واحد في الأحوال الثلاثة- ليست مثل: «نا»؛ لأنها في حالة الرفع ضمير منفصل، وفي حالتي النصب والجرّ ضمير متّصل.

وَأَلِفٌ والواوُ والنُّون لما غابَ وغيرِهِ كَقَامَا واعْلَمَا[1]

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب: «الزيدان قاما، والزّيدون قاموا، والهندات قُمْنَ»، ومِثال المخاطب: «اعلما، واعلموا، واعلَمْنَ».

ويدخل تحت قول المصنف «وغيره»: المخاطبُ والمتكلم، وليس هذا بجيّد، لأنّ هذه الثلاثة لا تكون للمتكلّم أصلاً، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا.

❀ ❀ ❀

(١) **ألف**: مبتدأ مرفوع، (سوَّغ الابتداءَ به وهو نكرة كونُه عُطِف عليه بما يجوز الابتداء به)، **وخبرُه** متعلّق الجار والمجرور: لما، **قاما**: فعل ماض مبني على الفتح، والألف ضمير متصل في محل رفع فاعل. **اعلما**: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بألف الاثنين، والألف: فاعل.

الضمير المستتر:

ومِـــنْ ضَــــميرِ الرّفـــع مـــا يَسْـــتَتِرُ

كافعَلْ، أوافِقْ، نغتبطْ إذ تَشْكُرُ[1]

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز[2]، **والمستتر**: إلى واجب الاستتار وجائزه، والمراد بـ(واجب الاستتار): ما لا يحلّ محلّه الظاهر[3]، والمراد بـ(جائز الاستتار): ما يحلّ محلّه الظاهر، وذكر المصنّف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة:

الأوّل: فعل الأمر للواحد المخاطب كـ: «افعل»، والتقدير: أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه؛ لأنه لا يحلّ محلّه الظاهر، فلا تقول: افعل زيد، فأما: «افعل أنت» فـ(أنت): تأكيد للضمير المستتر في «افعل»، وليس بفاعل لـ(افْعَلْ)؛ لصحة الاستغناء عنه، فتقول: «افعل»، فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة؛ برز الضمير؛ نحو: «اضربي، واضرِبَا، واضرِبُوا، واضرِبْنَ»[4].

---

(١) **من ضمير**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **ما**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر. **افعل**: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، **أوافق**: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، **نغتبط**: فعل مضارع بدل من (أوافق) مجزوم، وفاعله: ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحنُ، **تشكر**: فعل مضارع، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

(٢) **البارز**: ماله وجود في اللفظ، **والمستتر**: ما ليس كذلك.

(٣) **المستتر وجوباً**: هو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل.

(٤) **اضربي، اضربا، اضربوا**: أفعال أمر مبنية على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة، وألف الاثنين، وواو الجماعة: ضمائر متصلة مبنية على السكون في محل رفع فاعل. **واضربن**: فعل أمر مبني على السكون، ونون النسوة: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

الثاني: الفعل المضارع الذي في أوّله الهمزة نحو: «أوافِقْ» التقدير: أنا، فإن قلت: «أوافق أنا»؛ كان «أنا» تأكيداً للضمير المستتر.

الثالث: الفعل المضارع الذي في أوّله النون نحو: «نغتبط»؛ أي: نحن.

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوّله التاء لخطاب الواحد نحو: «تشكر»؛ أي: أنت، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير؛ نحو: «أنتِ تفعلين، وأنتما تفعلان، وأنتم تفعلون، وأنتنَّ تَفْعَلْنَ»[١].

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير[٢].

ومثال جائز الاستتار: «زيد يقوم»؛ أي: هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحلّ محلّه الظاهر، فتقول: «زيد يقوم أبوه»، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة؛ نحو: «هند تقومُ»، وما كان بمعناه نحو: «زيد قائم»؛ أي: هو.

❀ ❀ ❀

---

(١) **تفعلين، وتفعلان، وتفعلون**: أفعال مضارعة مرفوعة بثبوت النون لأنها من الأفعال الخمسة، والياء والألف والواو: ضمائر متصلة في محل رفع فاعل، **والجمل** في محل رفع أخبار للمبتدآت: أنتِ وأنتما وأنتم. **تفعلْنَ**: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون: في محل رفع فاعل، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ: أنتن.

(٢) هناك مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير؛ كالمرفوع بـ: خلا وعدا وحاشا في الاستثناء، وبعد اسم الفعل المضارع نحو: «أُفٍ»، أو الأمر نحو: «نَزَال»، وبعد التعجب: ما أكرم زيداً! وأفعل التفضيل: محمد أكرم من عليّ، ويتبين مما تقدم أن الاستتار خاص بضمائر الرفع.

الضمير المنفصل:

وذُو ارتفاعٍ وانفصالٍ: أنا، هو وأنــتَ، والفــروعُ لا تَشْــتَبِهُ[1]

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام في المستتر، والبارز ينقسم إلى: **متصل ومنفصل**، **فالمتصل** يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وسبق الكلامُ في ذلك، **والمنفصل** يكون مرفوعاً ومنصوباً، ولا يكون مجروراً، وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل، وهو اثنا عشر:

(أ) «**أنا**»: للمتكلم وحده، و«**نحن**»: للمتكلم المشارك أو المعظّم نفسه.

(ب) و«**أنتَ**»: للمخاطب، «**وأنتِ**»: للمخاطبة، و«**أنتما**»: للمخاطَبَيْنِ أو المخاطبتين، و«**أنتُم**»: للمخاطبين، و«**أنتنّ**»: للمخاطَبَات.

(ج) و«**هو**»: للغائب، و«**هي**»: للغائبة، و«**هما**»: للغائِبَينِ أو الغائبتين، و«**هم**»: للغائبينَ، و«**هنَّ**»: للغائبات.

وَذُو انتصــابٍ فــي انفصــالٍ «إيّايَ»، والتفريعُ ليس مُشْكِلا[2]

---

(١) **ذو**: خبر مقدم («لأنا» وما عطف عليه) مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة. **جملة لا تشتبه**: في محل رفع خبر للمبتدأ (الفروع)، **وجملة** (الفروع لا تشتبه): استئنافية لا محل لها من الإعراب، ويمكن أن نعرب: **ذو**: مبتدأ، خبره: (أنا) وما عطف عليه.

(٢) **ذو**: مبتدأ مرفوع بالواو، **في انفصال**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير (جُعل)، **جُعل**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وهو المفعول الأول، **إياي**: مفعول ثانٍ لـ(جعل)، **والجملة**: في محل رفع خبر للمبتدأ (ذو)، **ليس** : فعل ماض ناقص، واسمه: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى التفريع، **مشكلاً**: خبر (ليس)، **والجملة**: خبر للمبتدأ: (التفريع) في محل رفع.

أشار في هذا البيت إلى **المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر:**

(أ) «**إياي**»: للمتكلم وحده، و«**إيّانا**»: للمتكلم المشارَك أو المعظِّم نفسه.

(ب) و«**إيّاكَ**»: للمخاطب، و«**إياكِ**»: للمخاطبة، و«**إياكما**»: للمخاطَبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ، و«**إياكم**»: للمخاطبينَ، و«**إياكُنَّ**»: للمخاطبات.

(ج) و«**إيّاه**»: للغائب، و«**إياها**»: للغائبة، و«**إيّاهما**»: للغائِبَيْنِ أو الغائبتين، و«**إيّاهم**»: للغائبِينَ، و«**إياهنّ**»: للغائبات[1].

اتصال الضمير وانفصاله:

وفي اختيارٍ لا يجيء المنفصلْ إذا تَأتَّى أنْ يجيءَ المتّصلْ[2]

كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل[3] إلا فيما سيذكره المصنف، فلا تقول في (أكرمتك): «أكرمت إياك»؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل، فتقول: «أكرمتك».

---

(١) ذهب سيبويه –وتبعه كثير من النحاة– إلى أن الضمير هو «إيا» فقط، ولواحقه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو مجموع الكلمة؛ أي: «إيّا» مع لواحقها.

(٢) **يجيءَ**: فعل مضارع منصوب بـ(أن)، **المتصل**: فاعل مرفوع بضمة ظاهرة، وسُكن للرَّويّ، و(**أن**) **وما بعدها** في تأويل مصدر مرفوع فاعل للفعل (تأتى)؛ أي: تأتى مجيء المتصل، **وجملة**: **تأتى مجيءُ المتصل**: في محل جرٍّ بإضافة الظرف، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله.

(٣) لأن الغرض من وضع الضمير في الأصل الاختصار، والضمير المتصل أشد اختصاراً من المنفصل؛ ولذا كان أولى بالاستعمال ما لم يمنع من ذلك مانع.

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل[1]؛ نحو: «إيّاك أكرمت»، وقد جاء الضمير في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً؛ كقوله:

١٤- بالباعِثِ الوارِثِ الأمواتَ قد ضَمِنَتْ

إيّاهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهاريرِ[2]

---

(١) **يمتنع الإتيان بالضمير المتصل ويتعين المنفصل في مواضع** كـ:

(أ) أن يتقدم الضمير على عامله؛ كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

(ب) أن يحصر بـ(إلا) أو (إنما) نحو: إنما يدفع الأعداءَ أنا، ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾.

(ج) أن يكون العامل محذوفاً؛ مثل: إنْ أنت بذلت جهدك كلّل الله مسعاك بالنجاح.

(د) أو أن يكون العامل معنوياً؛ مثل: اللهم أنا راجٍ عفوك.

(هـ) أو أن يقع الضمير معمولاً لحرف النفي مثل: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾، و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾.

(و) أو أن يقع بعد «أمّا» التفصيلية: «أما زيد فكاتب، وأما أنت فشاعر».

وهناك مواضع أخرى أقلّ من هذه وروداً واستعمالاً.

(٢) البيت للفرزدق الشاعر الأموي من قصيدة في الفخر والمديح، الباعث والوارث: صفتان لله الذي يبعث الموتى ويرث ما يملكون بعد فنائهم، ضمنت: اشتملت، الدهارير: الشدائد، أو أول الزمان، ولا واحد له من لفظه.

المعنى: أقسمت بالذي يبعث الموتى ويرث الذاهبين الذين ضمَّتهم الأرض في الأزمنة الخوالي أو في أزمان الشدائد.

الإعراب: بالباعث: الباء حرف جر وقسم، **الباعث**: مجرور بالباء متعلق بـ(حلفت) في بيت سابق، **الأموات**: مضاف إليه مجرور، ومفعول به منصوب يتنازعه العاملان:

وَصِـلْ أوِ افْصِـل هـاءَ «سَـلْنيه» وَمَـا

أشْبَهَهُ، في «كُنْتُهُ» الخُلْفُ انتمى[1]

كــــذاكَ «خِلتنيـــــهِ»، واتِّصــــالا

أخْتَـارُ، غَيْـري اختـارَ الانفِصَـالا[2]

أشـار في هـذين البيتـين إلى المواضـع الـتي يجـوز أن يـؤتى فيهـا بالضـمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً.

فأشار بقوله: «سلنيه» إلى ما يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران[1] نحو: «الدرهمَ سلنيه»، فيجوز لك في هاء «سلنيه»

الباعـث والـوارث، **إيــاهم**: **إيــا**: ضـمير منفصـل في محـل نصـبٍ مفعـولٌ بـه= =لـ(ضمنت)، والهاء للغيبة، والميم للجمع. **الأرضُ**: فاعل مؤخر، **وجملة**: **ضمنت إياهم الأرض**: في محل نصب حال من (الأموات).

الشاهد فيه: قوله: ضمنت إياهم: فقد فصل الضمير للضرورة وكان حقه أن يأتي به متصلاً فيقول: ضمنتهم.

(١) «**سلنيه**» قُصد لفظه، وهو مضاف إليه. **وما**: الواو حرف عطف، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ معطوفٌ على «سلنيه»، **في كنته**: جار ومجرور متعلق بـ(انتمى). **جملة انتمى**: في محل رفعٍ خبرٌ للمبتدأ: (الخلف).

(٢) **كذاك**: الكاف حرف جر، ذا: اسم إشارة في محل جر بالكاف، متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف للخطاب. **خلتنيه**: قُصِد لفظه، مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها حركة البناء الأصلي. **اتصالاً**: مفعول به مقدم لـ(أختار)، **اختار الثاني مع الفاعل المستتر** جملة في محل رفع خبر للمبتدأ: (غيري).

الاتصال نحو: «سلنيه»، **والانفصال** نحو: «سلني إياه»، وكذلك كل فعل أشبهه نحو: «الدرهم أعطيتُكَهُ، وأعطيتُك إياه».

وظاهر كلام المصنف: أنّه يجوز في هذه المسألة الاتصال والانفصال على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، **وظاهر كلام سيبويه**: أن الاتصال فيها واجب، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله: «في كنته الخلف انتمى» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميراً؛ فإنه يجوز اتصاله وانفصاله، واختُلف في المختار منهما، فاختار المصنف الاتصال نحو: «كنته»، واختار سيبويه الانفصال نحو: «كنت إياه»، تقول: الصديق كنته، وكنت إياه[٢].

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو: «خِلتنيه»، وهو كلّ فعلٍ تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل، وهما ضميران، **ومذهب**

---

(١) شرط هذه المسألة أن يقع الضمير بعد متعدٍّ لضميرين؛ الأوّل أعرف من الثاني، وليس في موضع رفع، والثاني ليس خبراً في الأصل، فإن كان الأول مرفوعاً وجب الوصل.

=مثل: أكرمته، وإن كان الأول غير أعرف وجب الفصل؛ مثل: أعطاه إياك، ومِنَ المعلوم أن المتكلم أعرف الضمائر، ثم المخاطب، ثم الغائب، وبين النحاة اختلافٌ في الأرجح من الوجهين: الوصل والفصل.

(٢) كون الضمير منصوباً بـ(كان) أو إحدى أخواتها هي المسألة الثانية التي يتأتى فيها الاتصال، ويجوز فيها الانفصال، وقد رجَّح فريق الاتصال؛ لأن الخبر ضمير، والأصل في الضمير الاتصال، ورجح آخرون الانفصال؛ لأن الضمير كان في الأصل خبراً لمبتدأ، والأصل في الخبر الفصل.

سيبويه: أن المختار في هذا أيضاً الانفصال نحو: «خلتني إياه»[1]، **ومذهب سيبويه أرجح**؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم،

(١) تعليل الاختلاف سبق في الملحوظة المتقدمة؛ لأن «خال» وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر أيضاً.

وهو المشافه لهم، قال الشاعر:

١٥- إذا قالــــت حَـــذَامِ فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذَامِ[1]

وَقَـدّمِ الأخَـصَّ فـي اتّصـال وَقَدِّمَنْ ما شِئْتَ في انفصالِ

ضمير المتكلّم أخصُّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصّ من الآخر؛ **فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما**، فتقول: «الدرهمُ أعطيتُكه، وأعطيتَنيه»؛ بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنهما أخصّ من الهاء؛ لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، **ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال**، فلا تقول: «أعطيتُهوك»، ولا: «أعطيتَهوني»، وأجازه قوم، ومنه

---

(١) البيت قيل: إنه لديسَم بن طارق، وحذامِ اسم امرأة قيل: إنها زرقاء اليمامة التي كانت تبصر مسيرةَ ثلاثة أيام.

المعنى: ما أتتكم به حذام فخذوا به وصدقوه، ولا تلتفتوا إلى غيره، فالقول الحق قولها.

الإعراب: **حذام**: فاعل (قالت) مبني على الكسر في محل رفع، **فصدقوها**: الفاء رابطة لجواب شرط (إذا)، **صدقوا**: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل فاعل مبني على السكون في محل رفع، و«ها»: مفعول به في محل نصب، **فإنَّ**: الفاء استئنافية للتعليل، **إنَّ**: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، **القول**: اسمها منصوب، **ما**: اسم موصول في محل رفع خبر لـ(إن)، **جملة قالت** الأولى: في محل جرٍّ بإضافة الظرف إليها، **جملة صدقوها**: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم، **جملة إنَّ مع معموليها**: استئنافية لا محل لها من الإعراب، **قالت حذام**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وقد تمثل الشارح بهذا البيت ليقول: إذا جاءك رأي سيبويه فتمسَّكْ به، ولا تلتفت إلى غيره، وهذه الطريقة ليست منهجاً علمياً صحيحاً، فالإنسان ليس معصوماً، وكل عالِم يؤخذ من كلامه ويترك.

ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: «أراهُمُني الباطلُ شيطاناً»[1].

فإن فصل أحدهما كنتَ بالخيار، فإن شئت قدّمت الأخصّ فقلت: «الدرهم أعطيتك إياه، وأعطيتني إياه»، وإن شئت قدمت غير الأخصّ فقلت: «أعطيته إياك، وأعطيته إياي»، وإليه أشار بقوله: «**وقدّمن ما شئت في انفصال**». وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، **بل إنما يجوز تقديم غير الأخصّ في الانفصال عند أمْنِ اللّبْس، فإن خيف لَبْسٌ لم يجز**، فإن قلت: «زيد أعطيتك إياه» لم يجز تقديم الغائب، فلا تقول: «زيد أعطيته إياك»؛ لأنه لا يعلم: هل زيد مأخوذ أو آخذ.

وفي اتحاد الرُّتْبَة الزَم فَصْلا   وقد يُبيحُ الغيبُ فيه وَصْلا[2]

إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبين، واتحدا في الرتبة؛ كأن يكونا لمتكلّمينِ، أو مخاطبينِ، أو غائبينِ؛ فإنه يلزم الفصل في أحدهما فتقول: «أعطيتني

---

(١) **أرى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر، **والهاء**: ضمير متصل في محل نصبٍ مفعولٌ به أوّل، والميم: علامة الجمع، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: ضمير متصل في محل نصب مفعولٌ به ثانٍ، **الباطلُ**: فاعل، **شيطاناً**: مفعول به ثالث لـ(أرى).

الشاهد فيه: (أراهمني) فقد وصل الضميرين (هم والياء)، مع أن الثاني أعرف من الأول، وكان الواجب الفصل.

جاء في شرح التصريح قوله: وأما قول عثمان رضي الله عنه: «أراهمني الباطل شيطانا» فنادر، والأصل: أراهم الباطلُ إياي شيطاناً. وقال ابن الأثير: وفيه شذوذان: الوصل وترك الواو لأن حقه: أراهموني كرأيتموها.

(٢) **في اتحاد**: جار ومجرور متعلق بـ: (الزم).

إياي، وأعطيتُك إياك، وأعطيته إياه»[1]، **ولا يجوز اتّصال الضميرين**، فلا تقول: «أعطيتنيني، ولا أعطيتكك، ولا أعطيتهوهُ»، نعم؛ إن كانا غائبين واختلف لفظهما؛ فقد يتصلان؛ نحو: «الزيدان الدرهمَ أعطيتُهُماهُ»[2]، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مع اختلافٍ ما، ونحوُ «ضمنت إياهمُ الأرضُ» الضرورةُ اقتضت

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفيّة، وليس منها، وأشار بقوله: «ونحو ضمنت... إلى آخر البيت» إلى أن الإتيان بالضمير منفصلاً في موضعٍ يجب فيه اتصاله ضرورةً؛ كقوله:

بالباعث الوارثِ الأمواتَ قد ضَمِنَتْ
إياهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهارير[3]

وقد تقدم ذكر ذلك.

أحكام نون الوقاية:

وقبلَ «يا» النفسَ مَعَ الفعل التُزِمْ نُونُ وقايةٍ، وليسي قَد نُظِم

إذا اتّصل بالفعل ياءُ المتكلم لحقته لزوماً نونٌ تسمى «نونَ الوقاية»، وسميت بذلك؛ لأنها تقي الفعل من الكسر، وذلك نحو: «أكرَمَني، ويكرمني، وأكرِمْني»، وقد جاء حذفها مع «ليس» شذوذاً ما قال الشاعر:

(١) **إيا**: ضمير منفصل في محل نصب مفعول ثان، والياء حرف دال على المتكلم، والكاف: حرف دال على المخاطب، والهاء: حرف دال على الغائب.

(٢) ضمير الغيبة: هما والهاء، الأول عائد إلى الزيدين، والثاني عائد إلى الدرهم، وهما مفعولان لأعطى في محل نصب، والأصح أن نقول: أعطيته إياهما، أو أعطيتهما إيّاه.

(٣) مرّ الشاهد برقم (١٤) ص١٠١ فارجع إليه.

١٦- عَدَدْتُ قومي كعديد الطَّيْس
إذ ذَهَــبَ القــومُ الكــرامُ لَيْســي[(١)]

واختلف في أفعل التعجب: هل تلزمه نون الوقاية أم لا؟ فتقول: «ما أفقرني إلى عفو الله[(٢)]! وما أفقري إلى عفو الله![(٣)]»، عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم.

---

(١) من رجز لرؤبة بن العجاج، العديد: العدد، الطيس: الرمل الكثير، ليسي: غيري.
المعنى: لقد عددت قومي فوجدتهم كالرمل كثرةً، ولكن الكرام منهم قد ارتحلوا سواي.
الإعراب: عددت: فعل وفاعل، **قومي:** مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغالُ المحل بالحركة المناسبة للياء، والياء: مضاف إليه في محل جر. **إذ:** ظرف لما مضى من الزمن مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بـ(عددت). **ليسي:** فعل ماض ناقص دال على الاستثناء، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: «هو» يعود على البعض المفهوم من (القوم)، والياء: ضمير متصل في محل نصب خبرها.
الشاهد فيه: «**ليسي**» حيث حذف نون الوقاية مع اتصال (ليس) بالياء، وذلك شاذ عند من قال بفعلية (ليس)، وفي (ليس) شذوذ آخر؛ وهو اتصال الضمير بالفعل الدال على الاستثناء، وذلك غير جائز عند النحاة، والصحيح: ليس إياي.
(٢) **ما:** تعجبية في محل رفع مبتدأ، **أفقرني:** فعل ماض جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: هو، يعود إلى «ما»، والنون للوقاية، والياء: مفعول به في محل نصب، **وجملة: أفقرني:** في محل رفع خبر للمبتدأ «ما».
(٣) تجويز الكوفيين حذف نون الوقاية مبنيٌّ عندهم على أن صيغة «أفْعَلَ» التعجبية اسم، وليست فعلاً.

وَليتنـــــي فَشَـــا، وليتـــي نَــــدَرَا

وَمَـعْ لَعَـلَّ اعكِـسْ، وكُـنْ مْخَيِّـراً[1]

في الباقياتِ، واضطراراً خَفّفَا مِنّي وعنّي بعضُ مَن قَدْ سَلَفا[2]

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف، فذكر: «ليت»، وأن نون الوقاية **لا تحذف معها إلا ندوراً**؛ كقوله:

١٧- كمُنْيـةِ جـابرٍ إذْ قـالَ: ليْتـي

أُصـــادِفُه وأَفْقِـدُ جُـلَّ مـالي[3]

---

(١) «**ليتني**» (قصد لفظه): مبتدأ، **وجملة (فشا)** مع الفاعل المستتر: خبر المبتدأ في محل رفع، **مع**: ظرف مكان متعلق بالفعل (اعكس). **مخيراً**: خبر (كُن) منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٢) **في الباقيات**: جار ومجرور متعلق بـ(مخيراً) في البيت السابق. **اضطراراً**: مفعول لأجله، **بعض**: فاعل (خفف) مرفوع بالضمة. **جملة سلف**: صلة للموصول «مَن» لا محل لها من الإعراب.

(٣) البيت لزيد بن مهلهل الذي سماه الرسول عليه الصلاة والسلام زيد الخير، وقبله قوله:

تمنَّى مَزْيَدٌ زيداً فلاقى أخا ثقة إذا اختلف العوالي

كمنية جابرٍ إذ قال: ليتي أصادفه وأفقد جلّ مالي

مزيد وجابر: رجلان تمنَّيا لقاء زيد؛ لعداوةٍ بينهما وبينه، فلما لقياه طعنهما، فهربا، فقال ما قال يفتخر. العوالي: مفردها: عالية؛ وهي ما يلي السنان من الرمح، وأراد بها هنا: الرماح، واختلاف العوالي: التطاعن بالرماح، والمنية: الأمنية، وفي رواية: وأتلف جل مالي.

الإعراب: **كمنية**: جار ومجرور متعلق بالفعل (تمنَّى) في البيت السابق. **إذ**: ظرف لما مضى من الزمن مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بـ(تمنى). **ليتي**: ليت: حرف تَمَنٍ مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها، =

والكثير في لسان العرب ثبوتها، وبه ورد القرآنُ، قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[(١)].

وأما «لعلّ» فذكر أنها بعكس «ليت»، **فالفصيح تجريدها من النون**؛ كقوله تعالى حكايةً عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾[(٢)]، **ويقلّ ثبوت النون**؛ كقول الشاعر:

١٨- فقلتُ: أعيراني القَدُومَ لَعَلّني
أَخُـطُّ بهـا قبـراً لأبـيضَ مَاجِـدِ[(٣)]

=**جملة أصادفه**: في محل رفعٍ خبرٌ لليت، **وجملة ليت مع معموليها**: في محل نصب مقول القول، **وجملة ليتي**: في محل جرٍّ بإضافة الظرف، **وجملة**: **أفقد جُلّ مالي**: حاليةٌ في محل نصبٍ باعتبار الواو حاليةً.

الشاهد فيه: (ليتي): فقد حذف منها نون الوقاية مع اتصالها بياء المتكلم، وكثير من النحاة على أن هذا جائز ولكنه قليل، ومذهب سيبويه أنه قاصر على الضرورة الشعرية.

(١) قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنۡ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَالَ قَدۡ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذۡ لَمۡ أَكُن مَّعَهُمۡ شَهِيدٗا ﴿٧٢﴾ وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾ النساء: (٧١ و٧٢).

(٢) قال تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ ﴾ غافر (المؤمن) الآيتان: (٣٦ و٣٧).

(٣) لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين، القدوم؛ (بفتح القاف وتخفيف الدال): آلة للنحت، قبراً: قيل: قراباً أو غمداً، وقد يراد به القبر الحقيقي، الأبيض الماجد: السيف، أو الرجل الكريم الشريف، ومعنى البيت واضح.=

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات؛ أي: في باقي أخوات ليت ولعل؛ وهي: إنّ وأنّ وكأنَّ ولكنّ، فنقول: «إنّي وإنني، وأنّي وأنني، وكأنّي وكأنني، ولكنّي ولكنني».

ثم ذكر أنّ «مِنْ، وعن» تلزمهما نون الوقاية فتقول: «منّي وَعنّي»؛ بالتشديد[1]، ومنهم من يحذف النون فيقول: «مِني وعنِي»؛ بالتخفيف، وهو شاذٌّ، قال الشاعر:

١٩- أيّها السائِلُ عَنْهم وعَنِي لستُ من قيسَ ولا قيسُ مِنِي[2]

=**الإعراب: أعيراني**: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بألف الاثنين، والألف: ضمير متصل في محل رفعٍ فاعِلٌ، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعولٌ به أوّل، **القدوم**: مفعول به ثانٍ، **لعلني**: **لعل**: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر والنون للوقاية، والياء: في محل نصب اسمها. **لأبيض**: اللام حرف جر، **أبيض**: اسم مجرور باللام، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، متعلق بمحذوف صفة لـ(قبراً)، **وجملة أخط**: في محل رفع خبر لـ(لعل).

الشاهد فيه: (لعلني)؛ فقد أتى فيها بنون الوقاية، وحذفُها هو الأكثر والأشهر.

(١) محافظة على بقاء السكون، لأنه الأصل في البناء.

(٢) البيت غير معروف القائل، بل ذهب بعضهم إلى أنه من وضع النحاة.

المعنى: أيها السائل عني وعن قومي؛ اعلم أنني أنكرت قبيلتي قيس، فليست مني ولست منها.

الإعراب: أيها: أيّ: منادى نكرة مقصودة بأداء نداء محذوفة، مبني على الضم في محل نصب على النداء، **وها**: حرف تنبيه، **السائل**: نعت لـ(أي) على اللفظ مرفوع بالضمة الظاهرة، **لست**: فعل ماض ناقص مبني على السكون، والتاء: في محل رفع اسمها، **مِن**: حرف جر، **قيس**: اسم مجرور بـ(من) وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قصد بها القبيلة) متعلق بمحذوف خبر (ليس)، (ويروى مصروفاً مراداً به أبو القبيلة).=

وفــي لَــدُنِّي: لَــدُنِي قــلَّ، وفــي
قَـدَنْي وقَطْنِــي الحَـذْفُ أيضــاً قـد

أشار بهذا إلى أن الفصيحَ في «لَدُنّي» **إثباتُ النون**؛ كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[2]، **ويقلّ حذفها** كقراءة من قرأ: «مِنْ لَدُنِي»؛ بالتخفيف.

والكثير في «قَدْ وقَطْ» **ثبوت النون** نحو: «قَدْني وقَطْني»، **ويقلُّ الحذف** نحو: «قدِي وقطِي»؛ أي: حسبي، **وقد اجتمع الحذف والإثبات** في قوله:

٢٠- قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي
لَــيسَ الإمــامُ بالشّــحيح المُلْحِــدِ[3]

=**الشاهد فيه: عَني ومني**: فقد حُذِفت منهما نون الوقاية شذوذاً للضرورة، وهي واجبة قبل ياء المتكلم التي في موضع جرٍ بمن وعن.

(١) **في لدنيّ**: جار ومجرور متعلق بالفعل (قلّ)، **لدني**: مبتدأ، **وخبره جملة (قلّ)**، **وفي قدني**: جار ومجرور متعلق بالفعل: يفي، **الحذفُ**: مبتدأ، وخبره جملة (قد يفي).

(٢) قال تعالى: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ الكهف (٧٧).

(٣) البيت للشاعر الأموي حُمَيد بن مالك الأرقط، قدني: حسبي أو يكفيني، الخبيبين: (مثنى) أراد بهما أبا خُبيب عبد الله بن الزبير وابنه خبيباً على التغليب، أو عبد الله وأخاه مصعباً، الإمام: عبد الملك بن مروان.

المعنى: حسبي ما أبليته في نصرة الزبيريين، فإن الخليفة هنا منَّزه عما اتصف به ابن الزبير من الإلحاد وإمساك اليد.

الإعراب: **قَدْ**: اسم بمعنى: حسب، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **من نصر**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، **قدي**: توكيد لفظي للأولى، **بالشحيح**: الباء حرف جر=

أسئلة ومناقشة

١- اذكر ضابط النكرة في ضوء قول الناظم:

«نكـــرةٌ قابـــل أل مـــؤثرا أو واقـع مَوْقِـعَ مـا قـد ذُكِـرا»

٢- ما المعرفة؟ وما أقسامها؟ فِصّلِ القول في ذلك مع التمثيل.

٣- قال النحاة: (الضمير إما بارز وإما مستتر)، ما معنى هذا القول؟ وضح الإجابة بالمثال.

٤- لماذا كانت الضمائر مبنية؟ وما الذي يترتب على ذلك؟ هاتِ أمثلة لضمائر متصلة خاصة بالفعل، وأخرى مشتركة بين الجر والنصب، وثالثة تقع المواقع الإعرابية المختلفة مع التمثيل والتوجيه.

٥- قال ابن مالك:

وألـــفٌ والـــواو والنـــون لمـا غـاب وغيـره كقامـا واعلمـا

اشرح هذا البيت ومثّل لما تقول بأمثلة من عندك، ثم ناقش قوله: (لما غاب وغيره).

٦- ما الضمير المستتر؟ اشرح مواضع استتاره وجوباً مع الأمثلة الموضحة.

٧- اشرح متى يمتنع الإتيان بالضمير متصلاً؟

=زائد، **الشحيح**: خبر (ليس) مجرور لفظاً منصوب تقديراً، **الملحد**: صفة لـ(لشحيح) على اللفظ مجرور، (ويجوز أن نعرب: قد: اسم فعل، قيل: مضارع بمعنى: يكفي، وقيل ماضٍ بمعنى: كفاني، وقيل: أمر بمعنى: اكفني، والياء في ذلك كله مفعول به، ومن: زائدة، ونصر: فاعل).

الشاهد فيه: (قدني وقدي) فقد أثبت نون الوقاية في الأولى، وهو الكثير المشهور فيها، وحذفها من الثانية، وهو قيل، وذهب جماعة إلى أنه شاذ خاص بضرورة الشعر.

٨- ما الضمير المنفصل؟ وما المواقع الإعرابية له؟ عَدِّدْ ألفاظه في أمثلة تذكرها.

٩- بيِّن موضع جواز الانفصال مع إمكان الاتصال في الضمائر، ووضح إجابتك بالأمثلة.

١٠- رتِّب الضمائر حسب درجتها في الاختصاص، ثم وضح متى يجب تقديم الأخص؟ ومتى يجوز ذلك؟ وما شرط هذا الجواز؟ مثل لكل ما تقول.

١١- إذا اتحد الضميران في الرتبة فمتى يجب الفصل؟ ومتى يجوز؟ مثِّل.

١٢- عَلِّل: لماذا يؤتى بنون الوقاية قبل ياء المتكلم؟ اذكر أحكام هذه النون بالتفصيل موضحاً متى تجب؟ ومتى تجوز؟ ومتى تقل أو تكثر؟ ومثل لذلك.



تمرينات

١- كوِّن جُملاً ثلاثاً تكون نون الوقاية فيه واجبة وجائزة وممتنعة على التوالي، ثم علل.

٢- كوِّن جملاً أربعاً لضمائر مختلفة أولها خاص بالرفع، وثانيها خاص بالنصب، وثالثها مشترك بين الجر والنصب، ورابعها يقع المواقع الإعرابية الثلاثة.

٣- (أ) بيِّن المستتر من الضمائر وجوباً والمستتر جوازاً فيما يلي:

أتحنو عليك قلوبُ الورى ... إذا دمعُ عينيك يوماً جرى

إذا كُنتَ ترجو كبار الأمور ... فأعدِدْ لها همةً أكبرا

طريقُ العلا أبداً للأمام ... فَوَيْلَكَ هل ترجعُ القهقرى!

وكلُّ البرية في يقظةٍ ... فَوَيْلٌ لمن يستطيب الكَرى!

(ب) عيِّن من النص كلمتين نكرتين وكلمتين معرفتين، مع ذكر السبب.

(ج) عيِّن من النص ضميرين أحدهما بارز والآخر مستتر، مع بيان موقعهما الإعرابي.

(د) عيِّن من النص اسمين مقصورين، مع بيان موقعهما الإعرابي.

(هـ) أعرب ما تحته خط من النص.

٤- اذكر حكم الفصل والوصل في الضمائر الآتية مع بيان السبب.

«منحت الفقير ثوباً، وألبسته إياه، حسبتك الناجح الأول، فلم تكنه، المعروف أوليتكه، والنَّجدة علمتُك إياها، كتب الطلاب القصيدة بعد أن أسمعتهم إياها، وحَفَّظْتُهمُوها، إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم».

٥- قال أبو الأسود الدؤلي ينهى غلامه عن شرب الخمر:

دعِ الخمر يشرْبها الغواةُ فإنني رأيـتُ أخاهـا مجزئـاً بمكانهـا

فـإلاَّ تكُنْهـا أو تَكُنْـهُ فإنـه أخوهـا غذتـه أمُّـه بِلِبَانِهـا

(أ) وضح ماذا يعني أبا الأسود من بيتيه هذين.

(ب) لماذا اختلف إعراب (أخاها- أخوها) في البيتين.

(ج) ما حكم اتصال نون الوقاية بالحرف (إنني) في البيت الأول؟

(د) ما حكم الضميرين (تكنها- تكنه) من حيث الوصل والفصل؟

(هـ) أعرب ما تحته خط.



٢- العلم

اســـمٌ يُعَـــيّن المُســـمّى مُطْلقـــاً
عَلَمُـــهُ: كـــ: «جَعْفَـــرٍ، وخِرْنِقـــا[١]

وَقَـــــرَنٍ، وَعَـــــدَنٍ، ولاحـــــق
وَشَـــذْقَمٍ، وَهَيْلَـــةٍ، وَوَاشِـــقِ»

العَلَـم: هـو الاسـم الـذي يعـيِّن مسـماه مطلقـاً؛ أي: بـلا قيـد الـتكلّم أو الخطـاب أو الغيبـة، «**فالاسـم**»: جنـس يشـمل النكـرة والمعرفـة، «يعـين مسـماه»: فصلٌ أخرج النكرة، و«بلا قيد»: أخرج بقية المعارف كالمضمر، فإنه يعيّن مسماه بقيد التكلم كـ: «أنا»، أو الخطاب كـ: «أنت»، أو الغيبة كـ: «هو».

ثم مثّل الشيخ بأعلام الأناسيّ وغيرهم؛ تنبيهاً على أن مسميات الأعلام العقلاء وغيرَهم من المألوفات؛ و«جعفر»: اسم رجل، و«خِرنِق»: اسم امرأة من شعراء العرب[٢]، وهي أخت طرفة بن العبد لأمّه، و«قَرَن»: اسم قبيلة، و«عَدَنْ»: اسم مكان، و«لاحق»: اسم فَرَس، «وشَذْقَم»: اسم جَمَل[٣]، و«هَيْلَة»: اسم شاة، و«واشق»: اسم كلب.

---

(١) **اسم**: خبر مقدّم، **يعيّن**: فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (اسم)، **المسمى**: مفعول به، **والجملة** صفة لـ(اسم) في محل رفع، **مطلقاً**: مفعول مطلق، أو حال من فاعل (يعين)، **عَلَمُه**: مبتدأ مؤخر مرفوع، وتقدير الكلام: عَلَمُ المسمى: اسم يعين المسمى تعييناً مطلقاً، أو يعينه حال كونه مطلقاً من القرائن الخارجية.

(٢) الصواب أن يقول: شواعر العرب، ففاعلة (شاعرة) تجمع على فواعل.

(٣) لاحق: اسم فرس لمعاوية بن أبي سفيان، وشذقم -وقيل: شدقم-: اسم فحل للنعمان ابن المنذر.

أقسام العلم:

واسْـمـاً أَتَـى، وكُنْيَـةً، وَلَقَبـا   وَأَخِّـرَنْ ذَا إنْ سِـوَاهُ صَـحِبا(١)

ينقسم العلَم إلى ثلاثة أقسام:

(أ) **إلى اسمٍ**.

(ب) **وكنيةٍ**.

(ج) **ولقبٍ**.

والمراد **بالاسم** هنا: ما ليس بكنية ولا لقب كـ: «زيد وعمرو».

وبالكنية: ما كان في أوّله أب أو أم كـ: «أبي عبد الله، وأم الخير».

وباللقب: ما أشعر بمدح كـ: «زين العابدين»، أو ذمٍّ كـ: «أنف الناقة».

وأشار بقوله: «وأخِّرَنْ ذا... الخ» إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره كـ: «زيد أنف الناقة»، ولا يجوز تقديمه على الاسم، فلا تقول: «أنف الناقة زيد» إلا قليلاً، ومنه قوله:

---

(١) **اسماً**: حال من فاعل أتى، **أتى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى العلَم. **وكنية ولقباً**: معطوفان على (اسماً)، **أخرن**: فعل أمر مبنيّ على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، **ذا**: اسم إشارة مفعول به مبني على السكون في محل نصب. **إن**: حرف شرط جازم، **سواه**: **سوى**: مفعول به مقدم لـ(صحب)، والهاء: ضمير مضاف إليه في محل جرّ، **صحبا**: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزمٍ فعل الشرط، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى اللقب، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف وجوباً دلّ عليه ما قبله، والتقدير: إن صحب اللقب سواه فأخّره.

٢١- بأنَّ ذا الكلبِ عَمْراً خيرَهُمْ حَسَبا

بِبَطْنِ شِرِيانَ يَعْوي حَوْلَه الذِّيبُ[١]

وظاهر كلام المصنف: أنه **يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه**، ويدخل تحت قوله: «سواه» الاسمُ والكنية، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، **فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب**، فتقول: «أبو عبد الله زين العابدين، **وبين أن تقدم اللقب على الكنية**، فتقول: «زين العابدين أبو عبد الله».

---

(١) البيت للشاعرة جنوب أُخت عمرو ذي الكلب من قصيدة ترثي بها أخاها عمراً، وقبل البيت قولها:

أبلغْ هُذيلاً وأبلغْ من يبلّغهم ... عني حديثاً وبعضُ القول تكذيبُ

المعنى: أيها الناعي؛ أبلغ هذيلاً بأن عمراً أكرمهم حسباً قد ألقي ميتاً في وادي شريان تعوي الذئاب من حوله.

الإعراب: ذا: اسم (أنّ) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **الكلب**: مضاف إليه، **عمراً**: بدل من (ذا) منصوب بالفتحة، **خيرَ**: صفة لـ(عمرو) منصوبة، **حسباً**: تمييز منصوب بالفتحة، **ببطن**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لـ(أن)، **شريان**: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، **حوله**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ(يعوي)، والهاء مضاف إليه، **والجملة** (يعوي حوله الذيب): في محل نصب حال، (ويمكن أن نعلق (ببطن) بحال محذوفة، ونجعل جملة (يعوي): خبراً (لأن)، و(أن) (في أول البيت) مَعَ معموليها في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ(أبلغ) في البيت السابق، والتقدير: أبلغ هذيلاً بعواء الذئب حول عمرو، أو بإلقائه ببطن شريان محاطاً بالذئاب العاوية).

الشاهد فيه: قولها: «ذا الكلب عمراً»، فقد قَدّمت اللقب وأخّرت الاسم، والقياس العكس، وهذا التقدير قليل؛ لأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالصفة، فحمل عليه في التأخير عن الاسم؛ كما يؤخر النعت عن المنعوت.

ويوجد في بعض النسخ بدل قوله: «وأخّرن ذا إن سواه صحبا»: «وذا اجْعَلِ آخِراً إذا اسماً صحبا»، وهو أحسن منه؛ لسلامته مما ورد على هذا، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومه: أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك كما تقدّم، ولو قال: «وأخّرن ذا إن سواها صحبا»؛ لَما ورد عليه شيء؛ إذ يصير التقدير: وأخّر اللقب إذا صحب سوى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخّر اللقب إن صحب الاسم.

أحوال إِعراب الاسم واللقب:

وإنْ يَكُونَـــا مُفْـــرَدَيْنِ فَأَضِـــفْ
حَتْمـــاً، وإلاَّ أتبِـــع الـــذي رَدِف[1]

إذا اجتمع الاسم واللقب؛ فإما أن يكونا مفردين، أو مركبين، أو الاسم مركباً واللقب مفرداً، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً.

فإن كانا مفردين وجب عند البصريين **الإضافة**[2]؛ نحو: «هذا سعيدُ كرزٍ، ورأيتُ سعيدَ كرزٍ، ومررتُ بسعيدِ كرزٍ»، وأجازَ الكوفيون **الإتباع** فتقول:

---

(١) **إن**: حرف شرط جازم، **يكونا**: فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والألف ضمير متصل في محل رفع اسم (يكون)، **مفردين**: خبر منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، **فأضف**: الفاء رابطة للجواب، **أضف**: فعل أمر، والفاعل: أنت، **والجملة**: في محل جزمٍ جوابٌ للشرط، **حتماً**: مفعول مطلق، **إلا**: **إن**: حرف شرط جازم أدغمت نونها في اللام، **ولا**: نافية، وفعل الشرط محذوف؛ لدلالة الكلام السابق عليه، **وجملة**: **أتبع الذي ردف**: في محل جزم جواب الشرط، وقد حذفت الفاء الرابطة للضرورة، والتقدير: وإلا يكونا مفردين فأتبع.

(٢) على ألا يمنع من الإضافة مانعٌ؛ كأن يكون الاسم مقترناً (بأل) واللقب مجرداً منها؛ مثل: الحارث كرز، فلا تجوز الإضافة هنا.

«هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيتُ سعيداً كُرزاً، ومررتُ بسعيدٍ كرزٍ»[١]، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين –بأن كانا مركبين نحو: «عبد الله أنف الناقة»، أو مركباً ومفرداً نحو: «عبد الله كرز، وسعيد أنف الناقة»– **وجب الإتباع، فتتبع الثاني للأوّل في إعرابه**، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب؛ نحو: «مررت بزيدٍ أنفُ الناقة وأنفَ الناقة»، فالرفع على إضمار مبتدأ؛ التقدير: «هو أنفُ الناقة»، والنصب على إضمار فعل؛ التقدير: «أعني أنفَ الناقة»، فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع؛ نحو: «هذا زيدٌ أنفَ الناقة، ورأيتُ زيداً أنفُ الناقة، ومررتُ بزيدٍ أنفُ الناقة وأنفَ الناقة»[٢].

تقسيم العلَم باعتبار أصله:

وَمِنْـهُ مَنْقُـولٌ كـ: «فَضْـلٍ، وأَسـد»
وَذو ارْتِجَـالٍ كـ: «سُـعادَ، وأُدَدْ»[٣]
وَجُمْلَــةٌ، ومَـــا بِمَــزْجٍ رُكِّبـــا

---

(١) الإتباع على أن اللقب بدل أو عطف بيان من الاسم.

(٢) أي: بعد الاسم المرفوع يأتي اللقب مرفوعاً على أنه بدل أو عطف بيان، أو منصوباً على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني، وبعد الاسم المنصوب يأتي اللقب منصوباً على البدلية أو عطف البيان، أو مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، وبعد الاسم المجرور يأتي اللقب مجروراً على أنه بدل أو عطف بيان، أو منصوباً على تقدير الفعل، أو مرفوعاً على تقدير المبتدأ لمحذوف، وتكون الجملة المقطوعة استئنافية لا محل لها من الإعراب، وهذه الوجوه واضحة في الأمثلة التي أتى بها الشارح.

(٣) **أُدَد**: اسم رجل، وهو أبو قبيلة من اليمن، **منقول**: مبتدأ، **ذو ارتجال**: معطوف على المبتدأ، **وخبر المبتدأ** متعلق الجار والمجرور «منه».

ذَا إنْ بِغَيْـــرِ «وَيْــهِ» تـــمَّ أُعْرِبــا[1]

وَشَــاعَ فـــي الأعــلامِ ذو الإضــافَةْ

كـ: «عبـدِ شـمسٍ وأبي قُحَافَـةْ»[2]

ينقسم العلم إلى:

(أ) **مرتَجَل.** (ب) **منقول.**

فالمرتَجَل: هو ما لم يسبق له استعمال العلمية في غيرها كـ: «سعاد، وأُدَد».

والمنقول: ما سبق له استعمال في غير العلمية.

والنقل: إما من صفة كـ: «حارث»، **أو من مصدر** كـ: «فضل»، **أومن اسم جنسٍ** كـ: «أسد»، وهذه تكون معربة، **أو من جملة** كـ: «قام زيد، وزيد قائم»، وحكمها أنها تُحكى، فتقول: «جاءني زيدٌ قائم[3]، ورأيت زيدٌ قائمٌ،

---

(١) **جملة و(ما)**: الموصولة معطوفان على (منقول) في البيت السابق، ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، **إن**: حرف شرط جازم، **بغير**: جار ومجرور متعلق بالفعل «تمّ». **ويه**: مضاف إليه، **تم**: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو، **أعرب**: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ **(ذا)**، وجواب الشرط دل عليه خبر المبتدأ.

(٢) **ذو**: فاعل (شاع) مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة.

(٣) **جاء**: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، **زيد قائم**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها حركة الحكاية، وكذلك تعرب في حالتي النصب والجرّ، وقد سُمِع عن العرب النقل عن الجملة الفعلية؛ كتأبَّط شراً، وشاب قرناها، ويزيد، ويشكر، دون الاسمية، ولكنهم قاسوها على الجملة الفعلية.

ومررتُ بزيدٌ قائمٌ»، وهذه الأعلام المركبة، ومنها أيضاً ما رُكّب تركيبَ مزجٍ كـ: بعلبك، ومعدي كرب، وسيبويه».

وذكر المصنف أن المركب تركيب مزجٍ إن ختم بغير «وَيْهِ» أُعرب، ومفهومه: أنه إن ختم بـ: «ويه» **لا يعرب بل يبنى**، وهو كما ذكره فتقول: «جاءني بَعْلبكُّ»، **فتعربه إعراب ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح** فتقول: «جاءني بَعلَبَكَّ ورأيتُ بَعْلَبَكَّ، ومررت بِبَعْلَبَكَّ[1]»، **ويجوز أن يعرب أيضاً إعراب المتضايفين** فتقول: «جاءني حَضْرُمَوْتٍ، ورأيتُ حَضْرَموتٍ، ومررتُ بحضْرِموت»، وتقول: (فيما خُتم بويه): «جاءني سيبَوَيْهِ، ورأيتُ سِيبَوَيْهِ، ومررت بِسيبَوَيْهِ»[2] **فتبنيه على الكسر**، وأجاز بعضهم إعرابَه إعرابَ ما لا ينصرف؛ نحو: «جاءني سيبَوَيْهُ، ورأيتُ سيبَوَيْهَ، ومررتُ بسيبَوَيْهَ»[3].

ومنها ما رُكّب تركيب إضافةٍ كـ: «عبد شمسٍ، وأبي قُحافة»، **وهو معرب**، فتقول: «جاءني عبدُ شمْسٍ وأبو قُحافة، ورأيتُ عبدَ شمس وأبا قُحافة، ومررتُ بعبدِ شمسٍ وأبي قُحافة»[4]، ونبّه بالمثالين على أنّ الجزء الأول يكون معرباً

(١) منعه من الصرف للعلمية والتركيب المزجيّ هو أشهر الوجوه، ويستحسن الأخذ به في الإعراب.

(٢) **سيبويه**: اسم مبني على الكسر في محل رفع أو نصب أو جرّ.

(٣) **بسيبويه**: الباء حرف جر، **سيبويه**: مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعملية والعجمة، متعلق بـ(مررت).

(٤) **مررت**: فعل وفاعل، **بعبد**: جار ومجرور متعلق بمررت. **شمس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، **وأبي**: الواو حرف عطف، أبي معطوف على عبد مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، **قحافةَ**: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

بالحركات كـ: «عبد»، وبالحروف كـ: «أبي»، وأن الجزء الثاني يكون منصرفاً كـ: «شمس»، وغير منصرف كـ: «قحافة».

علم الجنس:

وَوَضَــعُوا لِــبَعْضِ الأجنــاسِ عَلَــمْ
كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهُوَ عمْ[1]

مِــنْ ذاكَ: أمُّ عِــرْيَطٍ للعَقْــربِ
وهكـــذا ثُعَالَـــةٌ لِلثّعْلَـــبِ[2]

ومِثْلُـــهُ بَـــرَّةُ للمَبَـــرَّةْ
كَـذا فَجَـارِ عَلَـمٌ للفَجْـرةْ[3]

العلم على قسمين:

(١) **كعلم**: جار مجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(علم)، **لفظاً**: اسم منصوب بنزع الخافض، **هو**: ضمير منفصل مبتدأ في محل رفع، **عَمّ**: فعل ماض وفاعله (هو) يعود على المبتدأ، **وجملته** خبر المبتدأ، في محل رفع.

(٢) **من**: حرف جرّ، **ذا**: اسم إشارة في محل جرٍ بـ(من) متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب، **أمّ**: مبتدأ مؤخر، **عريط**: مضاف إليه مجرور، **للعقرب**: جار ومجرور متعلق بحال محذوفة من المبتدأ، والتقدير: أم عريط حال كونه مُطلقاً على العقرب كائن من العلم الجنسي، **وهكذا**: الواو: عاطفة، الهاء: للتنبيه، الكاف: حرف جر، **ذا**: اسم إشارة في محل جرٍّ بالكاف، متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ (ثعالة).

(٣) **مثله**: خبر مقدم، وهو مضاف، **والهاء**: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **وبرّة**: مبتدأ مؤخر، **كذا**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (فجار)، **فجار**: مبتدأ مبنيّ على الكسر في محل رفع، **علم**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، والتقدير: فجار حال كونه كذا أي: دالاً على الجنس- عَلَمٌ للفَجرَة.

(أ) **علم شخص.**

(ب) وعلم جنس.

فعلم الشخص له **حكمان:**

(أ) **معنويّ:** نحو أن يراد به واحد بعينه كـ: «زيد، وأحمد».

(ب) ولفظيّ: وهو صحةُ مجيء الحال متأخّرة عنه نحو: «جاء زيد ضاحكاً»، ومنعُهُ من الصّرف مع سبب آخر غير العلمية؛ نحو: «هذا أحمدُ»[١]، ومنعُ دخول الألف واللام عليه، فلا تقول: «جاء العمرو»[٢].

وعلم الجنس[٣] كعلم الشخص في حكمه اللفظيّ، فتقول: «هذا أسامةُ

---

(١) المانع من الصرف العلمية ووزن الفعل.

(٢) المقصود هنا «أل» التعريف؛ لأن الاسم معرف بالعلمية، ولا يجتمع فيه تعريفان، واحترزنا بقولنا: «للتعريف» من «أل» الزائدة التي تدخل على بعض الأعلام المنقولة؛ إشارة إلى أصلها كالحارث والضحاك والعبّاس والفضل.

وقد يتفق اسمان أو أكثر في العلم الدالّ عليهما، فيكون هذا الاسم بمنزلة اسم الجنس؛ لأنه شاع في الاثنين أو الثلاثة، وفي هذه الحالة تدخله «أل» والإضافة؛ كقول الشاعر:

عَلاَ زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدكم ... بأبيض ماضي الشفرتين يمانِ

وقول الآخر:

لشتّان ما بين اليزيدَيْنِ في النّدَى ... يزيدِ سليمٍ والأغرّ بنِ حاتِمِ

أما في غير هذه الحالة فلا تدخل «أل» على العلم مطلقاً.

(٣) عُرّف بقولهم: «العلم الجنسي»: اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، فإذا قلت: (أسامة أجرأ من ثعالة) كان المعنى: الأسد (أي: جنسه) أجرأ من الثعلب، وتقول: «هذا أسامة مقبلاً»، فيكون بمنزلة: هذا الأسد مقبلاً، («أل» فيه للعهد الحضوري).

مقبلاً»، فتمنعه من الصرف، وتأتي بحال بعده، ولا تُدخل عليه الألف واللام، فلا تقول: «هذا الأسامة»[1].

وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخصُّ واحداً بعينه، فكل أسدٍ يصدق عليه «أسامة»، وكل عقرب يصدق عليه «أمُّ عِريط»، وكل ثعلب يصدق عليه «ثُعالة».

وعلم الجنس يكون للشخص كما تقدم، ويكون للمعنى كما مثل بقوله: «بَرَّة: للمبرَّة، وفجار: للفَجرَة».



(١) ويجوز الابتداءِ به، ولا يوصف بنكرة.

أسئلة ومناقشة

١- اذكر تعريف العلم، ثم اشرحه شرحاً مفصلاً ممثِّلاً لما تقول.

٢- قال النحاة: (العلم: إما منقول أو مرتجل)، اشرح هذه العبارة، موضِّحاً أقسام المنقول وأحكامه الإعرابية، ممثِّلاً لكل ما تقول.

٣- (الاسم- اللقب- الكنية)، عرِّف كلَّ مصطلح من المصطلحات السابقة؛ ثم بَيِّنْ كيف تُرتِّبها لو اجتمعت؟ ومثِّل لما تقول.

٤- ما وجوه الإعراب في الاسم واللقب إذا اجتمعا؟ مثِّل لما تقول.

٥- (المركب المزجي- المركب الإضافي- الجملة).

إذا كان العلم واحداً مما سبق فكيف تُعربه؟ مثِّل لما تقول.

٦- ناقش قول ابن مالك:

واسماً أتى وكنيةً ولقبا ... وأَخِّرنْ ذَا إن سواهُ صحبا

وذلك في ضوء ما درست من قواعد.

٧- افرق بين علم الشخص وعلم الجنس والنكرة، ثم وَضِّحْ أحكام علم الجنس اللفظية والمعنوية، ومثِّل لكل ما تقول.



تمرينـات

١- بَيِّنْ أقسام العلم وحكمه فيما يأتي:

«أول الخلفاء الراشدين أبو بكر الصديق، ثم جاء بعده الفاروق عمرُ بن الخطاب، وتلاه الشهيد عثمان بن عفان، وكان آخرهم سيفُ الله الغالب علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين».

٢- بَيِّنْ الاسم واللقب والكنية فيما يلي، ثم أعرب ما تحته خطٌّ:

(أ) «أول خلفاء بني العباس أبو العباس السفاحُ، وقد تتابع بَعْدهُ خلفاء عظام كأبي جعفر المنصور، وهارون الرشيد، وعبد الله المأمون».

(ب) «اشتهر أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي بشعره الحماسيّ، كما اشتهر الحطيئة بهجائه، واشتهر أبو العلاء المعري بحِكَمِه وتَأَمُّلاته».

٣- بيِّن بالتفصيل وجوهَ الإعراب الممكنة في اللقب فيما يأتي:

(أ) أُعجبت بسيرة علي زين العابدين.

(ب) أحببتُ شخصية عبد الله شمس الدين.

٤- كوِّن جملاً مفيدة تتضمن أعلام أشخاص، ونكرات، وأعلام أجناس، ثم اذكر مواقعها الإعرابية.

٥- مثِّل لما يأتي في جمل تامة:

(أ) علم منقول من جملة.

(ب) علم مركب تركيباً مزجياً.

(ج) علم جنس للمعنى.

(د) اسم ولقب مركبين تركيباً إضافياً.

٦- قال شوقي يصف غوطة دمشق:

قال الرِّفاق وقد هبّتْ خمائِلُها ... الأرضُ دارٌ لها الفيحاءُ بستانُ

جرى وصفّقَ يلقَانا بها بَرَدَى ... كما تَلقّاك دون الخلد رضوان

دخلتُها وحواشيها زُمُرُّدَةٌ ... والشّمسُ فوق لُجين الماء

والحورُ في دُمّر[2] أو حول ... حورٌ كواشفُ عن ساقٍ وولدان

(أ) اشرح الأبيات شرحاً مختصراً.

(ب) بيِّن ما في النص من أعلام، واذكر أنواعها.

(ج) ما المقصود بكلمتي (حور) في البيت الأخير؟ وما رأيك فيها؟

(د) أعرب ما تحته خط من النص.



(١) العقيان: الذهب.

(٢) دُمّر والهامة: مكانان للاصطياف قريبان من دمشق.



اسم الإشارة[1]

بـــ: «ـــذا» لمفـــرَدٍ مُـــذكّرٍ أشِـــر

بِ: «ذي، وَذِهْ، تي، تا» على الأنثى اقْتُصِرْ[2]

يشـار إلى المفـرد المـذكر بـ«ذا»، ومـذهب البصـريين أن الألـف مـن نفـس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة.

ويشـار إلى المؤنثـة بـ«ذي»، و«ذهْ»؛ بسـكون الهـاء، و«تي، وتـا، وذهِ»؛ بكسـر الهـاء بـاختلاس وبإشـباع، و«تِـهِ»؛ بسـكون الهـاء وبكسـرها بـاختلاس وإشباع، و«ذات».

و«ذانِ»، «تـــانِ» للمثـــنى المرتَفِـــعْ

وفي سواهُ «ذَيْنِ تَيْنِ» اذكُر تُطِع[3]

يشـار إلى المثـنى المـذكر في حالـة الرفـع بـ«ذانِ»، وفي حالـة النصـب والجرّ بـ«ذين»، وإلى المؤنثتين بـ«تان» في الرفع، و«تينِ» في النصب والجرّ[4].

---

(١) **اسم الإشارة**: هو ما يعين مسماه بالإشارة الحسية أو الذهنية، أو هو اسم وضع ليدل على مسمّىً وإشارة إليه.

(٢) **بذا**: **الباء**: حرف جر، **ذا**: (قصد لفظه) مجرور بالباء متعلق بـ(أشر)، **لمفرد**: جار ومجرور متعلق بـ(أشر) أيضاً.

(٣) «**ذان**»: مبتدأ، **تـان**: معطوف عليه بإسقاط الحرف العاطف، **للمثنى**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، **ذين**: مفعول به مقدم لـ(اذكر) منصوب بالياء، (أو مبني على الياء في محل نصب). **تُطع**: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الطلب، وفاعله أنت.

(٤) يرى الشارح هنا إعراب المثنى من أسماء الإشارة بالألف رفعاً والياء نصباً وجراً، وهذا رأي كثير من النحاة الذين قضوا بأن التثنية التي هي من خصائص الأسماء= =قد

وبــ: «أُولــى» أشِــرْ لجَمــعٍ مُطْلَقــا

والمـدُّ أَوْلـى، وَلَـدى البُعْـدِ انطِقَـا[1]

بالكـــافِ حرفـــاً دونَ لامٍ أو مَعَـــهْ

والـلامُ إنْ قَـدَّمْتَ «هـا» ممتنعـة[2]

يشـار إلى الجمـع مـذكراً كـان أو مؤنثـاً بـ«أُولى»؛ ولهـذا قـال المصـنف: «أشِرْ لجمـع مطلقـاً»، ومقتضـى هـذا: أنـه يشـار بهـا إلى العقـلاء وغـيرهـم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل، ومن ورودها في غيره قوله:

٢٢- ذُمَّ المنـازِلَ بَعْدَ منزلة اللِّوَى

أضعفت شبه المثنى بالحرف؛ ولذا خرج من البناء إلى الإعراب، ورأى آخرون أن هذا المثنى ليس حقيقياً؛ ولذا رأوا أن المثنى مبني على الألف في محل رفع، ومبني على الياء في محل نصب أو جرّ، وبذلك يطرد البناء في أسماء الإشارة كلها.

(١) **مطلقاً**: حال من (جمع) (ورد الحال من النكرة قليلاً)، **والمد**: **الواو**: استئنافية، **المدّ**: مبتدأ، **أولى**: خبر مرفوع بالضمة المقدرة على آخره للتعذر، **لدى**: ظرف زمان بمعنى: عند، منصوب بالفتحة المقدرة على آخره للتعذر، متعلق بـ(انطق) الآتي، **البعد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **انطقا**: فعل أمر مبنيّ على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً في الوقف، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب.

(٢) **بالكاف**: جار ومجرور متعلق بـ(انطق) في البيت السابق، **حرفاً**: حال من الكاف، **دونَ**: ظرف مكان متعلق بحال ثانية محذوفة من الكاف، والتقدير: عند الإشارة للبعيد انطق بالكاف حرفية مجردة من اللام أو مصحوبة بها، **اللامُ**: مبتدأ خبره (ممتنعة)، والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والعـــيشَ بعـــدَ أولئِــكَ الأيـــامِ[1]

وفيها لغتان:

(أ) **المدّ**: وهي لغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز.

(ب) والقصر: وهي لغة بني تميم[2].

مراتب المشار إليه:

وأشـار بقولـه: «ولـدى البعـد انطقـا بالكـاف: إلى آخـر البيـت» إلى أن المشار إليه له رتبتان: **القربُ والبعدُ**، فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب، فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أُتِيَ بالكاف وحدها فتقول: «ذاك»، أو الكاف واللام نحو: «ذلك».

---

(١) البيت لجرير بن عطية، المنازل: جمع منزلة أو منزل؛ وهو مكان النزول؛ اللوى: اسم مكان، العيش: أراد به هنا: الحياة.

الإعـراب: **ذُمّ**: فعل أمر مبني على السكون، وحُرِّك بـالفتح للخفـة، (ولـك أن تحرّكه بالكسر؛ للتخلص من الساكنين، وهما الميمان، أو تحركه بالضم إتباعاً لضم الدال على المجاورة)، والفاعـل ضـمير مستتر وجوباً تقـديره: أنـت، **بعـد**: مفعـول فيـه ظـرف زمـان منصوب متعلق بمحذوف حال من (المنازل)، **والعيش**: **الواو**: حرف عطف، **العيشَ**: معطـوف علـى (المنـازل) منصـوب، **بعـد**: ظـرف زمـان متعلـق بمحـذوف حـال مـن (العيشَ)، **أولئك**: **أولاءِ**: اسم إشارة مبني على الكسر في محل جرٍّ بالإضافة، والكاف حرف خطاب، **الأيام**: بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان.

الشـاهد فيـه: (أولئك الأيام)، فقـد أشـار بـ(أولاء) لغير العقـلاء، وهـو جـائز وإن كـان استعمالها للعاقل أكثر، وقد روي البيت: (بعد أولئك الأقوام)، ولا شاهد فيه.

(٢) زيـدت الـواو بـين الهمـزة والـلام في «أولى» حتى لا تلتبس بـ(إلى) الجـارة، أو «الأُلى» الموصولة، ثم حملت الممدودة عليها.

وهذه الكاف حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب[1]، وهذا لا خلاف فيه.

فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة؛ أتيتَ بالكاف وحدها، فتقول: «هذاك»، وعليه قوله:

٢٣- رأيتُ بَني غَبراءَ لا ينكرونني
ولا أهلُ هَذَاكَ الطِّراف الممدَّدِ[2]

---

(١) هذه الكاف حرفية، ولكنها تتصرف تصرف الاسمية؛ (أي: ضمير المخاطب) غالباً، فتفتح للمذكر، وتكسر للمؤنث، ثم يلحق بها ما يدلّ على التثنية أو الجمع، فيقال: ذلكَ، وذلكِ، وذلكما، وذلكم، وذلكن، وقد تبقى بصيغة المفرد؛ كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

(٢) البيت لطرفة بن العبد الشاعر الجاهلي من معلقته، الغبراء: الأرض، وبنوها هم الفقراء، وقيل: الأضياف، أو اللصوص، الطراف: البيت من الجلد، والطراف الممدد: البيت الرفيع الذي يدلُّ على الثراء.

المعنى: آلم طرفة أن تسيء عشيرته معاملته، فقال يفتخر: بأن الناس جميعاً فقيرَهم وغنيَّهم عرفوا له مكانه في السخاء وطيب العشرة.

الإعراب: **رأيت**: فعل وفاعل، **بني**: مفعول به منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وحُذفتِ النون للإضافة، **غبراءَ**: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة، **جملة لا ينكرونني**: في محل نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لـ(رأى)، (وتكون حالاً إذا اعتبرنا رأى بصرية)، **ولا**: الواو: عاطفة، **لا**: نافية، **أهلُ**: معطوف على فاعل (ينكر) وهو واو الجماعة، **هذاك**: الهاء للتّنبيه، **ذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل جرٍّ بالإضافة، والكاف: حرف خطاب، **الطراف**: بدل، **الممدد**: صفة لـ(الطراف).=

ولا يجوز الإتيان بالكَاف واللام، فلا تقول: «هَذَالِكَ».

وظاهر كلام المصنف أنّه ليس للمشار إليه إلا **رتبتان**: «**قُربى وبُعدى**» كما قررناه، والجمهور على أنّ له **ثلاث مراتب**: «**قُربى، وبُعدى، ووسطى**»، فيشار إلى مَنْ في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام كـ: «ذا، وذي»، وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو: «ذاك»، وإلى مَن في البعدى بما فيه كاف ولام نحو: «ذلك»[1].

الإشارة إلى المكان:

وبهنا أو ههنا أشِرْ إلى ... داني المكانِ، وبهِ الكافَ صِلا[2]

في البعدِ، أو بـ: «ثَمَّ» فُهْ أو «هَنَّا» ... أو بـ: «هُنالِكَ» انطِقَنْ أو «هِنَّا»[3]

=**الشاهد فيه**: (**هذاك**): فقد أتى بالكاف وحدها مع اسم الإشارة المسبوق بـ«ها» التنبيه، ولم يأتِ باللام، وتمتنع زيادة اللام في المثنى مطلقاً، وفي ما سبق بـ(ها) التنبيه، وفي الجمع في لغة من مدّه، أما في لغة القصر فقد وردت كقوله: (أولالك قومي..).

(١) وتعرب **ذلك**: **ذا**: اسم إشارة، **واللام**: للبعد، **والكاف**: للخطاب.

(٢) **بهنا**: الباء حرف جر، **هُنا**: (قصد لفظه) مجرور بالباء بالكسرة المقدرة على آخره، منع من ظهورها سكون البناء الأصلي، متعلق بـ(أشر)، **الكاف**: مفعول به مقدم لـ(صِل)، **صلا**: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل: مستتر وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً: حرف لا محل له من الإعراب.

(٣) **في البعد**: جار ومجرور متعلق بـ(صل) في البيت السابق.

يشار إلى المكان القريب بـ«هنا»، وتقدمها هاء التنبيه فيقال: «ههنا»، ويشار إلى البعيد على رأي المصنف بـ: «هناك، وهنالِك، وهَِنّا»؛ بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون، وبـ«ثَمَّ، وهِنَّتْ»، وعلى مذهب غيره: «هناك» للمتوسط، وما بعده للبعيد[1].



أسئلة ومناقشة

١- عرِّف اسم الإشارة؛ وعيِّن رتبته بين المعارف، ثم عَدِّدِ الألفاظ التي يشار بها إلى المفردة المؤنثة، مع وضع كل لفظ في تركيبٍ من إنشائك.

٢- ما ألفاظ الإشارة للمثنى والجمع بنوعيهما؟ مثِّل لذلك بالتفصيل.

٣- اذكر مراتب المشار إليه، ثم أشِرْ إلى كل مرتبةٍ بعبارة من عندك.

٤- كيف تعرب الكاف التي تلتحق بأسماء الإشارة؟ ولماذا؟

٥- بِمَ تشير إلى المكان قريبه وبعيده؟ وضِّح ذلك بأمثلة من عندك.

٦- متى تمتنع لام البعد مع اسم الإشارة؟ مثِّل لما تقول.



(١) في قولنا: «وقفت هنا» نعرب: **وقفت**: فعل وفاعل، **هنا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ(وقفت)، **وكل ما ذكره من أسماء يشار بها إلى المكان** فهي مبنية في محل نصب على الظرفية المكانية، إلا إذا سبقت بالجارّ فهي في محل جرٍّ به، كقولك: جئت من هناك إلى هنا.

تمرينات

١- عيِّن في النصوص الآتية أسماء الإشارة ونوعها ومواقعها الإعرابية.

قال تعالى:

(أ) ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[1].

(ب) ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[2].

(ج) ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[3].

(د) ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[4].

(هـ) ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[5].

(و) قال رسول الله ﷺ: «إن أولئكِ إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بَنَوْا على قبره مسجداً، أولئكِ شرار الخلق عند الله يوم القيامة».

٢- اجعل كل كلمة من الكلمات الآتية خبراً لمبتدأ تضعه من عندك على أن يكون اسم إشارة:

(قانتات- فاهمات- أديان- مسلمتان- أديبة- مخلصون).

---

(١) آية ٢ البقرة.

(٢) آية ٩ الإسراء.

(٣) آية ٥ البقرة.

(٤) آية ٣٢ القصص.

(٥) آية ٣٢ يوسف.

٣- اجعل الجملة الآتية للمثنى والجمع بنوعيهما:

«هذا الطالب سبَّاق إلى العلا».

٤- أشر بالعبارة الآتية إلى المفردة المؤنثة مُخاطباً جماعة الذكور، ثم على المثنى مخاطباً جماعة الإناث، ثم على المفرد مخاطباً المثنى، مع الضبط وتغيير ما يلزم:

«ذا هو الكتاب يا طالب، فعليك بقراءته؛ لتصير مثقفاً تخدم وطنك».

٥- كوِّن خمس جمل يكون المفعول فيها اسم إشارة متنوع الدلالة.

٦- ألحق الكاف واللام بكُلٍّ من (ذا وتِهْ وهنا)، ثم ضعها في جملٍ من عندك.

٧- هذا الذي تعرف البطحاء وطأته   والبيت يعرفه والحلُّ والحرم

أولئك آبائي فجئني بمثلهم   إذا جمعتنا يا جريرُ المجامعُ

عيِّن اسمي الإشارة في البيتين، والمشار إليه، ثم أعرب ما تحته خط.



٤- الموصول[١]

الموصول الاسمي والموصول الحرفي:

مَوصــولُ الأســماء «الــذي» الأُنثــى
و«اليــا» إذا مــا ثُنِّيــا لا تُثْبِــتِ[٢]

بــــل مــــا تَليــــهِ أوْلِــــهِ العَلاَمَــــةْ
والنــونُ إن تُشْــدَدْ فــلا ملاَمَــةْ[٣]

---

(١) **الموصول**: اسم مفعول من «وصل الشيء بغيره»: جعله من تمامه، وسُمِّي موصولاً؛ لأنه لا يتم معناه إلا بالصلة.

(٢) **موصول**: مبتدأ، **الذي**: مبتدأ ثان، وخبره محذوف، والتقدير: موصول الأسماء منه: الذي، **وجملة** المبتدأ الثاني والخبر في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، **الأنثى التي**: مبتدأ وخبر، **اليا**: مفعول به مقدَّم لـ(تثبت)، **تثبت**: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وحرك بالكسر لحركة الرويّ، والفاعل أنت.

(٣) **بل**: حرف عطف، **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصبٍ مفعولٌ به لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: بل أَوْلِ ما تليه العلامة، **جملة تليه** (مع الفاعل المستتر العائد على الياء في البيت السابق): صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. **وجملة (أوله)** المذكورة: تفسيرية لا محل لها من الإعراب، **النونُ**: مبتدأ، **إن**: حرف شرط جازم، **تشدد**: فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط مجزوم، ونائب الفاعل: هي، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ، **فلا**: الفاء: رابطة للجواب، **لا**: نافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، **ملامة**: اسم (لا) مبنيّ على الفتح في محل نصب، وسُكِّن للرويّ، **والخبر** محذوف، تقديره: فلا ملامة عليك، **والجملة** في محل جزم جواب الشرط، (ويجوز أن تجعل خبر المبتدأ مجموع جملتي الشرط والجواب).

والنونُ من «ذَيْنِ» و«تَيْنِ» شُدِّدا أيضاً وتعويضٌ بذاك قُصِدا[1]

ينقسم الموصول إلى: اسمي، وحرفي[2]، ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية، وهي خمسة أحرف:

١ - أحدها: «أنْ» المصدرية، وتوصل بالفعل المتصرف: ماضياً مثل: «عجبتُ مِنْ أن قامَ زيدٌ»[3]، ومضارعاً نحو: «عجبتُ مِن أن يقوم زيدٌ»[4]، وأمراً نحو: «أشرتُ إليه بأن قُمْ».

فإن وقع بعدها فعلٌ غير متصرف نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[5]،

---

(١) **النون**: مبتدأ، خبره جملة: (شددا)، **أيضاً**: مفعول مطلق، **تعويضٌ**: مبتدأ، **بذاك**: الباء: حرف جر، **ذا**: اسم إشارة في محل جر بالباء، متعلق بـ(تعويض)، **قصدا**: فعل ماض مبني للمجهول مبنيّ على الفتح، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (تعويض)، والألف: للإطلاق، **وجملة: (قصدا)**: في محل رفع خبر للمبتدأ: (تعويض).

(٢) الموصول الحرفيّ هو كل حرفٍ أوّل مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد.

(٣) **أن**: مصدرية، **وجملة قام زيد**: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، و**(أن) مع صلتها** في تأويل مصدر مجرور بـ(من)، متعلق بـ(عجبت)، **والتقدير**: عجبت من قيامه.

(٤) **أن** هنا: مصدرية ناصبة للمضارع، والإعراب يجري على الطريقة السابقة، وكذلك في المثال الذي يلي.

(٥) قال تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ ﴿٣٣﴾ وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ ﴿٣٤﴾ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰ ﴿٣٥﴾ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴾ (النجم: ٣٣-٤٠)
الواو: عاطفة، **أن**: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، **ليس**: فعل ماض ناقص، **للإنسان**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ(ليس)، **إلا**: أداة حصر، **ما**: مصدرية، **سعى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذّر، = =والفاعل:

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[1]؛ فهي مخففة من الثقيلة.

٢- **ومنها** «أنّ»؛ وتوصل باسمها وخبرها نحو: «عجبت من أنَّ زيداً قائمٌ»[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[3]، «وأن» المخففة كالمثقلة، وتوصل باسمها وخبرها، لكن اسمها يكون محذوفاً، واسم المثقلة مذكوراً.

مستتر جوازاً تقديره: هو، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسمٌ لـ(ليس)، والتقدير: ليس للإنسان إلا سعيُه، **وجملة ليس مع اسمها وخبرها**: في محل رفع خبر لـ(أن) المخففة.

(١) قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَىِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف ١٨٤)، **فالشاهد** في الآية مجيء: «أنْ» قبل فعل جامد فهي مخففة من الثقيلة، جملة ﴿قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾: في محل نصب خبر يكون، **واسم** ﴿يَكُونَ﴾: إما ﴿أَجَلُهُمْ﴾، ويقدر فاعلاً لـ﴿ٱقْتَرَبَ﴾، أو العكس، و﴿أَن يَكُونَ﴾ مع معموليها فاعل ﴿عَسَىٰٓ﴾، **وجملة** ﴿عَسَىٰٓ﴾ **مع معموليها**: في محل رفع خبر لـ﴿أَن﴾ المخففة، و﴿أَن﴾ **مع معموليها** في تأويل مصدر مجرور معطوفاً على ﴿مَلَكُوتِ﴾.

(٢) **أن مع اسمها وخبرها** في تأويل مصدر مجرور بـ(من)، متعلق بـ(عجبت)، والتقدير: عجبت من قيامه، إن كان خبر «أنّ» مشتقاً فالمصدر هو المؤول من لفظه كما مرّ، وإن كان جامداً أُوِّل بالكون؛ كقولنا: يعجبني أنك رجل: يعجبني كونُك رجلاً.

(٣) قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥٠ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (العنكبوت ٥٠ و٥١) **والشاهد** في الآية الكريمة: ﴿أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ فهي في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لـ﴿يَكْفِهِمْ﴾، والتقدير: أولم يكفهم إنزالنا؟

٣- **ومنها** «**كي**»، وتوصل بفعل مضارع فقط؛ مثل: «جئت لكي تكرِمَ زيداً»[(١)].

٤- **ومنها** «**ما**»، وتكون **مصدرية ظرفية** نحو: «لا أصحبُك ما دمتَ منطلقاً»؛ أي: مدة دوامكَ منطلقاً، **وغير ظرفيّة** نحو: «عجبتُ مما ضربتَ زيداً»[(٢)]، وتوصل بالماضي كما مُثِّل، وبالمضارع نحو: «لا أصحبُكَ ما يقومُ زيد[(٣)]، وعجبتُ مما تضربُ زيداً»، ومنه: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[(٤)]، وبالجملة

---

(١) **جئت**: فعل وفاعل، **لكي**: اللام لام التعليل، **كي**: حرف مصدري ونصب، **تكرمَ**: فعل مضارع منصوب بـ(كي) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، **وجملة**: **تكرم زيداً**: صلة للموصول الحرفي (كي)، لا محل لها من الإعراب، و(**كي**) **مع صلتها** في تأويل مصدرٍ مجرور باللام، متعلق بـ(جئت)، والتقدير: جئت لإكرام زيد.

(٢) أي: عجبت من ضربك زيداً.

(٣) **ما**: مصدرية ظرفية، **يقوم زيد**: فعل وفاعل، **والجملة**: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، و(**ما**) **مع صلتها** في تأويل مصدر منصوب على الظرفية متعلق بـ(أصحب)، وأصل الكلام: لا أصحبك مدة قيام زيد، **فمدة**: ظرف زمان متعلق بـ(أصحب)، **وقيام**: مصدر مضاف إليه، ثم حذف المضاف؛ وهو الظرف، ونائب المضاف إليه عنه، فنصب على الظرفية، وتقديره: لا أصحبك قيامَ زيد، **أما** «**ما**» **المصدرية غير الزمانية** فليس فيها معنى الظرف؛ ولذا تؤول مع صلتها بمصدر يتبع في إعرابه العوامل الموجودة، كما رأيت في الأمثلة.

(٤) ﴿بِمَا﴾: الباء حرف جرّ، **ما**: مصدرية، ﴿نَسُواْ﴾: فعل ماض مبنيّ على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل، و(**ما**) **مع صلتها** في تأويل مصدر مجرور بالباء، **والجار والمجرور** متعلق بصفة ثانية لـ﴿عَذَابٌ﴾، والآية بتمامها: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ سورة ص (٢٦).

الاسمية نحو: «عجبت مما زيدٌ قائم، ولا أصحبك ما زيد قائم» وهو قليل.

وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي، أو بالمضارع المنفي بـ(لم)؛ نحو: «لا أصحبك ما لم تضربْ زيداً»، ويقلّ وصلها -أعني: المصدرية الظرفية- بالفعل المضارع الذي ليس منفياً بـ(لم) نحو: «لا أصحبك ما يقوم زيدٌ»، ومنه قوله:

٢٤- أُطَوِّف ما أطوِّف ثم آوي إلـى بيـتٍ قَعِيدَتُـهُ لَكَـاعِ[1]

٥- **ومنها** «**لَوْ**»، وتوصل **بالماضي** نحو: «وددْتُ لو قام زيدٌ»، **وبالمضارع** نحو: «وددتُ لو يقومُ زيدٌ»[2].

---

(١) البيت للحطيئة يهجو به امرأته، أطوّف: أمعن في التجوال، لكاع: خبيثة لئيمة.

المعنى: أطوف فأمعن في الطواف، ثم أعود إلى الدار، فلا أرى إلا تلك الخبيثة اللئيمة تقبع فيها.

الإعراب: **أطوف**: فعل مضارع والفاعل: أنا، **ما**: مصدرية ظرفية، **قعيدته**: مبتدأ، **لكاع**: منادى حذف منه حرف النداء، والتقدير: (يا لَكَاع) **وجملة النداء** مقولة لقول محذوف، والتقدير: على بيت قعيدته يُقال لها: يا لكاع، وجملة القول هذه: خبر المبتدأ في محل رفع، **والجملة**: في محل جر صفة لـ(بيت)، **وجملة (أطوّف)** الأولى: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **و(ما) مع (أطوف)** الثانية في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق، التقدير: أطوف تطوافاً...، **جملة (آوي)**: معطوفة على الابتدائية لا محل لها من الإعراب، والدافع إلى هذا الإعراب أنَّ ما كان على وزن «فَعالِ»- سبّاً لأنثى- لا يستعمل إلا في النداء.

الشاهد فيه: «ما أطوف» فقد أدخل (ما) المصدرية الظرفية على المضارع غير المنفيّ بـ(لم).

(٢) التقدير في المثالين: وددت قيام زيد، والمصدر المؤول منصوب على أنه مفعول به.

فقول المصنف: «**موصول الأسماء**» احتراز من الموصول الحرفيّ؛ وهو: «**أنْ، وأنّ، وكي، وما، ولو**»، **وعلامته**: صحة وقوع المصدر موقعه نحو: «ودِدْتُ لو تقومُ»؛ أي: قيامَك، و«عجبتُ مما تصنَعُ، وجئت لكي أقرأ، ويعجبني أنّك قائمٌ، وأريدُ أن تقومَ»[1]، وقد سبق ذكره.

وأما الموصول الاسمي فـ: «**الذي**»: للمفرد المذكر، و«**التي**»: للمفردة المؤنثة، إذا ثنّيتَ أسقطت الياء، وأتيت مكانها: بالألف في حالة الرفع نحو: «**اللذان واللتانِ**»، وبالياءِ في حالتي الجرّ والنصب، فتقول: «**اللَّذَيْنِ واللتَيْنِ**»[2]، وإن شئتَ شدَّدت النون عوضاً عن الياء المحذوفة، فقلت: «**اللذانّ واللتانّ**»، وقَد قرئ: ﴿**وَالَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ**﴾[3]، ويجوز التشديد أيضاً مع الياء -وهو مذهب

---

(١) المصدر المؤول على الترتيب: من صنعك، للقراءة، قيامُك، قيامَك.

(٢) **قال فريق من النحاة**: الموصول المثنى معرب، وليس مبنياً؛ لأن التثنية من خصائص الأسماء، فضعف شبهه بالحرف، فتقول: مرفوع بالألف، ومنصوب أو مجرور بالياء، ورأى آخرون أن التثنية لم تجرِ على طريقة المثنى الحقيقي، وكان ينبغي أن نقول: اللذيان واللتيان، ولكن الياء حذفت، فهو مبني جاء على صورة المعرب؛ ولذا يعربونه: مبنياً على الألف في محل رفع، أو مبنياً على الياء في محل نصب أو جرّ، والرأيان جيّدان.

(٣) قبله قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا ١٥ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابٗا رَّحِيمًا﴾ النساء (١٥، ١٦) والشاهد قراءة: (واللذانِّ)؛ بتشديد النون، وهو اسم موصول مبتدأ مرفوع بالألف، (أو مبني على الألف في محل رفع)،

الكوفيين- فتقول «اللذيْنِّ واللتيْنِّ»، وقد قرئ: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا الَّذَيْنِّ﴾[1]؛ بتشديد النون، وهذا التشديد يجوز أيضاً في تثنية «ذا، وتا» اسمي الإشارة، فتقول: «ذانّ، وتانّ»، وكذلك مع الياء فتقول: «ذَيْنّ، وتَيْنّ»، وهو مذهب الكوفيين، والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة، كما تقدم في «الذي، والتي»[2].

جَمعُ (الذي): «الألى، الذين» مُطْلَقاً
وبَعْضُهم بالواوِ رفعاً نَطَقَا

بـ«اللات واللاءِ» (التي) قد جُمِعَا
و«اللاء» كـ(الذين) نَزْراً وَقَعَا

يقال في جمع المذكر: «الألى» مطلقاً، عاقلاً كان أو غيره؛ نحو: «جاءني الأُلى فعلوا»، وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله:

٢٥- وَتُبْلي الأُلى يَستَلْئِمُونَ على
تَراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَأ القُبْلِ[3]

وجملة ﴿يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة: ﴿فَـَٔاذُوهُمَا﴾: في محل رفع خبر للمبتدأ، والفاء زائدة في الخبر؛ تشبيهاً بجواب الشرط.

(١) من سورة فصّلت (٢٩)، وقبله قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ والشاهد قراءة (اللذينِّ) بتشديد النون، خلافاً للبصريين الذين خصّوا التشديد بحالة الرفع.

(٢) وبعض العرب يحذف نون (اللذين واللتين) في حالة الرفع؛ كقوله:
(إن عَميّ اللذا... هما اللتا لو...)، ولا يجوز الحذف في اسمي الإشارة: (ذين) و(تين)؛ للإلباس بالمفرد إذا قلنا: (ذا) و(تا) في حالة التثنية.

(٣) البيت لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، تبلي: تفني، والفاعل يعود إلى الخطوب، يستلئمون: يلبسون اللأمة؛ وهي الدرع، (الألى) الثانية: قصد بها الخيول، يوم الروع:

فقال: «يستلئمون»، ثم قال: «تراهنّ».

ويقال للمذكر العاقل في الجمع: «**الذين**» مطلقاً؛ أي: رفعاً ونصباً وجراً، فتقول: «جاءني الذين أكرموا زيداً، ورأيت الذين أكرموه[1]، ومررت بالذين أكرموه»، وبعض العرب يقول: «**اللذُون**» في الرفع، و«الذين» في النصب والجرّ، وهم بنو هُذَيل، ومنه قوله:

٢٦- نحن اللَّذونَ صبّحُوا الصّبَاحا

الحرب، الحِدأ: جمع حِدَأة، بوزن عنب وعنبة: طائر معروف بسرعته في= =الانقضاض، القُبْل: جمع قبلاء، بوزن حُمْر وحمراء، من القَبَل؛ وهو كالحول في العين وزناً ومعنى.

المعنى: لا يقوى أحد على صراع الخطوب، فها هي ذي تفني الأبطال الذين تقلدوا سلاحهم، وامتطوا خيلهم التي تطير بهم يوم الوغى كجوارح الطير.

الإعراب: **الألى**: اسم موصول مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول به لـ(تبلي)، **يستلئمون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، **والجملة** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **على الألى**: **على**: حرف جر، **الألى**: اسم موصول في محل جر بـ(على)، متعلق بحال محذوفة من الواو في (يستلئمون)، **جملة تراهن**: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول.

الشاهد فيه: «الألى... الألى» فقد استعمل الموصول (الألى) لجمع المذكر العاقل أولاً؛ بدليل عود واو الجماعة عليه في (يستئلمون)، ولجمع الإناث غير العاقل ثانياً حينما قصد به الخيل، وأعاد إليه ضمير الإناث (تراهنّ).

(١) ونقول في إعرابها: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع أو نصب أو جرّ.

يَـــوْمَ النّخَيْـــلِ غـــارةً مِلْحاحـــا[1]

ويقال في جمع المؤنث: «اللات واللاء»؛ بحذف الياء، فتقول: «جاءني اللاتِ فَعَلْنَ، واللاء فَعَلْنَ»، ويجوز إثبات الياء فتقول: «اللاتي واللائي»، وقد ورد «اللاء» بمعنى: «الذين»، قال الشاعر:

٢٧- فمـا آباؤنـا بـأَمَنَّ منـه   علينا اللاءِ قد مَهَدُوا الحُجُورا[2]

---

(١) نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج، كما نسب إلى جاهلي سمي أبا حرب الأعلم، صبحوا: باغتوا عدوهم صباحاً، النخيل: اسم مكان، الغارة الملحاح: المتتابعة الشديدة التي تدوم طويلاً.=

=**المعنى:** نحن الذين باغتنا عدونا في الصباح بغارة شديدة لا تنفك عنهم.

الإعراب: **نحن:** ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **اللَّذون:** خبر مرفوع بالواو، (أو اسم موصول مبني على الواو في محل رفع خبرٌ)، **صبحوا:** فعل ماض مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو فاعل، **والجملة:** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **الصباحا ويوم:** ظرفا زمان لِـ(صَبَّحُوا)، **غارةً:** مفعول لأجله منصوب، **ملحاحاً:** صفة لـ(غارة).

الشاهد فيه: «اللَّذون» حيث استعمله الشاعر بالواو في حالة الرفع على طريقة جمع المذكر السا لم، وهي لغة هُذَيْل أو عُقَيل، وهو على هذا معرب؛ للجمع الذي هو من خصائص الأسماء، أو مبنيّ جاء على صورة المعرب.

(٢) البيت نسب لرجل من بني سليم، أَمَنَّ: أكثر إنعاماً وفضلاً، اللاء: الذين، مهدوا: من مَهَدَ الفراشَ؛ إذا بسطه ووطّأه.

المعنى: يمدح الشاعر رجلاً فيقول: ليس آباؤنا الذين بسطوا حجورهم مهاداً لنا أكثر فضلاً وإنعاماً علينا من هذا الكريم المنعم.

الإعراب: **ما:** نافية تعمل عمل ليس، **آباؤنا:** اسمها مرفوع، ونا: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، **بأمنَّ:** الباء حرف جر زائد، **أمنّ:** خبر (ما) مجرور لفظاً منصوب تقديراً، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وهذه

كما قد تجيء «الأُلى» بمعنى: اللائي؛ كقوله:

٢٨- فأمّا الأُلى يسكنَّ غورَ تهامةٍ   فكــل فتــاة تتــرك الحجــل

الموصول المشترك[٢]:

الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، **علينا**: جار ومجرور، متعلق بـ(أمنَّ)، **اللاء**: اسم موصول مبني على الكسر في محل رفع صفة لـ(آباء)، **وجملة قد مهدوا الحجور**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: «اللاء» فقد استعملها الشاعر بمعنى: «الذين»، ووصف بها جماعةَ الذكور العقلاء.

(١) سقط هذا البيت من كثير من النسخ، وورد في بعضها مع اختلافٍ يسير في الرواية، وقد ذكره صاحب اللسان في مادة «فصم»، ونسبه لعمارة بن راشد.

وقد روي: فكل كعاب، والفصم: الكسر من غير بينونة، وخلخال أفصم: منفصم، والحجل: بالكسر والفتح وبوزن إبل: الخلخال.

المعنى: وأما اللواتي يسكنّ في غور تهامة فالفتيات الممتلئات صحةً حتى لينفصم الخلخال في أرجلهن.

الإعراب: **أما**: حرف شرط وتفصيل، **الألى**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ، **يسكن**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل، **فكل**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، **كل**: خبر المبتدأ، **والجملة**: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم، **وجملة تترك** مع فاعله في محل جرٍّ صفة لـ(فتاة).

الشاهد فيه: قوله: (الألى)، فقد استعمله بمعنى: اللائي؛ بدليل إعادة ضمير النسوة عليه من جملة الصلة (يسكنّ...)، ومثله قول الآخر:

محا حبُّها حبَّ الألى كنّ قبلها   وحلَّت مكاناً لم يكن حُلَّ من

(٢) **يقسم الموصول الاسمي إلى قسمين**: **نص ومشترك**، فالنص هو الذي مرّ معنا، والمشترك هو «من وما...» التي ستأتي، **وسمي مشتركاً**؛ لأنه بلفظ واحد للمفرد

وَ«مَنْ، وَمَا، وألْ» تساوي ما ذُكِرْ
وهكـذا «ذُو» عنـدَ طيّـئٍ شُـهِر
وكـ: «التـي» أيضاً لـديهمْ «ذاتُ»
وموضـعَ «اللاتـي» أتَـى «ذَوَاتُ»

أشار بقوله: «تساوي ما ذكر» إلى أنّ «من، وما، والألف واللام» تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع، فتقول: «جاءني مَنْ قام، ومَنْ قامت، ومَن قاما، ومَنْ قامتا، ومَنْ قاموا، ومَنْ قُمن، وأعجبني مَا رَكِب، وما رَكِبَتْ، وما ركِبا، وما رَكِبتا، وما رَكِبوا، وما رَكِبْنَ[1]، وجاءني القائم، والقائمة، والقائمان، والقائمان، والقائمون، والقائمات».

وأكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل، وقد تستعمل في العاقل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ﴾[2]، وقولهم: «سبحان ما سَخّركنَّ لنا»[1] و«سبحان ما يسبّح الرَّعدُ بحمده»[2].

والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، وكذلك لأنه مشترك بين الموصولية وغيره؛ كالاستفهام أو الشرط.

(١) **مَنْ وما في الجمل كلها هنا:** اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة بعدها صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(٢) سورة النساء (٣) وقبلها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ﴾، ﴿فَانكِحُوا﴾: الفاء رابطة لجواب الشرط، **انكحوا**: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل، ﴿مَا﴾: اسم موصول في محل

و«مَنْ» بالعكس، **فأكثر ما تستعمل في العاقل، وقد تستعمل في غيره**[٣]؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ﴾[٤]، ومنه قول الشاعر:

نصب مفعول به، **جملة**: ﴿طَابَ﴾: صلة للموصول لا محل لها من الإعراب، **وجملة**: ﴿فَٱنكِحُواْ﴾: في محل جزم جواب الشرط.

(١) **سبحان**: مفعول مطلق منصوب، **ما**: اسم موصول في محل جر بالإضافة، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول.

(٢) تستعمل «ما» للعاقل إذا اختلط بغير العاقل؛ كقوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۖ﴾، أو للمبهم أمره؛ كقولنا: «أنظر إلى ما ظهر»، أو إذا= =أريد بها صفات من يعقل كالآية: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم ...﴾ في ثلاثة مواضع لخَّصها ابن هشام.

(٣) **تستعمل** «مَنْ» **لغير العاقل**:

١- **إذا نزل منزلته**؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ «فدعاء الأصنام أنزلها منزلة العاقل».

٢- **أن يختلط العاقل بغيره فيما وقعت عليه** «مَنْ»؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾.

٣- **أن يختلط العاقل بغيره في عموم فُصِّل بـ(من) الجارة**؛ كالآية التي يستشهد بها الشارح، وقد اختلط فيها العاقل بغيره بعموم ﴿كُلِّ دَآبَّةٍ﴾.

(٤) النور (٤٥) وتمام الآية: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فالعاقل اختلط بغيره في قوله: ﴿مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ﴾؛ لأنه يشمل الآدمي والطائر، والباقي اشترك في عموم ﴿كُلِّ دَآبَّةٍ﴾، ثم فصّل بـ(من) الجارة.

٢٩- بَكَيْتُ على سِرْبِ القَطَا إذْ مَرَرْنَ بي

فقلــتُ -ومثلــي بالبكــاء جَــديرُ-:

أسِربَ القَطَا؛ هَلْ مَنْ يُعيرُ جَنَاحه؟

لَعَلّي إلـى مَـنْ قَـدْ هَوِيـتُ أطيـرُ[١]

---

(١) نُسِب البيتان للعباس بن الأحنف، القطا: نوع من الطير.=

=**المعنى:** أضنى الشاعرَ بعدُهُ عن أحبته، فبكى حين مرّ به سرب القطا، والمحب حقيق بالبكاء، وناجاهن قائلاً: أليس بينكن قطاة شفوق تعيرني جناحها، لعلي أطير به فأوافي من أحب.

الإعراب: إذ: ظرف لما مضى من الزمن، مبني على السكون في محل نصب، متعلق بـ(بكيت). **مررن:** فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون فاعل، والجملة في محل جرٍّ بالإضافة، **ومثلي:** الواو: حالية، **مثلي:** مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه، **جدير: خبر، والجملة:** حالية في محل نصب. **أسرب:** الهمزة أداة نداء، **سرب:** منادى مضاف منصوب، **هل:** حرف استفهام، **من:** اسم موصول في محل رفع مبتدأ، **جملة يعير جناحه:** لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخبر «مَنْ» محذوف؛ تقديره: هل منكم من يُعير جناحه، **لعلي: لعل:** حرف مشبه بالفعل، ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها، **إلى:** حرف جر، **من:** اسم موصول في محل جرٍّ بـ(إلى)، متعلق بـ(أطير)، **قد:** للتحقيق، **هويت:** فعل وفاعل، **أطير:** فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، **وجملة: هويت:** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **وجملة أطير:** خبر (لعل) في محل رفع، **وجملة (لعل) مع معموليها:** استئنافية للتعليل لا محل لها من الإعراب، **وجملة: أسرب القطا** وما بعدها: في محل نصب مقولٌ للقول.

التمثيل به: قوله: هل من يعير، فقد استعمل (مَن) للقطا حين أنزلها منزلة العاقل، فناداها وطلب منها إعارة الجناح.

وأما «الألف واللام» فتكون للعاقل ولغيره نحو: «جاءني القائم والمركوبُ»، واختلف فيها:

- **فذهب قوم إلى أنّها اسم موصول، وهو الصحيح**[1].
- **وقيل: إنها حرف موصول**[2].
- **وقيل: إنها حرف تعريف، وليست من الموصولية في شيء**[3].

وأمّا «مَنْ»، و«ما» غير المصدرية؛ فاسمان اتفاقاً، وأمّا «ما» المصدرية—الموصول الحرفي –فالصحيح أنها حرف، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغة (طيّئ) استعمال «ذو» موصولة، وتكون للعاقل وغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفرداً ومثنى ومجموعاً، فتقول: «جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن»[4].

---

(١) **حجتهم**: أن الضمير يعود عليها في مثل قولنا: جاء الفائز، ففي اسم الفاعل (فائز) ضمير مستتر تقديره: هو، يعود إلى (أل)، والتقدير: جاء الذي فاز.

(٢) رُدّ بأنها لا تؤول مع صلتها بمصدر.

(٣) **حجتهم**: أن العامل يتخطاها إلى الاسم الذي يتصل بها، كما يتخطاها في مثل قولنا: رأيت الرجل، ولو كانت اسماً لما تخطاها، ولعمل فيها، وأجيب بأن تخطي العامل لها لأنها جاءت على صورة الحرف، **وبهذا تستفيد أنك في الإعراب تعاملها معاملة الحرف، فلا تعربها إلا إذا جاءت متصلة بالفعل** –وذلك قليل– **فتعربها حسب العوامل؛ كقوله**: (ما أنت بالحكم الترضى حكومته): **أل**: اسم موصول في محل جرٍّ صفة لـ(الحكم)، **وجملة (ترضى حكومته)**: صلة له لا محل لها.

(٤) والأشهر في إعرابها أنها مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر، وقد تعرب بالحرف حملاً على (ذي) بمعنى: صاحب.

ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: «جاءني ذاتُ قامت»، وفي جمع المؤنث: «جاءني ذواتُ قُمن»[1]، وهو المشار إليه بقوله: «وكالتي..» البيت، ومنهم مَنْ يثنيها ويجمعها، فيقول: «ذَوَا، وذَوُوا» في الرفع، و«ذَوَيْ، وذَوِي»[2] في النصب والجرّ، و«ذَوَاتا» في الرفع، «وذَوَاتَيْ» في الجرّ والنصب، و«ذواتُ»: في الجمع، وهي مبنية على الضم، وحكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس أنّ إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم[3].

والأشهر في «ذو» هذه –أعني: الموصولة– أن تكون **مبنية، ومنهم من يعربها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً**، فيقول: «جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام»، فتكون مثل: «ذي» بمعنى: صاحب، وقد روي قوله:

٣٠- فإمّا كِرامٌ مُوسِرُون لَقِيتُهُمْ
فَحَسْبيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ ما كَفانِيا[4]

---

(١) **ذاتُ وذواتُ**: اسما موصول مبنيان على الضم في محل رفع فاعل.

(٢) ويعربان بالحروف إعراب المثنى أو جمع المذكر السالم، أو يجعلان مبنيين، فعلى الألف أو الواو في محل رفع، وعلى الياء في محل نصب أو جرّ.

(٣) أي: ترفع بالضم مع التنوين، وتنصب وتجر بالكسرة مع التنوين، فنقول: جاءني ذواتٌ نجحت (بالرفع والتنوين)، ورأيت ذواتٍ نجحن، ومررت بذواتٍ نجحن؛ (بالكسرة مع التنوين).

(٤) البيت للشاعر الإسلامي منظور بن سحيم الفقعسي، وبعده قوله:

وإما كرام معسرون عذرتهم ... وإما لئام فادَّخرت حيائيا

موسرون: أصحاب يسار وثراء، وعكسها معسرون.

المعنى: الشاعر عفّ اللسان عن الهجاء لا ينال من أحد بسبب معاملته الضيف، فإمّا أن يقابل كراماً ميسورين، فيكفيه مما عندهم ما يقوم بمعيشته، وإما أن ينزل في

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

كرام معسرين، فيجد لهم عذراً، وإما أن يحاط بلئام، فيصون كرامته ويسمو بلسانه أن ينالهم بقبيح القول.

الإعراب: إما: حرف تفصيل، **كرام**: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: الناس إما كرام، **موسرون**: صفة لـ(كرام) مرفوعة بالواو؛ لأنها جمع مذكر سالم، **لقيتهم**: لقيت: فعل وفاعل، والهاء: مفعول به، والميم للجمع. **والجملة** في محل رفع صفة ثانية لـ(كرام)، أو في محل نصب حال، **فحسبي**: الفاء: حرف عطف، **حسبي**: بمعنى:= =كافيني، خبر مقدم للمبتدأ «ما»، مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه في محل جر، **مِن**: حرف جر، **ذي**: اسم مجرور بـ(من) وعلامة جره الياء حملاً على «ذي» بمعنى: «صاحب» متعلق بـ(كفانيا)، **عندهم**: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف صلة الموصول، تقديره: مِنَ الذي استقر عندهم، والهاء: مضاف إليه في محل جر، والميم للجمع، **ما**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر، **كفانيا**: كفى: فعل ماض مبنيّ على الفتح المقدر على آخره للتعذر، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يعود إلى «ما»، وياء المتكلم: ضمير متصل في محل نصب مفعولٌ به، والألف: للإطلاق. **جملة (كفانيا)**: صلة الموصول (ما) لا محل لها من الإعراب، **وجملة**: (**فحسبي... ما كفانيا**): معطوفة على جملة (لقيتهم) في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: (ذي) الموصولة، فقد جاءت معربة بالحرف في هذه الرواية؛ حملاً على «ذي» بمعنى: صاحب من الأسماء الستة، والرواية الأخرى من البيت (ذو) بالبناء على السكون، وهي أشهر.

وأما «ذاتُ» فالفصيح فيها أن تكون **مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً** مثل: «ذواتُ»، ومنهم من يعربها إعراب (مسلمات)؛ فيرفعها بالضمة، وينصبها ويجرها بالكسرة[1].

❋ ❋ ❋

ومِثْلُ «مَا»: «ذَا» بعد «ما» استفهام
أو «مَنْ» إذَا لم تُلْغَ في الكَلاَمِ[2]

يعني أن «ذا» اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة، وتكون مثل «ما» في أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، فتقول: «مَنْ ذا عندك؟ وماذا عندك؟» سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره.

---

(١) مع التنوين، وقد مرَّ حكمها، وكان الأَولى هنا أن يقول: ومنهم من يعربها إعراب «مسلمة»؛ لأن الحديث عن «ذات»، فترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتجر بالكسرة، وكل ذلك مع التنوين، نقول: جاءني ذاتٌ فازت، ورأيت ذاتاً فازت، ومررت بذاتٍ فازت؛ لأن قوله: «ومنهم من يعربها إعراب مسلمات» يشعر بأنها لا تنصب بالفتحة، وليس الأمر كذلك، قال ابن هشام: «وحُكي إعراب ذات وذوات بمعنى: صاحبة وصاحبات».

(٢) **مثل**: خبر مقدم للمبتدأ (ذا) الذي قصد لفظه، **بعد**: ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من «ذا»، **أو**: حرف عطف، **منْ**: معطوف على (ما)، **تُلغَ**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، **والجملة** في محلِّ جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، وجواب الشرط محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: إذا لم تلغَ (ذا) في الكلام فهي مثل (ما).

وشـرط اسـتعمالها موصـولة أن تكـون مسـبوقة بـ«مـا» أو «مَـنْ» الاستفهاميتين؛ نحو: «مَنْ ذا جاءك؟ وماذا فعلت؟»، فـ«من»: اسم استفهام وهو مبتدأ، و«ذا»: موصولة بمعنى: الذي، وهو خبر (مَنْ)، و«جاءك»: صلة الموصول، التقدير: «من الذي جاءك؟» وكذلك «ما»: مبتدأ، و«ذا»: موصول بمعنى: الذي، وهو خبر (ما)، و«فعلت»: صلته، والعائد محذوف تقديره: «ماذا فعلتَه؟» أي: ما الذي فعلته.

واحترز بقوله: «إذا لم تُلغَ في الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا»، أو «مَنْ» مع «ذا» كلمةً واحدة للاستفهام؛ نحو: «ماذا عندك؟»؛ أي: أيُّ شيء عندك؟ وكـذلك: «مَـنْ ذا عنـدك؟»، «فمـاذا»: مبتـدأ، و«عنـدك»: خـبره، وكذلك «مَنْ ذا» مبتدأ، و«عندك» خبره، فـ«ذا» في هذين الموضعين مُلغاة؛

لأنها جزء كلمة؛ لأن المجموع اسم استفهام[١].

❁ ❁ ❁

أسئلة ومناقشة

١- عرِّف الاسم الموصول، ثمَّ اذكر ما وُضع منه للمفرد والمفردة، والمثنى والجمع بنوعيهما، مع التمثيل لكل ما تذكر.

٢- ما الموصول الحرفي؟ وبمَ يوصل؟ افرق بينه وبين الموصول الاسمي ممثِّلاً لما تقول.

٣- افرق بين (مَنْ وما) الموصولتين في الاستعمال، ومثِّل لما تقول.

٤- ما الموصولات المشتركة؟ وما معنى كونها مشتركة؟ مثِّل لم تقول.

٥- فَصِّلِ القول في (أل) الموصولة من حيث دلالتها، ومن حيث الخلاف في اسميتها، مرجِّحاً ما تراه، وممثِّلاً لما تقول.

٦- استعملْ «ذو» الموصولة الطائية في أساليب مختلفة تبَيِّن فيها دلالتها، ثم لغاتها، ثم حكمها بناءً أو إعراباً.

٧- ما شرط موصولية (ذا)؟ وبمَ تُفرِّق بينها وبين (ذا) الإشارية؟

٨- ما الأوجه الإعرابية المحتملة في (ماذا) و(من ذا) من قولك: «من ذا حضر؟ ماذا فعلت؟».



---

(١) ويشترط في موصوليتها كذلك ألا تكون للإشارة؛ كقولنا: من ذا الرجل؟ وماذا التواني؟ لأن ما بعدها هنا مفرد لا يصلح صلةً للموصول، فتعيّن كونها للإشارة.

تمرينـات

١- اجعل العبارة الآتية للمفرد، ثم للمثنى والجمع بنوعيهما:

أنت الذي إذا وعد وفى.

٢- اجعل (مَنْ) الموصولة مفعولاً به في جمل مختلفة يراد بها المثنى بنوعيه والجمع بنوعيه، مراعياً معناها في التعبير.

٣- عيِّن الموصول الحرفي وصلته والموقع الإعرابي للمصدر المؤول فيما يلي:

﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾[1].

﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2].

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴿٩﴾﴾[3].

﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾[4].

٤- كوِّن جملتين مفيدتين تستعمل فيها (مَنْ) لغير العاقل، و(ما) للعاقل، مع ذكر السبب.

٥- قال تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[5]، ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾[6].

---

(١) آية ١ سورة الجن.

(٢) آية ٨٤ سورة البقرة.

(٣) آية ٩ سورة القلم.

(٤) آية ١١٧ سورة آل عمران.

(٥) آية ٦٩ سورة طه.

(٦) آية ١٦ سورة الحديد.

(أ) تحتمل (ما) في الآية الأولى كونها موصولاً اسمياً أو حرفياً، أعربها على الوجهين، ثم قدِّرِ المعنى.

(ب) في الآية الثانية ثلاثة موصولات من بينها موصول حرفي، عيِّنها، ثم اذكر مواقعها الإعرابية.

٦- قال جرير:

إنَّ الذين غَدَوْا بِلُبِّكَ غادَرُوا ... وَشَلاً[1] بعينك ما يزال معيناً

غَيّضْن من عَبَراتهن وقُلْنَ لي: ... ماذا لقيتَ من الهوى ولقينا؟

(أ) أعرب ما تحته خط من البيتين.

(ب) اذكر الأوجه المحتملة في إعراب (ماذا لقيت؟) من البيت الثاني.

❀ ❀ ❀

(١) الوشل: بقية الدمع في العين.



صلة الموصول

وكُلّهـا يَلْـزَمُ بَعْـدَهُ صِـلَةْ ... على ضَميرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلةْ[1]

الموصولات كلها -حرفيةً كانت أو اسمية- يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها، ويشترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول؛ إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وإن كان غيرهما فغيرهما؛ نحو: «جاءني الذي ضربتُه»[2]، وكذلك المثنى والمجموع نحو: «جاءني اللذان ضربتهما، والذين ضربتهم»، وكذلك المؤنث تقول: «جاءت التي ضربتها، واللتان ضربتهما، واللاتي ضربتُهُنَّ»[3].

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً مذكراً، ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما، وذلك نحو: «مَنْ، وما» إذا قصدتَ بهما غير المفرد المذكر، فيجوز حينئذ مراعاة

---

(1) **كلها**: **كل**: مبتدأ، **وها**: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، والخبر جملة (يلزم بعده صلة)، **صلة**: فاعل (يلزم)، **مشتملة**: صفة لـ(صلة).

(2) **الذي**: اسم موصول في محل رفع فاعلٌ، **ضربته**: فعل وفاعل ومفعول به، وهي جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، والعائد هو «الهاء».

(3) قد ينوب الاسم الظاهر عن الضمير العائد سماعاً؛ كقوله: «وأنت الذي في رحمة الله أطمع» وقوله: «سعاد التي أضناك حب سعاد» يريد: في رحمته، وأضناك حبها.

اللفظ ومراعاة المعنى، فتقول: «أعجبني من قامَ، ومَنْ قامتْ، ومَنْ قاما، ومَنْ قامَتَا، ومَنْ قاموا، ومَنْ قُمْنَ» على حسب ما يُعنى بهما[1].

وَجُمْلَـةٌ أَوْ شِـبْهُهَا الـذي وُصِـلْ ... بِـهِ كَمَـنْ عنـدي الـذي ابنُـهُ كُفِـلْ[2]

صلة الموصول لا تكون إلا:

(أ) **جملة**. (ب) **أو شبه جملة**، ونعني بشبه الجملة الظرفَ والجار والمجرور، وهذا في غير صلة الألف واللام، وسيأتي حكمها.

ويشترط في الجملة الموصول بها **ثلاثة شروط**:

أحدها: أن تكون خبرية.

---

[1] في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ راعى اللفظ، فأعاد الضمير من ﴿يَسْتَمِعُ﴾ مفرداً مذكراً، وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ راعى المعنى، فأعاد= =الضمير مجموعاً مذكراً، فإذا حصل لبسٌ وجبت المطابقة؛ كقولنا: «أجِبْ من سألتْكَ» إذا كانت السائلة أنثى.

[2] **جملة**: خبر مقدم، **شبهها**: معطوف على (جملة)، **وها**: في محل جرٍ بالإضافة، **الذي**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر، **جملة وصل به**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد هو الضمير في (به)، **كمن**: الكاف حرف جر، ومجرورها محذوف، تقديره: كقولك، **من**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ، **عندي**: ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، متعلق بمحذوف صلة، والتقدير: من استقرّ عندي، والياء: في محل جر بالإضافة، **الذي**: اسم موصول مبنيّ على السكون في محل رفع خبر للمبتدأ «من»، **ابنه**: مبتدأ، والهاء: مضاف إليه في محل جر، **كُفل**: فعل ماض مبني للمجهول، **ونائب الفاعل** (هو) يعود إلى «ابنه»، وهو العائد، **وجملة كفل**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الثاني: كونها خالية من معنى التعجب.

الثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها.

واحترز بـ«الخبرية» من غيرها وهي الطلبية والإنشائية، فلا يجوز: «جاءني الذي اضربْه» خلافاً للكسائيّ، ولا: «جاءني الذي ليته قائم» خلافاً لهشام.

واحترز بـ«خالية من معنى التعجب» من جملة التعجب، فلا يجوز: «جاءني الذي ما أَحْسَنَهُ!» وإن قلنا: إنها خبرية.

واحترز بـ: «غير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو: «جاءني الذي لكنه قائم»، فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو: «ما قعد زيد لكنه قائم».

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا **تامّين**، والمعنيّ **بالتام**: أن يكون في الوصل به فائدة نحو: «جاء الذي عندك، والذي في الدار»، والعامل فيهما فعل محذوف وجوباً، والتقدير: «جاء الذي استقرّ عندك، أو الذي استقرّ في الدار»، فإن لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما، فلا تقول: «جاء الذي بك، ولا جاء الذي اليوم».

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ «ألْ»   وكَوْنُها بمُعْرَبِ الأفْعَالِ قَلّ[1]

([1]) **صفة**: خبر مقدم، **صريحة**: صفة، **صلة**: مبتدأ مؤخر، **كونها**: كون: مبتدأ مرفوع، **ها**: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، من باب إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه، **بمعرب**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمصدر الناقص، والتقدير: كونها متصلةً بمعرب، **قلَّ**: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الرويّ، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى «كون»، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ «كون»؛ أي: كونها متصلةً بمعرب الأفعال قليلٌ.

الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة، قال المصنف[1] في بعض كتبه: وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو: «الضارب»، واسم المفعول نحو: «المضروب»، والصفةَ المشبهة نحو: «الحسن الوجه»، فخرج نحو:

(1) المصنف هو ابن مالك.

«القرشيّ»، و«الأفضل»[1].

وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلاف، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة، فمرّة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك.

وقد شذّ وصلُ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار قوله: «وكونها بمعرب الأفعال قَلّ» ومنه قوله:

٣١- ما أنتَ بالحَكَم التُّرْضى حُكُومَتُهُ

ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأيِ والجدَلِ[2]

---

(١) «أل» فيهما للتعريف لا موصولة، وقد وقع خلاف طويل بين النحاة في اتصال (أل) الموصولة بالصفة المشبهة، وأكثرهم على أنه معرّفة وليست موصولة.

(٢) البيت للفرزدق يهجو به رجلاً قدَّم جريراً عليه، الأصيل: صاحب الحسب.

المعنى: أقصِرْ، فلستَ بالإنسان الذي يفصل بين الناس فيُرضى حكمه، ولا بذي الحسب الباذخ، والرأي السديد، والحجة المفحمة في الجدل.

الإعراب: **ما:** نافية تعمل عمل ليس، **أنت:** ضمير منفصل في محل رفع اسمها، **بالحكم:** الباء زائدة، **الحكم:** خبر (ما) مجرور لفظاً منصوب تقديراً، **الترضى:** **أل:** اسم موصول في محل جرٍّ نعتاً لـ(حكم)، **ترضى:** فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة المقدرة على آخره للتعذر، **حكومته:** نائب فاعل، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، **ولا:** الواو عاطفة، **لا:** نافية، **الأصيل:** معطوف على (الحكم)، **ذي:** معطوف على (الحكم) مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، **وجملة ترضى حكومته:** صلة الموصول (أل) لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (الترضى) فقد أتى بصلة (أل) جملة فعلية، وهو خاصٌّ بالشعر، وقيل: إنه جائز في النثر، ولكنه قليل، و«أل» الموصولة هذه يجوز إدغام لامها في التاء وفكُّ الإدغام؛ خلافاً للحرفية المعرفة، فإدغامها بالتاء واجب.

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنّه لا يختص به، بل يجوز في الاختيار، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية وبالظرف شذوذاً، فمن **الأول** قوله:

٣٢- مِـنَ القـومِ الرسـولُ اللهِ مِـنْهُم
لَهُـــمْ دَانَـــتْ رِقَـــابُ بنـــي مَعَـــدِّ[١]

ومن **الثاني** قَوله:

٣٣- مَنْ لا يَزَالُ شَاكِراً على المَعَهْ فَهْوَ حَـرٍ بعيشَـةٍ ذَاتِ سَـعَهْ[٢]

([١]) لم ينسب البيت لقائل معين، دانت: خضعت، بنو معد: قصد بهم قريش.

المعنى: هذا الإنسان ينتمي إلى الكرام من رهط الرسول عليه السلام، وهم الذين دانت لهم قريش كلها بالطاعة.

الإعراب: **من القوم:** جار ومجرور متعلق بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو كائن من القوم، **الرسول:** **أل:** موصولة في محل جرٍّ صفة لـ(قوم)، **رسول:** مبتدأ، **الله:** اسم الجلالة مضاف إليه، **منهم:** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، **والجملة** صلة الموصول (أل) لا محل لها من الإعراب، **لهم:** جار ومجرور متعلق بـ(دانت)، **بني:** مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

الشاهد فيه: قوله: «الرسول الله منهم»، فقد جاءت صلة (أل) جملة اسمية شاذة للضرورة الشعرية.

([٢]) لم ينسب البيت لقائل معين أيضاً، المعه؛ أي: الذي معه، حَرٍ: جدير.

المعنى: من كان رَطْب اللسان بشكر الله على ما هو فيه من نعمة؛ فهو جدير بالحياة الهانئة، ورغد العيش، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡ﴾.

الإعراب: **من:** اسم موصول في محل رفع مبتدأ، **لا:** نافية، **يزال:** فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى المبتدأ، **شاكراً:**= =خبر

أيّ الموصولة:

«أيٌّ» كـ: «ما» وأُعْرِبَتْ مَا لم تُضَفْ
وَصَـدْرُ وَصْـلِهَا ضَـميرٌ انْحَـذَفْ[1]

يعني أن «**أيّاً**» مثل: «**ما**» في أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً نحو: «يعجبني أيُّهم هو قائم».

ثم إن «أياً» لها أربعة أحوال:

أحدها: أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: «يعجبني أيُّهم هو قائم».

(يزال) منصوب، **على**: حرف جر، **المعه**: **أل**: موصول في محل جر بـ(على) متعلق بـ(شاكراً)، **مع**: ظرف مكان متعلق بصلة «أل» المحذوفة، والتقدير: على الذي وجد معه، **فهو**: الفاء زائدة تشبيهاً للموصول بالشرط، **هو**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **حر**: خبر مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، **بعيشة**: جار ومجرور متعلق بـ(حرٍ)، **ذات**: صفة لـ(عيشة)، **سعة**: مضاف إليه مجرور، **وجملة**: (هو حَرٍ) في محل رفع خبر للمبتدأ «من» في أول البيت.

الشاهد فيه: «المعه» حيث جاء بصلة «ال» ظرفاً شذوذاً.

[1] **أي**: مبتدأ مرفوع، **كما**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والأصل: كالموصول ما، **من**: مصدرية ظرفية، **تضف**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ(لم) بالسكون، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، يعود إلى «أي»، **وصدر**: **الواو**: حالية، **صدر**: مبتدأ، خبره: (ضمير)، **جملة انحذف**: في محل رفع صفة لـ(ضمير)، **وجملة**: وصدر.. ضمير: حالية في محل نصب، **وجملة (لم تضف)**: صلة للموصول الحرفيّ «ما»، وما مع صلتها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية، متعلق بـ(أعربت)، والتقدير: وأعربت مدةَ عدم إضافتها، ثم حذف المضاف، وناب عنه المضاف إليه.

الثاني: ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو: «يعجبني أيٌّ قائم».

الثالث: ألا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: «يعجبني أيٌّ هو قائم».

وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث نحو: «يعجبني أيُّهم هو قائم، ورأيت أيَّهم هو قائم، ومررت بأيِّهم هو قائم»، وكذلك: «أيٌّ قائمٌ، وأيّاً قائمٌ، وأيٍّ قائمٌ»، وكذا «أيٌّ هو قائم، وأيّاً هو قائم، وأيٍّ هو قائم»[1].

الرابع: أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو: «يعجبني أيُّهم قائم»، ففي هذه الحالة تبنى على الضم، فتقول: «يعجبني أيُّهم قائم، ورأيت أيُّهم قائم، ومررت بأيُّهم قائم»، وعليه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾[2]، وقول الشاعر:

---

(1) في كل هذه الأمثلة: (أي): فاعل مرفوع بالضمة، **أيّاً**: مفعول به منصوب بالفتحة، **بأي**: جار ومجرور بالكسرة الظاهرة.

(2) قال تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴿٦٨﴾ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾ (مريم ٦٨ و٦٩)، ﴿ ثُمَّ ﴾ حرف عطف، ﴿ لَنَنزِعَنَّ ﴾: اللام واقعة في جواب القسم ﴿ فَوَرَبِّكَ ﴾، **ننزع**: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، **من كل**: جار ومجرور متعلق بـ(نزع)، ﴿ أَيُّهُمْ ﴾: **أيُّ**: اسم موصول مبني على الضم في محل جرّ، والميم: علامة الجمع، ﴿ أَشَدُّ ﴾: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أشد، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ﴿ عِتِيًّا ﴾: تمييز منصوب.
والشاهد في الآية الكريمة: أن «أيّاً» استعملت موصولة مضافة، وقد حذف صدر صلتها، فبنيت على الضم.

٣٤- إذَا ما لَقِيتَ بني مَالكٍ فَسَلِّم على أيُّهُمْ أفْضَلُ[1]

وهذا مستفاد من قوله: «وأعربت ما لم تضف...» إلى آخر البيت؛ أي: وأعربتْ «أيٌّ» إذا لم تُضف في حالةِ حذف صدر الصلة، فدخل في هذه الأحوالُ الثلاثة السابقة؛ وهي:

- **إذا ما أضيفت وذكر صدر الصلة.**
- **أو لم تضف ولم يذكر صدر الصلة.**
- **أو لم تضف وذكر صدر الصلة.**

وخرجت الحالة الرابعة؛ وهي: إذا ما أضيفت وحذف صدر الصلة، فإنها لا تعرب حينئذ.

---

(1) نسب البيت لشاعر مخضرم يسمى غسّان بن وعلة.

المعنى: إذا ما نزلت بني مالك، فتوجَّهْ بتحيتك إلى خيرهم، (وهو الممدوح).

الإعراب: **إذا:** ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بالجواب: (سلم)، **ما:** زائدة، **لقيت:** فعل وفاعل، **بني:** مفعول به منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، **مالك:** مضاف إليه مجرور بالكسرة، **والجملة** في محل جرٍّ بإضافة الظرف، **فسلِّم:** الفاء: رابطة جواب الشرط، **سلّم:** فعل أمر مبني على السكون، **والفاعل** مستتر وجوباً تقديره: أنت، **على:** حرف جر، **أيهم:** **أي:** اسم موصول مبني على الضم في محل جرٍّ بـ(على)، متعلق بـ(سلم)، **أفضل:** خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أفضل، **وجملة المبتدأ والخبر:** صلة الموصول (أي) لا محل لها من الإعراب، **وجملة فسلم...** إلخ: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب؛ وهو (إذا).

الشاهد فيه: قوله: (على أيهم) فقد بنى «أيّاً» الموصولة على الضم حينما جاءت مضافة، وقد حذف صدر صلتها.

حذف العائد:

وبَعْضُـهم أَعْـرَبَ مُطْلَقـاً، وفـي ذَا الحَـذْف «أيّـاً» غيـرُ «أيٍّ»[1]

إن يُسْتَطَل وَصْلٌ، وإن لـم يُسْتَطَل فالحـذفُ نَـزْرٌ، وأَبَـوا أن يُخْتَـزَلْ[2]

إنْ صَـلَحَ البـاقي لِوَصْـلٍ مُكْمِـلِ والحـذفُ عِنْـدَهُمْ كثيـر مُنْجَلـي[3]

([1]) **في**: حرف جر، **ذا**: اسم إشارة في محل جر بـ(في)، متعلق بـ(يقتفي)، **أيّاً**: مفعول به مقدم لـ(يقتفي) منصوب بالفتحة، **غير**: مبتدأ، **أي**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، **يقتفي**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره للثقل، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «غيره»، **وجملة يقتفي**: في محل رفع خبر للمبتدأ (غير).

ومعنى البيت: بعض النحاة أعرب أيّاً في كلّ أحوالها، ويجوز في غيرها أن يتبعها في جواز حذف صدر الصلة إن كانت جملة الصلة طويلة.

([2]) **يستطل**: فعل مضارع فعل الشرط مبني للمجهول مجزوم بـ(إنْ)، **وصل**: نائب فاعل، وجواب الشرط محذوف وجوباً لدلالة ما قبله، والتقدير: إن يستطل وصل فغير أيّ يقتفي أياً، فالحذف نزر: الفاء: رابطة للجواب، **الحذف نزر**: مبتدأ وخبر، والجملة في محل جزم جوابٌ للشرط «إن» الثانية، **أبَوا**: فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو: في محل رفع فاعل، **جملة: (يختزل)** مع نائب الفاعل المستتر: صلة للموصول الحرفي (أن)، لا محل لها من الإعراب، وأن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب مفعولٌ به لـ(أبوا)، والتقدير: أبَوا الاختزال (أي: حذف صدر الصلة) إن صلح الباقي صلةً كاملة.

([3]) **إن**: حرف شرط جازم، **صلح**: فعل الشرط فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم، **الباقي**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، **وجواب الشرط**=

فـــي عَائِـــدٍ مُتّصِـــلٍ إنِ انْتَصَـــب

بفعـلٍ أو وصـفٍ كـ«مَـنْ نَرجُـو يَهـبْ»[1]

يعني: أن بعض العرب أعرب «أيّاً» مطلقاً؛ أي: وإن أضيف وحذف صدر صلتها، فيقول: «يعجبني أيُّهم قَائمٌ، ورأيت أيَّهم قائمٌ، ومررتُ بأيِّهم قائمٌ»[2]، وقد قُرئ: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ ﴾[3]؛ بالنصب، وروي:

فَسَلِّمْ على أيِّهِمْ أفضَلُ[4] بالجرّ.

١- وأشار بقوله: «وفي ذا الحذف... إلى آخره» إلى المواضع التي يُحذف فيها العائد على الموصول، وهو إما أن يكون مرفوعاً أو غيره.

=محذوف وجوباً لدلالة ما قبله عليه؛ أي: إن صلح الباقي لوصل؛ أبَوا أن تختزل، **الحذف**: مبتدأ، **كثير**: خبر، **منجلٍ**: خبر ثانٍ مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، والياء المذكورة للإشباع، **والجملة**: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(١) **في عائد**: جار ومجرور متعلق بـ(كثير)، **مَنْ**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ، **نرجو**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على آخره للثقل، والفاعل: ضميره مستتر وجوباً تقديره: نحن، **والجملة** لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: نرجوه، **يهب**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وسُكِّن للرويّ، والفاعل في محل رفع خبر للمبتدأ (مَن).

(٢) أي: كلها معربة بالحركات الظاهرة.

(٣) ارجع إلى الآية بتمامها (ص: ١٥٥) في الحاشية رقم (٢)، والشاهد هنا إعراب (أي) مفعولاً منصوباً بالفتحة.

(٤) مـرّ هـذا الشـاهد بـرقم (٣٤) في (ص: ١٥٦)، والشـاهد هنـا جـرّ الموصـول (أي) بـ(على) بكسرة ظاهرة.

فإن كان مرفوعاً لم يحذف إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[1] و ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[2]، فلا تقول: «جاءني اللذان قام»، ولا: «اللذان ضُربَ»؛ لرفع الأول بالفاعلية، والثاني بالنيابة، بل يقال: «قامَا وضُرِبا».

وأما المبتدأ فيحذف مع «أي» وإن لم تطل الصلة؛ كما تقدم من قولك: «يعجبني أيُّهم قائم» ونحوه، ولا يحذف صدر الصلة مع غير «أي» إلا إذا طالت الصلة[3]؛ نحو: «جاء الذي هو ضاربٌ زيداً»، فيجوز حذف «هو»،

([1]) الآية (٨٤) من سورة الزخرف، وتمامها: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ **والشاهد**: حذف العائد، وهو مبتدأ خبره مفرد.

الإعراب: ﴿هُوَ﴾: ضمير في محل رفع مبتدأ، ﴿ٱلَّذِى﴾: اسم موصول خبر، ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾: جار ومجرور متعلق بـ﴿إِلَٰهٌ﴾ على تأويله بمعبود، ﴿إِلَٰهٌ﴾: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو إله، **والجملة** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

([2]) الآية (٦٩) من سورة مريم، وهي مع التي قبلها: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴿٦٨﴾ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾. ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾: اللام: واقعة في جواب القسم، **ننزع**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل: نحن، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، **أيهم**: **أي**: اسم موصول مبني على الضم في محل نصبٍ مفعولٌ به، والهاء: مضاف إليه، والميم للجمع، ﴿أَشَدُّ﴾: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أشد، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وفي الآية **شاهدان**:

(أ) حذف العائد المرفوع إن كان مبتدأ وخبره مفرداً بعد «أي».

(ب) بناء (أي) الموصولة على الضم إذا أضيفت وحذف صدر صلتها.

([3]) تطول الصلة بما يزيد على المبتدأ والخبر من المعمولات؛ كالجار والمجرور، والمفعول به.

فتقول: «جاء الذي ضاربٌ زيداً»، ومنه قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً»؛ التقدير: «بالذي هو قائل لك سوءاً»، فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياساً نحو: «جاء الذي قائم»؛ التقدير: «جاء الذي هو قائم»، ومنه قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[1] في قراءة الرفع، والتقدير: «هو أحْسَنُ».

وقد جوّزوا في «لا سيّما زيد»[2] إذا رُفع (زيد) أن تكون «ما» موصولة، و«زيدٌ»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «لا سِيَّ الذي هو زيد»، فحذف العائد الذي هو المبتدأ- وهو قولك: هو- وجوباً، فهذا موضعٌ حُذِف فيه صدر الصلة مع غير «أي» وجوباً، ولم تطلب الصلة، وهو مقيس وليس بشاذ.

وأشار بقوله: «وأبوا أن يختزل إن صلح الباقي لوصل مكمل» إلى أن شرط حذف صدر الصلة ألا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة، كما إذا وقع بعده جملة نحو: «جاء الذي هو أبوه منطلق»، أو «هو ينطلق»، أو ظرف أو

---

(1) الأنعام (١٥٤) وتمام الآية: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾، **والشاهد** في الآية: حذف صدر الصلة التي لم تطل والموصول غير «أيّ»، وهو شاذ عند البصريين، جائز مقيس عن الكوفيين.

(2) يجري إعراب الوجه الذي أشار إليه الشارح كما يلي: **لا**: نافية للجنس تعمل عمل إنَّ، **سيّ** (بمعنى: مثل): اسمها منصوب بالفتحة، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، **زيد**: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: لا مثلَ الذي هو زيد، **وجملة المبتدأ والخبر** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ويعلل النحاة هذا الحذف بأن «سيما» نُزِّلت منزلة (إلا) الاستثنائية في مخالفة ما بعدها لما قبلها، فناسب ألا يصرح بعدها بجملة تامة؛ حملاً على «إلا» الاستثنائية.

جار ومجرور تامّان نحو: «جاء الذي هو عندك» أو «هو في الدار»، فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة، فلا تقول: «جاء الذي أبوه منطلق» تعني: «الذي هو أبوه منطلق»؛ لأن الكلام يتم دونه، فلا يُدرى أَحُذِفَ منه شيء أم لا؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة، ولا فرق في ذلك بين «أي» وغيرها، فلا تقول في «يُعجبني أيُّهم هو يقوم»: يعجبني أيُّهم يقوم؛ لأنه لا يُعلم الحذف.

ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذفَ وعدمَه لم يجز حذف العائد، وذلك كما إذا كان في الصلة ضميرٌ غيرُ ذلك الضمير المحذوف، صالحٌ لعوده على الموصول؛ نحو: «جاء الذي ضربته في داره»، فلا يجوز حذف الهاء من «ضربته»، فلا تقول: «جاء الذي ضربت في داره»؛ لأنه لا يعلم المحذوف.

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام، فإنه لم يبيّن أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف، سواء كان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسواء كان الموصول «أيّاً» أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع، وبغير «أيّ» من الموصولات؛ لأن كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يحذف مع «أيّ» ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة؛ كما تقدم؛ نحو: «جاء الذي هو أبوه منطلق، ويعجبني أيُّهم هو أبوه منطلق»، وكذلك المنصوب والمجرور نحو: «جاء الذي ضربته في داره[1]، ومررت بالذي مررت به في داره، ويعجبني أيُّهم ضربتُهُ في داره، ومررت بأيِّهم مررت به في داره».

٢- وأشار بقوله: «والحذف عندهم كثير منجلي... إلى آخره» إلى العائد المنصوب، **وشرط جواز حذفه: أن يكون:**

([1]) إذا حذفت الهاء لا يعلم هل جاء المضروب نفسه، أو آخر ضربته في بيت الذي جاء.

(أ) **متصلاً**.

(ب) **منصوباً بفعل تام أو بوصف** نحو: «جاء الذي ضربته، والذي أنا مُعْطِيكَهُ درهمٌ»[1]، فيجوز حذف الهاء من «ضربته»، فتقول: «جاء الذي ضربت»، ومنه قوله تعالى: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[3]؛ التقدير: «خلقته، وبعثه»، وكذلك يجوز حذف الهاء من «معطيكه» فتقول «الذي أنا معطيك درهم»، ومنه قوله:

٣٥- ما اللهُ مُوليكَ فَضْلٌ فاحمَدَنْهُ
فَما لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ[4]

---

[1] **الذي**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ، **أنا**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ثان، **معطي**: خبر للمبتدأ الثاني مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والكاف: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، من باب إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، والهاء: ضمير متصل في محل نصبٍ مفعولٌ به ثانٍ، **والجملة**: صلة للموصول لا محل لها من الإعراب، **درهم**: خبر للمبتدأ الأول، ويشترط في حذف العائد المتصل المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة الألف واللام؛ كقولنا: جاء الضاربه زيد، وذلك لأن اسمية (أل) خفيّة، وعود الضمير عليها دليل على اسميتها، فإذا حذف فات الدليل، والأصل التنصيص على الاسمية بوساطته، و(الضارب) في هذه الجملة: فاعل (جاء)، والهاء: في محل نصب مفعولٌ به لـ(الضارب)، و(زيد): فاعل لاسم الفاعل، والتقدير: جاء الذي ضربه زيد.

[2] المدثر آية (١١).

[3] الفرقان (٤١) والآية بتمامها: ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾.

[4] لم ينسب البيت لقائل معين.

تقديره: «الذي: الله موليكه، فضلٌ» فحذفت الهاء.

وكلام المصنف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل.

فإن كان الضمير منفصلاً لم يجز الحذف نحو: «جاء الذي إياهُ ضربت»، فلا يجوز حذف «إيّاه»[1]، وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلاً منصوباً بغير فعلٍ أو وصف؛ وهو الحرف؛ نحو: «جاء الذي إنّه منطلق»، فلا يجوز حذف الهاء، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلاً بفعل ناقص نحو: «جاء الذي كأنه زيد».

=**المعنى**: ما أسبغه الله عليك من نعمة يستحق الشكر، فاحمده على فضله إذ النفع والضرّ بيده ولا يملك أحد لأحد شيئاً.

الإعراب: **ما**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ، **والله**: مبتدأ ثان، **موليك**: مولي: خبر عن لفظ الجلالة مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والكاف: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، من إضافة اسم الفاعل على مفعوله، **والجملة** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: موليكه، **فضل**: خبر المبتدأ الأول، **فاحمدنه**: الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، والتقدير: إذا كان كذلك فاحمدنه، **احمد**: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل: أنت، والنون: للتوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والهاء: في محل نصب مفعولٌ به، **فما**: الفاء استئنافية (للتعليل)، **ما**: نافية، **لدى**: ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة للتعذر، متعلق بمحذوف خبر مقدم، **نفع**: مبتدأ مؤخر، والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (موليك) فقد حذف العائد المنصوب، والأصل: موليكه؛ لأنه ضمير متصل منصوب بوصف.

([1]) لأنه يلتبس إذا حذف بالضمير المتصل، فنفقد التخصيص أو الاهتمام المقصود بفصله.

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بَوصـفٍ خُفِضـاً

كَأنْتَ قـاضٍ بَعْـدَ أَمْـرٍ مِـنْ قَضَـى[1]

كـذا الـذي جُـرّ بمـا الموصـول   كـ: «مُرّ بالذي مَرَرْتُ فهوَ بَرّ»

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب؛ شرع في الكلام على المجرور، وهو إما أن يكون **مجروراً**:

(أ) **بالإضافة**.

(ب) **أو بالحرف**.

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يحذف إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال؛ نحو: «جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غداً»، فتقول: «جاء الذي أنا ضارِبٌ»؛ بحذف الهاء.

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يحذف نحو: «جاء الذي أنا غلامُهُ، أو: أنا مضروبُهُ، أو: أنا ضاربهُ أمس».

وأشار بقوله: «كأنت قاضٍ» إلى قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾[2] التقدير: «ما أنت قاضيه»، فحذفت الهاء، وكأن المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيّد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال.

---

(1) **كذاك**: الكاف حرف جر، **ذا**: اسم إشارة في محل جرٍّ بالكاف، متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف للخطاب، **حذف**: مبتدأ مؤخر مرفوع، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، **جملة خفض بوصف**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **قاضٍ**: خبر للمبتدأ (أنت) مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.

(2) قال تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نُّؤۡثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِي فَطَرَنَاۖ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ﴾ طه (٧٢).

وإن كان مجروراً بحرف فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرف مثله لفظاً ومعنىً، واتفق العامل فيهما مادةً؛ نحو: «مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنتَ مَارٌّ به»، فيجوز حذف الهاء فتقول: «مررتُ بالذي مررتَ»، قال الله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[1] أي: منه، وتقول: «مررتُ بالذي أنت مارٌّ»؛ أي: به، ومنه قوله:

٣٦- وقد كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سمراءَ حِقْبَةَ
فَبُحْ لاَنَ مِنْها بالذي أنت بائِحُ[2]

([1]) المؤمنون (٣٣) هي: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾.

([2]) البيت لعنترة بن شداد العبسي، حقبة: زمناً طويلاً، لان: أصله: الآن، فحذفت الهمزة التي بعد اللام، ونقلت حركتها (الفتحة) إليها، فصارت: «الان»، ثم حذفت همزة الوصل؛ لعدم الحاجة إليها، فصارت الكلمة: لان، (وقيل: لان: لغة في الآن).

المعنى: لقد أخفيت حبك لتلك الفتاة السمراء زمناً طويلاً، فبح الآن من أمر غرامك بما تحبّ.

الإعراب: **قد**: حرف تحقيق، **كنت**: كان الناقصة واسمها، **تخفي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على آخره للثقل، والفاعل أنت، **حب**: مفعول به، **سمراء**: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة، **والجملة** في محل نصب خبر لكان، **حقبة**: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(تخفي)، **لان**: ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب متعلق بـ(بُح)، (وبعضهم يجعله معرباً منصوباً بالفتحة)، **أنت بائح**: مبتدأ وخبر، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: أنت بائح به.

الشاهد فيه: الذي أنت بائح، فقد حذف العائد؛ لأنه مجرور بمثل الحرف الذي جُرَّ به الموصول، لفظاً ومعنى، واتفقا في مادة التعليق (بح بالذي أنت بائح به).

أي: أنت بائح به.

فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف نحو: «مررت بالذي غَضِبْتَ عليه»، فلا يجوز حذف «عليه»، وكذلك «مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتَ به على زيد»، فلا يجوز حذف «به» منه؛ لاختلاف معنى الحرفين؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية.

وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً نحو: «مررت بالذي فرحتَ به»، فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله المشار إليه بقوله: «كذا الذي جر بما الموصول جرّ»؛ أي: كذلك يحذف الضمير الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصول به؛ نحو: «مُرْ بالذي مررت فهو بَرّ»؛ أي: «بالذي مررت به»، فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها.



أسئلة ومناقشة

١- ماذا يقصد بجملة الصلة؟ اذكر شروطها بالتفصيل، ومثِّل لما تقول.

٢- تتنَوَّعُ صلة الموصول إلى جملة وشبه جملة، فَصِّلِ القول في هذه الأنواع، ومثِّل لكلٍّ منها.

٣- (أيُّ) الموصولة لها حالات، اذكرها بالتفصيل، وبيِّنْ متى تكون معربة ومتى تكون مبنية؟ مع التعليل والتمثيل.

٤- قال النحاة: «لا بدَّ للموصول الاسمي من صلة وعائد»، وضِّح ما المقصود بالعائد؟ وإلامَ يتنوَّع؟ مثِّل له بالتفصيل.

٥- ما شرط حذف العائد المرفوع؟ وهل من الحذف قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1] و﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[2] في قراءة الرفع؟ وما الفرق بينهما؟

٦- (يُحذف عائد الصلة المنصوب من الفعل أو الوصف)، اشرح هذه القضية، موضحاً شرط الحذف، مبيِّناً متى يقل؟ ومتى يكثر؟ ومتى يمتنع؟ ممثِّلاً لكل ما تقول.

٧- فصِّلِ القول في حذف العائد المجرور بالإضافة أو بالحرف، وبيِّن متى يجوز؟ ومتى يمتنع؟ ومثِّل لجميع ما تقول.



(1) آية ٦٩ سورة مريم.

(2) آية ١٥٤ سورة الأنعام.

تمريـنـات

١- قال تعالى: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾[1]، ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴾[2]، ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[3]، ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[4]، ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾[5]، ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾[6]، ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ﴾[7].

(أ) بيِّن في الآيات السابقة الاسم الموصول، وموقعه الإعرابي، وعائده.

(ب) عيِّن الصلة، واذكر نوعها.

(ج) استخرج من الآيات موصولاً حرفياً، واذكر صلته، وموقع المصدر.

٢- قال المتنبي:

أنا الذي نَظَرَ الأعمى إلى ... وأَسْمعتْ كلماتي مَنْ به صَمَمُ

(أ) في البيت اسمان موصولان، عيّنْهما، ثم اذكر موقعهما الإعرابي.

(ب) عيِّن صلة كلٍّ منهما، واذكر نوعها.

(ج) أين العائد في كلتا الجملتين؟

---

(1) آية ٩٦ سورة النحل.

(2) آية ١ سورة المؤمنون.

(3) آية ١ سورة الصف.

(4) آية ٣ سورة البقرة.

(5) آية ١١ سورة الحج.

(6) آية ١١ سورة المدثر.

(7) آية ١٠٩ سورة المائدة.

٣- كوِّن ثلاث جمل:

الأولى: تشتمل على اسم موصول يقع مفعولاً به، وعائد الصلة منصوب محذوف.

الثانية: تتضمن اسماً موصولاً يقع مبتدأ، وعائد الصلة معه مرفوع محذوف.

الثالثة: تتضمن موصولاً مجروراً بالحرف، عائده مجرور محذوف.

٤- كوِّن ثلاث جمل تشتمل كل منها على (أل) الموصولة، بحيث تكون صلتها في الأولى اسم فاعل، وفي الثانية صيغة مبالغة، وفي الثالثة صفة مشبهة.

٥- قال الشاعر:

لا تركَنَنَّ إلى الأمر الذي ركنتْ ... أبناءُ يَعْرُبَ حين اضطرَّها القدر

(أ) أعرب ما تحته خط من البيت.

(ب) ما نوع صلة الموصول في البيت؟ وأين العائد؟ وكيف صح حذفه؟

٦- قال الشاعر:

ماذا عليَّ وإن كنتمْ ذوي رحمي ... ألاَّ أحـبّكُمُ إن لـم تحبُّـوني

وقال آخر:

وقد زَعَمَتْ أنِّي تغيرتُ بعدها ... ومَنْ ذَا الّذي يا عَزُّ لا يتغيَّـرُ

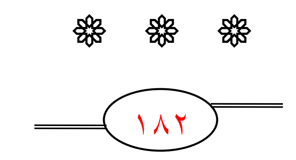
اقرأ البيتين، ثم أجب عما يأتي:

(أ) افرق بين كلمة (ذا) في البيتين معنىً وإعراباً، ولماذا؟

(ب) تضمن البيت الثاني موصولاً حرفياً، عيِّنه وبيِّنْ بمَ وُصل؟ وما موقع المصدر المؤول من الإعراب؟

(ج) في كلِّ بيتٍ من البيتين موصولٌ اسمي، عيِّنْه، ثم أعربه، وبيِّن نوع صلته وعائده.

❁ ❁ ❁



٥- المعرَّف بأداة التعريف

«ال» المعرِّفة:

«ألْ» حَرْفُ تَعْرِيف، أو «اللاَّمُ» فَقَط

فَـنَمَطٌ عَرَّفْـتَ قُـلْ فِيـهِ «الـنّمَطْ»

اختلف النحويّون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه، فقال الخليل: المعرِّف هو «ال»، وقال سيبويه: «هو اللام وحدها»، فالهمزة عند الخليل همزة قطع[1]، وعند سيبويه همزة وصل اجتُلِبَت للنطق بالسّاكن.

معاني «ال»:

و«الألف واللام» المعرّفة تكون:

(أ) **للعهد** كقولك: «لقيتُ رجلاً فأكرمت الرجل»، وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[2].

(ب) **ولاستغراق الجنس** نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[3]، وعلامتها: أن يصلح موضعها «كلّ».

(ج) **ولتعريف الحقيقة** نحو: «الرَّجلُ خيرٌ من المرأة»؛ أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

([1]) جُعلت هذه الهمزة -في رأي الخليل- همزة وصل في الاستعمال؛ لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرة الاستعمال.

([2]) قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ المزمل (١٥ و١٦).

([3]) العصر (٢).

و«النّمَط»: ضرب من البُسُط، والجمع: أنْماط؛ مثل: سَبَب وأسباب، والنمط أيضاً: الجماعة من الناس الذي أمرهم واحد، كذا قاله الجوهريّ.

«ال» الزائدة:

وقَـدْ تُـزَادُ لاَزِمـاً كـ: «الـلاتِ ... والآنَ، والّـذينَ، ثـم الـلاتِ»

ولاضــطِرَارٍ كــ: «بَنَــاتِ الأَوْبَــرِ» ... كَذَا و«طِبْتَ النفسَ» يا قيسُ السّرِي[1]

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي **زائدة**، وهي -في زيادتها- على **قسمين**:

(أ) **لازمة**. (ب) **وغير لازمة**.

ثم مثّل للزائدة اللازمة بـ: «اللات»[2]؛ وهي: اسم صنم كان بمكة، وبـ: «الآن»؛ وهو: ظرف زمان مبنيّ على الفتح، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه؛ فذهب قوم إلى أنها لتعريف الحضور؛ كما في قولك: «مررت بهذا الرجل»؛ لأن قولك: «الآن» بمعنى: هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قوم -منهم المصنف- إلى أنها زائدة، وهو مبنيٌّ لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

ومثّل أيضاً بـ: «الذينَ واللاتِ»، والمراد بهما: ما دخل عليه «ال» من الموصولات، وهو مبني على أنَّ تعريف الموصول بالصلة، فتكون الألف واللام

---

(1) **لاضطرار**: جار ومجرور متعلق بـ(تزاد)، **الأوبر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، **طبت**: فعل وفاعل، **النفس**: تمييز منصوب بالفتحة، **قيس**: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب، **السري**: نعت لـ(قيس) مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل.

(2) معرّف بالعلمية، ولا يجتمع في الكلمة معرِّفان، فاعتبرت «ال» زائدة.

زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنف، وذهب قوم إلى أنّ تعريف الموصول بـ«ال» إن كانت فيه نحو: «الذي»، فإن لم تكن فيه فَبِنِيّتها نحو: «مَنْ، وما»، إلا «أيّاً» فإنها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حذفها في قراءة من قرأ: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[1] فلا يدلّ على أنها زائدة، إذ يُحتمل أن تكون حُذِفَت شذوذاً وإن كانت معرِّفة، كما حذفت من قولهم: «سَلامُ عَلَيْكُم» من غير تنوين؛ يريدون: «السلام عليكم».

وأمّا الزائدة غير اللازمة[2] فهي الداخلة –اضطراراً– على العلم في قولهم في «بَنَات أَوْبَرَ» عَلَمٌ لضرب من الكمأة: «بَنَات الأوْبَر»، ومنه قوله:

٣٧- ولَقَد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقِلا

وَلَقَـدْ نهيتُـكَ عـن بَنَـاتِ الأوْبَـرِ[3]

([1]) فاتحة الكتاب (٧).

([2]) **اللازمة**: هي المصاحبة للاسم لا تنفك عنه؛ كالمصاحبة لبعض أسماء الموصول والإشارة التي مرت، أو التي في عَلَم قارنت وضعه كالسموءَل، أما **غير اللازمة**: فهي العارضة، وهي إما عارضة خاصة بالضرورة؛ كما جاءت في الشاهدين، أو عارضة مجوِّزة للمح الأصل؛ كما سيأتي.

([3]) البيت لا يعرف قائله، جنيتك: جنيت لك، أكمؤ: جمع كَمْء؛ بزنة فَلْس، وعساقل: جمع عُسقول، وأصلها: عساقيل، فحذفت الياء ضرورة، وهي الكمأة البيضاء الكبيرة، بنات أوبر: مفردها: ابن أوبر: علم على نوعٍ رديء من الكمأة، لونه كلون التراب، وهو صغير سيء الطعم.

المعنى: لقد جنيت لك أفضلَ ما في الأرض من الكمأة، وقد نهيتك عن السيئ الرديء منها.=

والأصل: «بنات أوبر»، فزيدت الألف واللام، وزعم المبرد أنّ «بنات أوبر» ليس بعَلَم، فالألِف واللام -عنده- غير زائدة.

ومنه: الداخلة -اضطراراً- على التمييز؛ كقوله:

٣٨- رَأَيْتُكَ لمَّا أنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وطِبْتَ النّفسَ يا قَيْسُ عن عَمرو[1]

=**الإعراب: ولقد: الواو**: بحسب ما قبلها، اللام: ابتدائية للتوكيد، **قد**: حرف تحقيق، **جنيتك**: فعل وفاعل ومفعول أول، **أكمؤاً**: مفعول ثانٍ منصوب، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، (ويمكن أن نقول في إعراب لام (لقد): اللام واقعة في جواب قسم مقدر، وجملة: جنيتك: جواب القسم لا محل لها من الإعراب)، **لقد نهيتك**: كإعراب (لقد جنيتك) السابق، **عن بنات**: جار ومجرور متعلق بـ(نهى)، **الأوبر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «بنات الأوبر»، فقد زاد فيه «ال» للضرورة، وهو في الأصل عَلَم على نوعٍ من الكمأة، والعلم لا تدخله (ال)؛ فراراً من اجتماع معرِّفين.

([1]) البيت للشاعر رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود اليشكري، وعمرو صديقٌ حميم لقيس، قتله قوم الشاعر، فأمعن قيس بالوعيد وإصراره على الطلب بثأر صديقه.

المعنى: لقد أفزعك ما رأيت من مضائنا وإقدامنا، فطابت نفسك عن مقتل صديقك، وصرفت وجهك عن المعركة.

الإعراب: رأيتك: رأيت: فعل وفاعل، والكاف: ضمير متصل في محل نصبٍ مفعولٌ به، **لمَّا**: متضمنة معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالجواب «صددت»، **أن**: زائدة، **صددت**: فعل وفاعل، **النفس**: تمييز منصوب، **يا**: أداة نداء: **قيس**: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب، **عن عمرو**: جار ومجرور متعلق بالفعل (طبت)، **جملة: عرفت**: في محل جرٍّ بإضافة الظرف= =إليها،

والأصل: «وطبت نفساً»، فزاد الألف واللام، وهذا بناءً على أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفةً، فالألف واللام عندهم غير زائدة، وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله: «كبنات الأوبر»، وقوله: «وطبت النفس يا قيس السّري».

وَبَعضُ الاعْلام عَلَيه دَخَلا   لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْه نُقِلا[1]

كـ: «الفضل والحَارِثِ وَالنُّعْمانِ»   فَـذِكْرُ ذَا وَحَذْفُـهُ سِـيّانِ[2]

ذكر المصنف -فيما تقدم- أن الألف واللام تكون مُعَرِّفة وتكون زائدة، وقد تقدّم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة،

جملة صددت: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب، **جملة طبت**: معطوفة على جواب الشرط لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (طبت النفس) فقد أدخل «ال» على التمييز للضرورة؛ وهو واجب التنكير في رأي البصريين.

(1) **دخل**: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «ال»، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ: (بعض)، **وجملة (نقل)** في آخر البيت مع نائب الفاعل المستتر في محل نصب خبر لـ(كان)، **وجملة كان مع معموليها**: صلة للموصول «ما» لا محل لها من الإعراب.

(2) **فذكر**: الفاء: استئنافية، **ذكر**: مبتدأ مرفوع بالضمة، **ذا**: اسم إشارة في محل جرٍّ مضاف إليه، **وحذفه**: الواو: حرف عطف، **حذف**: معطوف على (ذكر)، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **سيّان**: خبر مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

والمراد بها: الداخلة على ما سمّي به من الأعلام المنقولةِ مما يَصلح دخول «ال» عليه؛ كقولك في (حسن): «الحَسَن»، وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة؛ كقولك في (فضل): «الفضل»، وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر؛ كقولك في (نعمان): «النعمان»، وهو في الأصل من أسماء الدم، فيجوز دخولُ «ال» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفُها نظراً إلى الحال.

وأشار بقوله: «للمح ما قد كان عنه نقلا»: إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها.

وحاصله: أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنّه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه؛ أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك؛ كقولك: «الحارث» نظراً إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل؛ وهو أنه يعيش ويحرث، وكذا كل ما دلّ على معنىً وهو مما يوصف به في الجملة؛ كفضل ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرتَ إلى كونه علَماً؛ لم تُدخل الألف واللام، بل تقول: «فضل وحارث ونعمان»، فدخول الألف واللام أفاد معنىً لا يستفاد بدونهما، فليستا بزائدتين، خلافاً لمن زعم ذلك، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء؛ كما هو ظاهر كلام المصنّف، بل الحذف والإثبات يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما: **وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يلمح لم يؤتَ بهما**[1].

---

(1) **الأرجح أنهما زائدتان**، ولو كانت إرادة التفاؤل كافيةً لدخول «ال»؛ لجاز أن ندخلها على الأعلام المنقولة كلها، وليس الأمر كذلك، قال ابن هشام: «والباب كله سماعي، فلا يجوز في نحو: «محمد وصالح ومعروف»؛ أي: لا يجوز أن نقول: «المحمد والصالح والمعروف».

العَلَم بالغلبة:

وَقَــدْ يَصِــيرُ عَلَمــاً بالغَلَبَــةْ
مُضَافٌ أو مَصْحوبُ «ال» كالعَقَبَةْ[1]

وحَذْفَ «ال» ذي –إن تُنَادِ أو تُضِفْ–
أَوْجِبْ، وفي غَيْرِهِما قَدْ تَنْحذِف[2]

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة نحو: «المدينة، والكتاب»، فإنَّ حقّهما الصدقُ على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبتْ «المدينة» على مدينة الرسول ﷺ، و«الكتاب» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنهما إذا أُطلِقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة نحو: «يا صَعِقُ» في «الصَّعِق»[3]، و«هذه مدينة الرسول ﷺ»، وقد تحذف من

([1]) **يصير**: فعل مضارع ناقص، **عَلَماً**: خبر (يصير) تقدم على اسمها، **مضافٌ**: اسم (يصير) مؤخر.

([2]) **حذفَ**: مفعول به مقدم للفعل (أوجب)، «**ال**» (قصد لفظه): مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة، منع من ظهورها سكونُ البناء الأصليّ، **ذي**: اسم إشارة مبنيّ على السكون في محل جر صفة لـ(ال)، **إن**: حرف شرط جازم، **تناد**: فعل مضارع مجزوم بإن لأنه فعل الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل: أنت، **أوجب**: فعل أمر مبنيّ على السكون، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **والجملة** استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجواب شرط (إن) محذوف دل عليه (أوجب).

([3]) الصَّعِق: اسم لكل من رُمي بصاعقة، ثم غلب على خويلد بن نفيل، وقد كان يطعم الناس بتهامة، فَسَفَت الريح في أوعية طعامه، فسبّها، فأصيب بصاعقة، فسمي الصَّعِق.

غيرهما شذوذاً، سُمِعَ من كلامهم: «هذا عيُّوقُ طالعاً»[1]، والأصل: «العيّوق»، وهو اسم نجم.

وقد يكون العَلَم بالغلبة أيضاً مضافاً كـ: «ابن عمر، وابن عبّاس، وابن مسعود» فإنه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم[2] وإن كان حقّه الصدق عليهم، لكنْ غلب على هؤلاء حتى إنه إذا أطلق «ابن عمر» لا يفهم منه غير «عبد الله»، وكذا «ابن عباس»، و«ابن مسعود» رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه لا في نداء ولا في غيره؛ نحو: «يا بن عمر».



([1]) عيُّوق: على وزن فيعول بمعنى: فاعل؛ أي: عائق، وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران، زعموا أن نجم الدبران يطلب الثريا، ولكن هذا النجم يعوقه عن إدراكها، ودليل عَلَميته مجيء الحال منه.

([2]) أي من أولاد عمر وعباس ومسعود.

أسئلة ومناقشة

١- تأتي (ال) المعرّفة لمعانٍ، ما هذه المعاني؟ اذكرها ومثِّلْ لكلٍّ منها.

٢- اذكر أقسام (ال) الزائدة، ثم اذكر الفرق بين الزائدة اللازمة وغير اللازمة، مع التمثيل لكل ما تقول.

٣- ماذا يقصد النحاة بـ(ال) التي للمح الأصل؟ وما الأصل المنقول عنه؟ وما الغرض من (ال) هذه؟ مثِّل لما تقول.

٤- اشرح معنى (ال) التي للغلبة، وعلامَ تدخل؟ ومتى يصح حذفها؟ وضِّح ذلك بالأمثلة.



تمرينـات

١- ما نوع (ال) في الكلمات الآتية:

النجم، الأعشى، اللاَّتي، الذين، الكتاب، النابغة، المعتز، المدينة، المصحف، الرشيد، العبّاس، الرَّسول، الفيصَلُ.

٢- كوِّن جملتين مفيدتين لكل مما يأتي:

(أل) الجنسية، (أل) العهدية، (أل) التي للمح الأصل، (أل) الزائدة اللازمة وغير اللازمة.

٣- ميِّز أنواع (أل) فيما يأتي:

(أ) قال تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾[1]، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّـٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾[2]، ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا ۚ﴾[3].

(ب) لَمّا أراد المأمونُ أن يُوَلِّي رجلاً القضاء وُصفَ له يحيى بن أكثم، فاستحضره، فرآه دميمَ الخِلقَة، فاحتقره، فَفَطِنَ يحيى لذلك، فقال: يا أمير المؤمنين؛ سَلْني إن كان القصدُ عِلْمِي، فسأَله فأَجابه، فقلَّده القضاء.

٤- قال شوقي يصف أسباب المجد:

([1]) آية ٢٨ سورة النساء.

([2]) الآيتان ١٩، ٢٠ سورة النجم.

([3]) آية ٣ سورة المائدة.

وليس الخلدُ مرتبةً تُلَقّى وتؤخَذُ من شِفاهِ الجاهلينا

ولكنْ منتهى هِممٍ كبارٍ إذا ذهبت مصادرُها بقينا

وَسِرُّ العبقرية حين يسري فينتظمُ الصنائعَ والفنونا

وآثارُ الرجالِ إذَا تناهت إلى التاريخ خير الحاكمينا

(أ) بيِّن أنواع (أل) فيما ورد في هذا النص من كلمات.

(ب) أعرب ما تحته خط من النص.

(ج) ما أسباب المجد كما يراها شوقي؟ وهل لك إضافةٌ إليها؟



قسما المبتدأ:

مُبْتَدَأ: «زيد»، و«عَاذِرٌ» خَبَرْ
إنْ قُلْتَ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ»(١)

وأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، والثاني فَاعِلٌ اغنى في: «أسَارٍ
وقسْ، وكاستِفْهامٍ النّفْيُ، وَقَدْ يجوز نحو: «فَائِزٌ أُولُو

ذكر المصنف أنّ **المبتدأ على قسمين:**

(أ) **مبتدأ له خبر.**

(ب) **ومبتدأ له فاعل سدّ مَسَدَّ الخبر.**

---

(١) **إن**: حرف شرط جازم، **قلت**: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة في محل جزمٍ بـ(إن) الشرطية، والتاء: في محل رفع فاعل، **من**: اسم موصول في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل (عاذر)، **جملة زيد عاذر من اعتذر**: في محل نصبٍ مقولُ القول، **جملة اعتذر**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إن قلت...؛ فزيد: مبتدأ، وعاذر: خبر.

(٢) **أسار**: الهمزة للاستفهام، سار: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، **ذان**: اسم إشارة فاعل لـ(سار) سدّ مسد الخبر مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى (أو فاعل مبنيّ على الألف في محل رفع فاعل).

(٣) **فائز**: مبتدأ مرفوع، **أولو**: فاعل لـ(فائز) أغنى عن الخبر، مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، **الرشد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسُكِّن للرويّ.

فمثال الأول: «زيدٌ عاذرٌ من اعتذر»، والمراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يذكر في القسم الثاني، فـ«زيدٌ»: مبتدأ، و«عاذرٌ»: خبره، و«مَن اعتذر»: مفعول لـ(عاذر).

ومثال الثاني: «أسَارٍ ذانِ؟» فـ« الهمزة»: للاستفهام، و«سارٍ»: مبتدأ، و«ذان»: فاعل سدّ مسدّ الخبر، ويقاس على هذا ما كان مثله؛ وهو: كل وصفٍ اعتمد على استفهام أو نفي؛ نحو: «أقائم الزيدان؟ وما قائم الزيدان»[1]- فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش- ورَفَعَ[2] فاعلاً ظاهراً كما مثّل، أو ضميراً منفصلاً نحو: «أقائم أنتما؟»، وتمَّ[3] الكلام به، فإن لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو: «أقائم أبواه زيد؟»، فـ«زيد»: مبتدأ مؤخر، و«قائم»: خبره مقدم، و«أبواه»: فاعل بـ(قائم)، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ؛ إذ لا يقال: «أقائم أبواه» فيتمَّ الكلام.

وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً، فلا يقال في: «ما زيدٌ قائم ولا قاعد»: إنَّ «قاعداً» مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر؛ لأنه ليس بمنفصل، على أنّ في المسألة خلافاً.

ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف -كما مثّل- أو بالاسم نحو: «كيف جالسٌ العُمَران؟»[4] وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف

([1]) **الزيدان**: فاعل سدّ مسد الخبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

([2]) **الواو**: حرف عطف، وَ«**رَفَع**» معطوف على: (اعتمد على استفهام أو نفي).

([3]) **تمّ**: معطوف على (اعتمد) أيضاً.

([4]) **كيف**: اسم استفهام في محل نصب حال من (العمران)، **جالس**: مبتدأ، **العمران**: فاعل سدّ مسدّ الخبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

-كما مثل- أو بالفعل؛ كقولك: «ليس قائم الزيدان»، فـ«ليس»: فعل ماض ناقص، و«قائم»: اسمه، و«الزيدان»: فاعل سدّ مسدَّ خبر (ليس)، وتقول: «غيرُ قائم الزيدان»، فـ«غير»: مبتدأ، و«قائم»: مخفوض بالإضافة، و«الزيدان»: فاعل بـ(قائم) سدّ مسد خبر (غير)؛ لأن المعنى: «ما قائم الزيدان»، فعومل: «غير قائم» معاملة: «ما قائم»، ومنه قوله:

٣٩- غَيرُ لاَهٍ عِدَاكَ فاطَّرِحِ اللهْـ
ـوَ ولا تَغْتَــرر بعــارِضِ سِــلْمِ[١]

فـ: «غير» مبتدأ، و«لاهٍ»: مخفوض بالإضافة، و«عداك»: فاعل بـ(لاهٍ) سدّ مسدّ خبر (غير)، ومثله قوله:

([١]) لم ينسب البيت لقائل معيّن، اللاهي هنا بمعنى الغافل، اطرحْ: اترك، السَّلِم: بفتح السين وكسرها: الموادعة والمهادنة.

المعنى: كن حذراً، واترك اللهو جانباً، ولا تغتر بسلم عارض، فإن أعداءك ليسوا في غفلة بل يتربصون للإيقاع بك.

الإعراب: **غير**: مبتدأ مرفوع، **لاهٍ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، **عداك**: **عِدى**: فاعل سد مسدّ الخبر مرفوع بالضمة المقدرة على آخره للتعذر، والكاف: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة، **فاطرح**: الفاء استئنافية، **اطرح**: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **جملة غير لاه عداك**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **جملة فاطرح اللهو**: استئنافية لا محل لها من الإعراب، **جملة لا تغترر**: معطوفة على الاستئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «غير لاه عداك»، فقد جاء المرفوع بعد الوصف المعتمد على النفي فاعلاً سدَّ مسدّ الخبر، وغير لاه: بمنزلة: ما لاهٍ.

٤٠- غيرُ مَأسوفٍ عَلى زَمَنٍ   يَنْقَضِــي بــالهَمّ والحَــزَنِ[1]

ف: «غيرُ»: مبتدأ، و«مأسوفٍ»: مخفوض بالإضافة، و«على زَمَنٍ»: جار ومجرور في موضع رفع بـ(مأسوف) لنيابته مناب الفاعل، وقد سدّ مسدّ خبر (غير).

وقد سأل أبا[2] الفتح بن جنّي ولدهُ عن إعراب هذا البيت، فارتبك في إعرابه.

ومذهب البصريين -إلا الأخفش- **أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام**، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا: «قائم الزيدان»، فـ«قائم» مبتدأ، و«الزيدان»: فاعل سد مسدّ الخبر؛ وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «وقد يجوز نحو: فائزٌ أولو الرَّشَد»؛ أي: وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، وزعم المصنف أنّ سيبويه يجيز ذلك على ضعف، ومما ورد منه قوله:

---

(1) البيت للشاعر العباسي أبي نواس الحسن بن هانئ، وهو ممن لا يستشهد بكلامه، وإنما ورد البيت للتمثيل لا للاستشهاد.

المعنى: ليس هذا الزمان المترع بالهموم الزاخر بالأحزان جديراً بالأسف والأسى.

الإعراب: **جملة (ينقضي)** في محل جرٍّ صفة لـ(زمن).

التمثيل به: قوله: (غير مأسوف على زمن) فقد أتى بالجار والمجرور في موضع رفع نائب فاعل لاسم المفعول المعتمد على النفي، سدّ مسدّ الخبر، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فهما بمنزلة: ما مأسوفٌ.

(2) قال الخضري في حاشيته: في نسخٍ بالواو، فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلاً، فليحرر.

٤١- فخيرٌ نحن عندَ الناس منكم

إذا الـدَّاعي المُثَـوِّبُ قـال: يـا لا[١]

فـ«خير»: مبتدأ، و«نحن»: فاعل سدّ مسدّ الخبر، ولم يسبِق «خير» نفي ولا استفهام، وجُعِلَ من هذا قولُه:

٤٢- خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً

مَقَالَـةَ لِهبـيٍّ إذا الطَّيْـرُ مَـرَّتِ[٢]

---

(١) البيت لزهير بن مسعود الضّبي، ويروى مكان الناس: «البأس»، الداعي المثوب الذي يصيح مستغيثاً مستصرخاً، يالا: أصلها يا لفلان.

المعنى: يفخر الشاعر على خصومه بأنه وقومه خير وأكرم مكانة عند الناس إذا ضربتهم الأمور واستصرخهم الخائفون.

الإعراب: **خير:** مبتدأ، **نحن:** ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع فاعل لـ(خير) سدّ مسدّ الخبر، **عند:** ظرف مكان منصوب متعلق بـ(خير)، **الناس:** مضاف إليه، **إذا:** ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجواب الشرط المحذوف لدلالة ما قبله عليه، **الداعي:** فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إذا قال الداعي، **والجملة** في محل جر بإضافة الظرف إليها، وجواب الشرط محذوف، تقديره: إذا قال الداعي... فخير نحن... **يا لا:** **يا:** أداة نداء واستغاثة، اللام حرف جر، والمنادى المستغاث به محذوف، تقديره: يا لَفلاَنٍ، وهو مجرور باللام، متعلق بفعل محذوف، **وجملة النداء:** في محل نصب مقول للقول، **وجملة (قال)** مع الفاعل المستتر: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد في قوله: (خير نحن)، فقد جاء المبتدأ وصفاً رافعاً لفاعل سدّ مَسَدَّ الخبر دون اعتماد على نفي أو استفهام، وذلك مذهب الكوفيين.

(٢) البيت لبعض الطائيين، بنو لهب: حي من الأزد اشتهروا بزجر الطير وعيافته؛ (أي: الاعتبار بأسماء الطيور ومساقطها، فيتفاءل المرء أو يتشاءم).=

فـ«خبير»: مبتدأ، و«بنو لهب»: فاعل سدّ مسدّ الخبر.

أحوال الوصف مع مرفوعه:

وَالثّـانِ: مُبْتَـدا، وذَا الوصـفُ: خَبَـرْ

إن فـي سِـوَى الإفْـرَادِ طِبْقـاً اسـتَقَرّ

الوصف مع الفاعل إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنيةً أو جمعاً، أو لا يتطابقا، **وهو قسمان: ممنوع وجائز.**

١ – فإن تطابقا إفراداً نحو «أَقَائِم زَيْدٌ» جاز فيه وَجْهَانِ:

=**المعنى:** إذا مرت الطير استمع إلى ما يقول اللهبي في شأنها، فإنهم بذلك عالمون ذوو خبرة.

الإعراب: **خبير**: مبتدأ، **بنو**: فاعل سدّ مسدّ الخبر مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، **لهب**: مضاف إليه، **فلا**: **الفاء**: استئنافية، **لا**: ناهية جازمة، **تك**: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفاً، واسمه: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، **ملغياً**: خبر (تك) منصوب، **مقالة**: مفعول به لاسم الفاعل (ملغياً)، **الطيرُ**: فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور، والتقدير: مرّت بالطير، **والجملة**: في محل جرٍّ بالإضافة، **وجملة** (**مرَّ**) الثاني مع الفاعل المستتر: تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وجواب (إذا) محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: إذا مرت الطير فلا تك ملغياً...

الشاهد فيه: قوله: (خبير بنو لهب) فقد استشهد به الكوفيون على جواز اكتفاء المبتدأ الوصف بمرفوعه دون اعتمادٍ على نفي أو استفهام، ويرده البصريون بأن «خبير» خبر مقدم، و«بنو» مبتدأ مؤخر، وجاز الإخبار عن الجمع بالمفرد؛ لأنه على زنة المصدر «فعيل كصهيل»، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾.

أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر.

والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخراً، ويكون الوصف خبراً مقدماً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[1]، فيجوز أن يكون ﴿أَرَاغِبٌ﴾ مبتدأ، و﴿أَنتَ﴾: فاعل سدّ مسدّ الخبر، ويحتمل أن يكون ﴿أَنتَ﴾: مبتدأ مؤخراً، و﴿أَرَاغِبٌ﴾ خبراً مقدماً.

والأوّل -في هذه الآية- **أولى**[2]؛ لأن قوله: ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ معمول لـ(راغب)، فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبيّ؛ لأن ﴿أَنتَ﴾ على هذا التعبير فاعل لـ«راغب»، فليس بأجنبي منه، وأمّا على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن ﴿أَنتَ﴾ أجنبي من «راغب» على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ، فليس لـ«راغب» عمل فيه؛ لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

٢- وإن تطابقا تثنيةً نحو: «أقائمان الزيدان»، أو جمعاً نحو: «أقائمونَ الزيدونَ»؛ فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مُقَدَّم، وهذا معنى قول المصنف: «والثان مبتدا وذا الوصف خبر..» إلى آخر البيت؛ أي: والثاني

---

(1) مريم (٤٦) والآية بكاملها: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾.

(2) يجوز الوجهان في أصل المسألة، أما في هذه الآية الكريمة فلا يجوز إلا وجه واحد؛ وهو جعل الوصف مبتدأ والضمير فاعلاً سدّ مسدّ الخبر؛ للمانع الذي بسطه الشارح، والذي يمنع أن يكون الوصف خبراً مقدماً والضمير ﴿أَنتَ﴾ مبتدأ مؤخراً، فقوله: «أولى» هنا بمعنى: «واجب»؛ للسبب الذي فصّله؛ وهو الذي يؤدي إلى الفصل بين العامل (راغب) ومعموله ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ بأجنبي؛ وهو ﴿أَنتَ﴾.

-وهو ما بعد الوصف- مبتدأ، والوصف خبر عنه مقدم عليه إن تطابقا في غير الإفراد؛ وهو التثنية والجمع، هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «أكلوني البراغيث»[1] أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

٣- وإن لم يتطابقا -وهو قسمان: ممتنع وجائز، كما تقدم، فمثال الممتنع: «أقائمان زيد؟» و«أقائمون زيد؟»؛ فهذا التركيب غير صحيح، ومثال الجائز: «أقائم الزيدان؟» و«أقائم الزيدون؟»، وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر[2].

العامل في المبتدأ والخبر:

وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بالابتِدا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بالمبتدا

مذهب سيبويه وجمهور البصريين: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في المبتدأ معنوي؛ وهو: كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، واحترز «بغير الزائدة» من مثل: «بحسبِكَ دِرْهَمٌ »، فـ(بحسبك): مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم

---

(1) حكوا هذه اللغة عن طيئ، وبعضهم حكاها عن أزد شنوءة، وذهبوا في إعرابها **ثلاثة مذاهب**:

(أ) (البراغيث): فاعل (أكل)، والواو: حرف دال على الجماعة.

(ب) الواو: في محل رفع فاعل، و(البراغيثُ): بدل منها.

(ج) الواو: فاعل، والجملة: في محل رفعٍ خبرٌ مقدم، و(البراغيث): مبتدأ مؤخر، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً في باب الفاعل.

(2) لو عكسنا لأخبرنا بالمفرد (قائم) عن المثنى أو الجمع (الزيدان أو الزيدون)، وهذا ممتنع؛ لأن المطابقة بين المبتدأ والخبر واجبة.

يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز «بشبهها» من مثل: «رُبَّ رجلٍ قائمٌ»، فـ«رجل»: مبتدأ، و«قائم»: خبره، ويدلّ على ذلك رفع المعطوف عليه نحو: «ربَّ رجلٍ قائمٌ وامرأةٌ».

والعامل في الخبر لفظي؛ وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله، وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنويّ.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وقيل: تَرَافَعَا، ومعناه: أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر.

وأعدلُ هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهو الأول، وهذا الخلاف مما لا طائل تحته.

تعريف الخبر:

والخَبَرُ: الجُزءُ المُتِمُّ الفائِدَةْ   كـ: «اللهُ بَرٌّ، والأيادي شاهَدَةْ»

عَرّف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة، ويَردُ عليه الفاعل نحو: «قام زيدٌ»، فإنه يصدق على «زيد» أنه الجزء المتم الفائدة.

وقيل في تعريفه: «إنه الجزء المنتظِمُ منه مع المبتدأ جملة»[1]، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة، بل ينتظم منه مع الفعل جملة.

وخلاصة هذا: أنه عَرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرَّف دون غيره.

---

(1) أدقّ من هذا أن يقال: **الخبر**: «**هو الجزء المتمّ الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور**»، فيخرج بذلك فاعل الفعل، وفاعل الوصف المغني عن الخبر.

أنواع الخبر:

ومُفْـــرَداً يـــأتي، ويـــأتي جُمْلَـــةْ
حَاوِيَـةً مَعْنَـى الـذي سِـيقَتْ لَـهْ[١]

وَإنْ تَكُـــنْ إيـــاه مَعْنًـــى اكتَفَـــى
بها، كَ: «نُطْقِي: اللهُ حَسْبِي» وكفى[٢]

ينقسم الخبر إلى: مفرد وجملة[٣]، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأما الجملة فإمّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا.

---

(١) **مفرداً**: حال من فاعل (يأتي) الأول، **جملةً**: حال من فاعل (يأتي) الثاني، **حاوية**: نعت لـ(جملة)، **معنى**: مفعول به لـ(حاوية) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، **الذي**: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، **وجملة سيقت له**: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول.

(٢) **تكن**: فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بـ(إنْ)، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هي» يعود إلى الجملة، **إياه**: **إيا**: ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب خبر (تكن)، والهاء: حرف دال على الغائب، **معنى**: تمييز منصوب بالفتحة المقدرة على آخره للتعذر، **اكتفى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر، في محل جزم جواب للشرط، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، **والجملة** لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط جازم غير مقترنة بالفاء، وقد أعرب الشارح المثال الذي أتى به ابن مالك.

(٣) **المفرد**: ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة، فيشمل المثنى والجمع، والجملة يشترط فيها لتصلح خبراً ثلاثة شروط:

(أ) وجود الرابط الذي يربطها بالمبتدأ.

(ب) ألا تكون ندائية.

(ج) ألا تكون مصدرة بـ(بل) أو (لكن) أو (حتى)، وقد أجمع النحاة على ذلك.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا معنى قوله: «حاوية معنى الذي سيقت له».

والرابط إمّا:

(أ) **ضمير يرجع إلى المبتدأ** نحو: «زيد قام أبوه»، وقد يكون مقدَّراً نحو: «السّمْنُ مَنَوان بدرهم»، التقدير: منوان منه بدرهم[1].

(ب) **أو إشارة إلى المبتدأ** كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[2] في قراءة من رفع (اللباس).

(ج) **أو تكرار المبتدأ بلفظه**: وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾[3]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[4]، وقد

([1]) منوان: مفرده (منا) كعصا، وهو مكيال أو وزن، **السمن**: مبتدأ أول: **منوان**: مبتدأ ثانٍ مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وقد قدر جار ومجرور هو (منه) بمحذوف صفة لـ(منوان)، والتقدير: منوان كائنان منه، وهذا الوصف هو الذي سوّغ الابتداء بالنكرة، **بدرهم**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ الثاني، **والجملة**: في محل رفعٍ خبرٌ للمبتدأ الأوّل.

([2]) من قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ الأعراف (٥).

والاستشهاد يتم باعتبار **لباس**: مبتدأ أول، **ذلك**: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ثانٍ، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب، **خير**: خبر للمبتدأ الثاني، **والجملة** خبر للمبتدأ الأول، والرابط هو الإشارة على المبتدأ بـ«ذلك».

([3]) الحاقة (١، ٢)، **والحاقة**: مبتدأ أول، **ما**: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثانٍ، **الحاقة**: خبره، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ الأول.

([4]) القارعة (١، ٢) إعرابها كالإعراب السابق في: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾.

يستعمل في غيرها كقولك: «زيدٌ ما زَيْدٌ».

(د) **أو عموم يدخل تحته المبتدأ** نحو: «زيدٌ نِعْمَ الرجل»[1].

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، وهذا معنى قوله: «وإن تكن...» إلى آخر البيت؛ أي: وإن تكن الجملة إياه -أي: المبتدأ- في المعنى اكتُفي بها عن الرابط؛ كقولك: «نطقي الله حسبي»، فـ: «نطقي»: مبتدأ، والاسم الكريم: مبتدأ ثانٍ، و«حسبي»: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره: خبر عن المبتدأ الأول، واستغني عن الرابط؛ لأن قولك: «الله حسبي» هو معنى «نطقي»، وكذلك «قولي: لا إله إلا الله».

الخبر المفرد:

والمفـرَدُ الجَامِـدُ فَـارِغٌ، وَإِنْ   يُشْتَقَّ فَهوَ ذُو ضَميرٍ مُسْتَكِن[2]

تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة، وأما المفرد فإما أن يكون جامداً أو مشتقاً.

فإن كان جامداً فذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير نحو: «زيد أخوك»، وذهب الكسائي والرُّمّاني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير

---

(1) **زيد**: مبتدأ، **نعم**: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، **والرجل**: فاعل، **والجملة** في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط هو «العموم»، لأن الأرجح في (ال) التي في الفاعل (الرجل) إفادتها الاستغراق فتشمل زيداً وغيره، وإذا اعتبرت عهدية فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه.

(2) **يشتقّ**: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن بالسكون، وحرّك بالفتح للخفَة ودفعاً لالتقاء الساكنين، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى المفرد، **فهو**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، **هو**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **ذو**: خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، **والجملة** في محل جزم جواب الشرط.

عندهم: «زيد أخوك هو»، وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق أو لا، فإن تضمن معناه نحو: «زيد أسد» -أي: شجاع- تحمّل، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير، كما مُثِّل.

وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو: «زيدٌ قائمٌ»؛ أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً، وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل[1]؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، فأمّا ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات؛ فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة نحو: «مفتاح»، فإنه مشتق من «الفَتْح»، ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مفتاح» لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وقُصِد به الزمان أو المكان كـ: «مرمى»، فإنه مشتق من الرمي، ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مَرْمى زيد» تريد: مكان رميه أو زمان رميه؛ كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه.

وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً، فإن رفعه لم يتحمل ضميراً، وذلك نحو: «زيد قائم غلاماه»، فـ: «غلاماه» مرفوع بـ(قائم)، فلا يتحمل ضميراً.

وحاصل ما ذكره المصنف: أنّ الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمّل ضميراً عند البصريين إلا إنْ أُوِّل بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجرى الفعل نحو: «زيد منطلق»؛ أي: هو، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً؛ نحو: «هذا مِفْتَاحٌ»، و«هذا مَرْمَى زَيْدٍ».

---

(1) أي: إذا كان عاملاً عمل الفعل، ومن المعلوم أن اسمي الزمان والمكان واسم الآلة من المشتقات الصرفية التي لا تعمل عمل الفعل، فلا يستتر فيها ضمير.

وأَبْرِزَنْــهُ مُطْلَقــاً حَيْــثُ تَــلاَ مَـا لَـيْس مَعْنَـاهُ لَـهُ مُحَصّـلا[1]

إذا جرى الخبر المشتق على مَن هو له استتر الضمير فيه نحو: «زيد قائم»؛ أي: هو، فلو أتيت بعد المشتق بـ: «هو» ونحوه وأبرزته فقلت: «زيد قائم هو»؛ فقد **جوَّز سيبويه فيه وجهين:**

أحدهما: أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر في «قائم».

والثاني: أن يكون فاعلاً بـ«قائم»، هذا إذا جرى على مَنْ هو له.

فإن جرى على غير من هو له -وهو المراد بهذا البيت- وجب إبراز الضمير، سواء أُمِن اللبس أو لم يُؤمَن، فمثال ما أُمِن فيه اللَّبس: «زيدٌ هند ضارِبُها هو»[2]، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير: «زيدٌ عمرو ضَارِبُه هو»، فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: «وأبرزنه مطلقاً»، أي: سواء أُمِن اللبس أو لم يؤمَن.

---

(1) **أبرزنه: أبرز**: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل: أنت، والنون: للتوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والهاء: مفعول به في محل نصب، **مطلقاً**: حال من الضمير الهاء، **حيث**: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ(أبرز)، **تلا**: فعل ماض، وفاعله هو، **ما**: اسم موصول في محل نصبٍ مفعولٌ به، **معناه**: اسم ليس مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر، والهاء: في محل جر بالإضافة، **له**: جار ومجرور متعلق بـ(محصلا)، خبر (ليس) منصوب، **جملة (تلا) مع فاعله**: في محل جرٍّ بالإضافة، **جملة (ليس) مع معموليها**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(2) **زيد**: مبتدأ أوّل، **هند**: مبتدأ ثانٍ، **ضارب**: خبر عن (هند)، **هو**: في محل رفع فاعل لـ(ضارب)، فالمراد بالوصف: الخبر، وقد وصف به هنا: «هند»، وهي مؤنثة، و(هو) مذكر؛ ولذا وجب إبراز الضمير؛ دليلاً على أن الوصف قد جرى على غير من هو له، فيتبين بذلك أن الموصوف الحقيقي بفعل الضرب هو زيد.

وأمّا الكوفيّون فقالوا: إن أُمِن اللبس جاز الأمران؛ كالمثال الأوّل، وهو: «زيدٌ هند ضَارِبها هو»، فإن شئت أتيت بـ«هو»، وإن شئت لم تأتِ، وإن خيف اللبس وجب الإبراز؛ كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأتِ بالضمير فقلت: «زيد عمرو ضاربه»؛ لاحتملَ أن يكون فاعل الضرب زيداً، وأن يكون عمراً، فلما أتيت بالضمير فقلت: «زيد عمرو ضاربه هو» تعيّن أن يكون زيد هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين؛ ولهذا قال: «وأبرزنه مطلقاً»، يعني: سواء خيف اللبس أو لم يُخَف، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن ذلك قول الشاعر:

٤٣- قَوْمِي ذُرَا الجدِ بَانُوها وقد عَلِمَتْ

بِكُنْهِ ذلك عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ[1]

([1]) لم ينسب إلى قائل معين، ذرا: مفردها ذروة؛ وهي من كل شيء أعلاه، بانون: جمع بانٍ، وهو اسم فاعل من بنى، كُنْه: حقيقة.

المعنى: بنى قومي صروحاً للمجد رفيعة، وقد علم بذلك أبناء عدنان وقحطان من العرب.

الإعراب: **قومي**: مبتدأ أول مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، **ذرا**: مبتدأ ثان مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، **بانوها**: خبر للمبتدأ الثاني مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، وحُذفتِ النون للإضافة، **وها**: ضمير متصل في محل جرٍّ مضافٌ إليه، **والجملة** في محل رفعٍ خبراً للمبتدأ الأول (قومي).

الشاهد فيه: قوله: (بانوها) فقد أجرى الوصف على غير ما هو له (ذرا)، ولم يبرز الضمير؛ لأمن اللبس؛ لأن الذرا مبنية لا بانية، ولو أبرز على الفصحى لقال: «بانيها هم» أو «بانوها هم» على لغة (أكلوني البراغيث)، والإبراز مذهب البصريين، وعدمه إن أمن اللبس مذهب الكوفيين، كما وضّح الشارح.

التقدير: «بانوها هم»، فحذف الضمير لأمن اللبس.

الخبر شبه الجملة:

وَأَخْبَـــرُوا بظَــرْفٍ أو بحـــرف جَـــرْ

نَاوينَ معنى «كَائنٍ» أوِ «استَقَرّ»[1]

تقدم أن الخبر يكون مفرداً ويكون جملة، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: «زيد عندك» و«زيد في الدار»[2]، فكلٌّ منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وأجاز قوم -منهم المصنف- أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً؛ نحو: «كائن» أو «استقر»، فإن قدرت «كائناً» كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدّرت «استقرّ» كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلف النحويون في هذا:

(أ) فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاًّ منهما يتعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل؛ التقدير: «زيد كائنٌ عندك، أو مستقر عندك أو في الدار»، وقد نُسِب هذا لسيبويه.

---

(1) **أخبروا**: فعل ماض مبنيّ على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل مبني على السكون في محل رفع، **ناوين**: حال من الفاعل (الواو) منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، **معنى**: مفعول به لاسم الفاعل (ناوين) منصوب بالفتحة المقدرة على آخره للتعذر.

(2) يشترط في الظرف والجار والمجرور ليكونا خبرين أن يكونا تامين؛ أي: أن يفهم متعلقهما بمجرد ذكرهما كالمثالين، فلا يجوز أن نقول: «زيد بك» أو «زيد مكاناً»؛ لأن المتعلق بغير واضح.

(**ب**) وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلاًّ منهما متعلق بمحذوف هو فعل؛ التقدير: «زيد استقرّ أو يستقر عندك»، ونسب هذا على جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضاً.

(**ج**) وقيل: يجوز أن يُجْعَلا من قبيل المفرد، فيكون المقدر «مستقراً» ونحوه، وأن يُجْعَلا من قبيل الجملة فيكون التقدير: «استقرّ» ونحوه، وهذا ظاهر قول المصنف: «ناوين معنى كائن أو استقر».

(**د**) وذهب أبو بكر بن السرّاج إلى أن كلاًّ من الظرف والمجرور قسمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهبَ تلميذهُ أبو عليّ الفارسي في «الشيرازيّات».

والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صُرّح به شذوذاً كقوله:

٤٤- لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاَكَ عَزَّ، وإن يَهُنْ
فأنتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ[1]

([1]) لم ينسب هذا البيت إلى قائل مُعيّن، مولاك: لها معانٍ كثيرة منها: السيد، والعبد، والمعين، والحليف، يهن: يروى مبنياً للمعلوم من هان يهون، ومبنياً للمجهول من أهان يُهين الرباعي، بحبوحة الدار وغيرها: وسطها، الهون: المذلة.

الإعراب: **لك**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **العزّ**: مبتدأ مؤخر، **مولاك**: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وتقديره: إن عزّ مولاك، وهو فعل الشرط، **مولاك**: **مولى**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والكاف: في محل جرٍّ بالإضافة، **عزّ**: فعل ماض، وفاعله: هو، **والجملة** مفسِّرة لا محل لها من الإعراب، **وإن**: **الواو**: عاطفة، **إن**: حرف شرط جازم، **يهن**: فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً= =تقديره: هو، يعود

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً؛ كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة؛ نحو: «مررت برجل عندك، أو في الدار»[1]، أو حالاً نحو: «مررت بزيد عندك، أو في الدار»[2]، أو صلة نحو: «جاء الذي عندك، أو في الدار»، لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً، التقدير: «جاء الذي استقرّ عندك، أو في الدار»، وأمّا الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.

وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرا عَن جُثّةٍ، وإن يُفِدْ فَأخْبِرَا[3]

ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة نحو: «زيد عندك»، وعن المعنى نحو: «القتالُ عندك»، وأمّا ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ(في)

إلى: (مولاك)، **فأنت**: الفاء: رابطة الجواب الشرط، **أنت**: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، **لدى**: ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على آخره للتعذر، متعلق بـ(كائن)، **بحبوحة**: مضاف إليه، **الهون**: مضاف إليه، **كائن**: خبر المبتدأ (أنت)، **جملة لك العز**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، جواب شرط (إن) الأولى محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إن عزَّ مولاك فلك العزّ، **جملة**: **فأنت**.. **كائن**: في محل جزم جواب لشرط (إن) الثانية.

الشاهد فيه: قوله: «كائن» حيث صرّح بمتعلّق الظرف (لدى) شذوذاً؛ لأن المتعلّق إذا كان كوناً عاماً وجب عند الجمهور حذفه.

(1) الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ(رجل)؛ أي: برجل كائنٍ عندك في الدار.

(2) الظرف والجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة من (زيد)؛ أي: بزيد موجوداً عندك أو في الدار.

(3) **فأخبرا**: الفاء واقعة في جواب الشرط، **أخبرا**: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً: حرف لا محل لها من الإعراب، **والجملة** في محل جزم جواب للشرط.

نحو: «القتالُ يومَ الجمعة» أو «في يوم الجمعة»، ولا يقع خبراً عن الجثة[1]، قال المصنف: إلا إذا أفاد كقولهم: «الليلة الهلالُ، والرُّطَبُ شَهْرَي ربيع»، فإن لم يُفد لم يقع خبراً عن الجثة نحو: «زيد اليوم»، وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنّف.

وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً، فإن جاء شيء من ذلك يؤوّل نحو قولهم: «الليلة الهلالُ، والرُّطَبُ شَهْرَي ربيع»؛ التقدير: طلوعُ الهلالِ الليلةَ، ووجودُ الرُّطَب شهري ربيع، هذا مذهب جمهور البصريين.

وذهب قوم -منهم المصنف- إلى جواز ذلك من غير شذوذ، لكن بشرط أن يفيد[2] كقولك: «نحن في يوم طيب، وفي شهر كذا»، وإلى هذا أشار بقوله: «وإن يُفد فأخبرا»، فإن لم يفد امتنع نحو: «زيد يوم الجمعة».

مسوِّغات الابتداء بالنكرة:

وَلاَ يَجُوزُ الابتِدَا بِالنّكِرَةْ
مَا لَمْ تُفِدْ كَـ: «عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةْ»[3]
وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ، فَمَا خِلٌّ لَنَا

([1]) أسماء المعاني أفعال وحركات، ولا بد لها من زمان، فإن أخبر عنها بأسماء الزمان أفاد هذا الإخبار، أما أسماء الذات (أي: الجثة) فهي لا تنفك عن الزمان، ونسبتها إليها واحدة، فالإخبار عنها بالزمان لا يفيد؛ كأن نقول: زيد اليوم، وسعد غداً، إلا إذا أفاد كما فصل ذلك الشارح.

([2]) تحصل الفائدة بالإضافة نحو: نحن في شهر شوّال، أو بالوصف نحو: نحن في يوم مشرق، وقد أشعر مثالا الشارح بذلك.

([3]) **ما**: مصدرية ظرفية، **عند**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر مقدم، **زيد**: مضاف إليه، **نمرة**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، وسُكِّن للرويّ، (والنمرة: نوع من الكساء المخطط يلبسه الأعراب).

وَرَجُـــلٌ مِـــنَ الكـــرَامِ عِنْـــدَنَا[1]

وَرَغْبَــةٌ فــي الخَيْــرِ خَيْــرٌ، وَعَمَــلْ

بِــرٍّ يَــزِينُ، وَلْـيُقَسْ مَـا لَـمْ يُقَـلْ[2]

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف، منها ستة:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها وهو كظرف أو جار ومجرور[3]؛ نحو: «في الدار رجل»، و«عند زيد نَمِرَةٌ»، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور لم يجز نحو: «قائم رجل».

---

(1) **فتى**: مبتدأ، **فيكم**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، **ما**: نافية مهملة، **خِلّ**: مبتدأ، **لنا**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، **رجل**: مبتدأ، **من الكرام**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(رجل)، **عندنا**: ظرف متعلق بمحذوف خبر، **ونا**: في محل جرٍّ بالإضافة.

(2) **رغبة**: مبتدأ، **في الخير**: جار ومجرور متعلق بـ(رغبة)، **خير**: خبر المبتدأ، **عمل**: مبتدأ، **وخبره جملة**: (يزين) مع الفاعل المستتر، **ليقس**: اللام لام الأمر، **يقس**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم باللام وعلامة جزمه السكون، **ما**: اسم موصول في محل رفع نائب فاعل، **لم**: حرف جازم، **يقل**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بالسكون، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، **والجملة**: صلة للموصول لا محل لها من الإعراب.

(3) بشرط كونهما مختصين؛ أي: أن يكون المجرور أو ما يضاف إليه الظرف مما يجوز الابتداء به، فلا يجوز أن نقول: في دارٍ رجل، أو عند رجلٍ مالٌ؛ لعدم الفائدة.

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام[1] نحو: «هل فتى فيكم؟».

الثالث: أن يتقدم عليها نفي[2] نحو: «ما خلٌّ لنا».

الرابع: أن توصف نحو: «رَجُلٌ من الكرام عندنا»[3].

الخامس: أن تكون عاملة نحو: «رَغْبَةٌ في الخير خيرٌ».

السادس: أن تكون مضافة نحو: «عَمَلُ برٍّ يَزين».

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنّف إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً وأكثر من ذلك، فذكر هذه الستة المذكورة.

والسابع: أن تكون شرطاً نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه»[4].

الثامن: أن تكون جواباً نحو أن يقال: «مَنْ عندك؟» فتقول: «رجلٌ»؛ التقدير: «رَجُلٌ عندي».

---

(1) لأن النكرة في حيز الاستفهام تفيد العموم، فالاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب، فكأن السؤال عمَّ جميع الأفراد، فأفاد العموم الحقيقي.

(2) النكرة في حيز النفي تفيد العموم أيضاً، وإذا عمت شملت أفراد الجنس، فأشبهت المعرّف بأل الاستغراقية.

(3) على أن يكون الوصف مفيداً التخصيص، فلا يجوز أن نقول: رجل من الناس عندنا، والوصف قد يكون مفهوماً من لفظ النكرة كالمصغر مثل: رجيل في الدار، وكالنكرة الدالة على التعجب مثل: ما أكرم العرب! أي: شيء عظيم جعل العرب كراماً.

(4) **من**: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، **يقم**: فعل الشرط فعل مضارع مجزوم، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (مَنْ)، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ (مَنْ)، **أقم**: فعل مضارع مجزوم بـ(من) على أنه جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، **معه**: **مع**: ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ(أقم)، والهاء في محل جرٍّ بالإضافة.

التاسع: أن تكون عامة نحو: «كلٌّ يموت».

العاشر: أن يُقصد بها التنويع كقوله:

٤٥- فأقبلتُ زحفاً على الركبتين فَثَـوْبٌ لَبِسْـتُ وَثَـوْبٌ أَجُـرّ[1]

فقوله: «ثوب»: مبتدأ، و«لبست»: خبره، وكذلك: «ثوب أجرّ».

الحادي عشر: أن تكون دعاء نحو: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾[2].

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب نحو: «ما أحسن زيداً»[3].

---

(١) البيت لامرئ القيس، وفي رواية: فثوب نسيت.

المعنى: أقبلت أزحف على ركبتيّ لألقى من أحب، وقد شغل قلبي الحب، فلبست ثوباً، وسحبت آخر؛ لأخفي آثاري.

الإعراب: أقبلت: فعل وفاعل، **زحفاً**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، (ويمكن أن يعرب حالاً من التاء؛ أي: أقبلت زاحفاً)، **ثوب**: مبتدأ، وخبره جملة (لبست)، **وثوب**: مبتدأ وخبره جملة: (أجرّ).

الشاهد فيه: قوله «ثوب.. وثوب» فقد وقع المبتدأ نكرة في الموضعين؛ لأنه قصد به التنويع، فكأنه قال: أثوابي أنواع؛ فمنها نوع لبسته، ومنها نوع أجرّه...، وقد تعرب جملتا: لبست وأجرّ في محل رفع صفتين للمبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من أثوابي ثوب ملبوس، وثوب مجرور، أو الجملتان خبران، وهناك نعت محذوف، والتقدير: فثوب لي...

(٢) الصافّات (١٣٠).

(٣) **ما**: نكرة تامة بمعنى: شيء، في محل رفع مبتدأ، **أحسن**: فعل ماض جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: هو، خلافاً للأصل، يعود إلى (ما)، **زيداً**: مفعول به منصوب بالفتحة، **وجملة: أحسن زيداً**: في محل رفعٍ خبر للمبتدأ «ما».

الثالث عشر: أن تكون خلفاً من موصوف نحو: «مُؤْمِنٌ خير من كافر».

الرابع عشر: أن تكون مصغرة نحو: «رُجَيْلٌ عندنا»؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره: «رجل حقير عندنا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور نحو: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب[1]، وشيء جاء بك»، التقدير: «ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ، وما جاء بك إلا شيء» على أحد القولين، والقول الثاني: أن التقدير: «شر عظيم أهرّ ذا ناب، وشيء عظيم جاء بك»، فيكون داخلاً في قسم ما جاز الابتداء به؛ لكونه موصوفاً؛ لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً ومقدراً، وهو ههنا مقدّر.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال كقوله:

٤٦- سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَد أَضَاء فَمُذْ بَدَا

مُحَيّاكَ أخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ[2]

([1]) هرّ الكلب: صات دون نباح، وأهرّ الكلبّ: جعله يهرّ، ومنه المثل: «شر أَهَرَّ ذا ناب» يُضرب في ظهور أمارات الشر، وذا الناب: الكلب.

الإعراب: أهرّ: فعل ماض، وفاعله (هو) يعود إلى (شر)، **ذا**: مفعول به لـ(أهرّ) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **ناب**: مضاف إليه، **وجملة (أهر)**: في محل رفعٍ خبرٌ للمبتدأ.

([2]) البيت لا يُعلم قائله، سرينا: سرنا ليلاً.

المعنى: سرنا في الليل ونور النجوم يتلألأ، حتى إذا بدت طلعتك المشرقة طغت بأنوارها على كل كوكب مشرق.

الإعراب: سرينا: فعل وفاعل، **ونجم**: **الواو**: حالية، **نجم**: مبتدأ، **جملة قد أضاء**: في محل رفع خبر للمبتدأ، **وجملة المبتدأ والخبر** في محل نصب على الحال، **فمذ**: الفاء عاطفة، **مذ**: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ(أخفى)، **بدا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر، **محياك**: فاعل مرفوع بالضمة=

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة نحو: «زيْدٌ ورَجُلٌ قائمانِ».

الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف نحو: «تميميٌّ ورجلٌ في الدار».

التاسع عشر: أن يعطف عليها موصوف نحو: «رَجُلٌ وامرأةٌ طويلَةٌ في الدار».

العشرون: أن تكون مبهمةً كقول امرئ القيس:

٤٧- مُرَسّعَةٌ بَيْنَ أَرْساغِهِ بِهِ عَسَمٌ يبتغي أَرْنَبَا[1]

=المقدرة على آخره للتعذر، والكاف: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **أخفى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر للتعذر، **ضوء**: فاعل مرفوع، والهاء: في محل جرٍّ بإضافة الظرف إليها.

الشاهد فيه: ونجم: فقد جاء المبتدأ نكرةً بعد واو الحال، والمدار في التسويغ النكرة في صدر الجملة الحالية.

([1]) البيت من قصيدة لامرئ القيس ينصح فيها لأخته ألا تنكح شخصاً من أولئك الحمقى، مرسعة: تميمة تعلق مخافة العطب، أرساغ: جمع رسغ؛ وهو طرف الساعد، عَسَم: اعوجاج في الرسغ ينتج عن تصلب في المفصل، وطلبه للأرنب دون غيره لما كان العرب يزعمون من أنّ الجنّ تجتنب الأرنب، فمن علّق في رجله كعبها لم يصبه أذى سحر، ولم يقربه جن.

المعنى: لا تتزوجي هذا الأحمق الجبان الذي أغرق نفسه بالتمائم في يديه ورجليه، وألحَّ في طلب الأرانب يتخذ كعوبها حرزاً يصونه.

الإعراب: مرسعة: مبتدأ، **بين**: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، **به**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **عسم**: مبتدأ مؤخر، **والجمل كلها** في محل رفع صفة لـ(بوهةً) في البيت السابق؛ وهو قوله:

أيا هند لا تنكحي بوهةً عليه عقيقته أحسبا

والبوهة: الرجل الضعيف الطائش.

الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا» كقوله:

٤٨- لولا اصطِبَارٌ لأوْدَى كلُّ ذي مِقَة

لمَّا استَقَلَّتْ مَطايَاهُنَّ للظّعَنِ[1]

=**الشاهد فيه:** قوله: «مرسعة» فقد جاء المبتدأ نكرة، وسوّغ ذلك قصد الشاعر إبهامها تحقيراً للموصوف في كونه يحتمي بأدنى تميمة.

(1) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن، أودى: هلك، مقة: حب، استقلت: نهضت، المطايا: أراد بها الإبل، الظعن: الرحيل.

المعنى: لولا التجمل وأخذ النفس بالصبر لهلك كل محب أسفاً عند فراقه لأحبته.

الإعراب: **لولا**: حرف امتناع لوجود، **اصطبار**: مبتدأ مرفوع، خبره محذوف وجوباً تقديره: موجود، **لأودى**: اللام: واقعة في جواب لولا، **أودى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر، **كُلُّ**: فاعل مرفوع، **ذي**: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، **مقة**: مضاف إليه، **والجملة**: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب، **لمَّا**: حينية متضمنة معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بجواب الشرط، **استقلت**: فعل ماض، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، **مطاياهُنّ**، **مطايا**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على آخره للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جرٍّ بالإضافة، والنون: علامة النسوة، **للظعن**: جار ومجرور متعلق بـ(استقلّت)، **والجملة** في محل جرٍّ بإضافة (لما) إليها، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لما استقلت المطايا للظعن تحمَّل المحبُّون بالصبر.

الشاهد فيه: «اصطبار» فقد جاء المبتدأ نكرة بعد (لولا)، وسوّغ ذلك شبه ما بعد (لولا) بما بعد النفي، لأن (لولا) تقتضي انتفاء جوابها لوجود شرطها، ففيها نفي في الجملة.

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباط»[1].

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لام الابتداء نحو: «لَرَجُلٌ قائمٌ».

الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كم» الخبرية نحو قوله:

٤٩- كم عَمّةٌ لَكَ يَا جريرُ وخالةٌ

فَدْعاءُ قد حَلَبَتْ عَليَّ عِشَارِي[2]

---

[1] العير: الحمار، الرباط: ما تشد به الدابة؛ أي: إن ذهب حمار فهناك غيره، وهو مَثَل يضرب للرضا بالواقع الحاضر وترك الغائب.

والشاهد فيه: «فعير» فقد أتى المبتدأ نكرة بعد فاء الجزاء، وقد جعل ابن هشام في «المغني» المسوِّغ وصفاً مقدَّراً؛ أي: فعير آخر في الرباط.

[2] البيت للفرزدق يهجو جريراً، فدعاء: أصابها الفَدَع؛ وهو اعوجاج الأصابع أو زيغ في القدم؛ لكثرة الحلب والسعي وراء الإبل، والعشار: مفردها عُشَراء؛ (بضم العين وفتح الشين)؛ وهي الناقة التي مضى على حملها عشرة أشهر، وهي كالنفساء من النساء.

المعنى: يفتخر الفرزدق على جرير بأنهم السادة، فعمّات جرير وخالاته كم من مرة سعت وراء إبل الفرزدق لتحلبها، وقد أثر الحلب وطول السعي وراء الإبل في أيديها وأرجلها.

الإعراب: كم: خبرية مبنية على السكون في محل نصبٍ مفعولٌ مطلق، أو في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(حلبت)، وتمييزها محذوف، والتقدير: حلبت كم حلبة أو كم وقت، **عمة**: مبتدأ مرفوع، **لك**: جار ومجرور متعلق بصفة محذوفة لـ(عمة)، **وخالة**: معطوف على عمة، **فدعاء**: صفة لـ(خالة) مرفوعة، ويقدر لـ(عمة) نظيرها، **قد**: حرف تحقيق، **حلبت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، **عليّ**: على: حرف جر، والياء: ضمير متصل في محل جرٍّ بـ(على) متعلق بـ(حلبت)، **عشاري**: مفعول به= =منصوب بالفتحة المقدرة على

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيّف وثلاثين موضوعاً، وما لم أذكره منها أسقطته؛ لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح[1].

تقديم الخبر جوازاً:

والأصْلُ في الأخْبَارِ أنْ تُؤخَّرا وَجَوَّزوا التقديمَ إذْ لاَ ضَـرَرا[2]

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأنَّ الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لَبْسٌ أو نحوه على ما سيبيَّن؛ نحو: «قائم زيد، وقامَ أبُوهُ زَيْدٌ، وأبُوهُ مُنطَلِقٌ زَيْدٌ، وفي

ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **وجملة حلبت**: في محل رفع خبر للمبتدأ، **وجملة المبتدأ والخبر**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: «عمة وخالة» على رواية الرفع، فقد جاء المبتدأ نكرة بعد (كم) الخبرية، وقد يكون الوصف بالجار والمجرور «لك» هو المسوّغ، وقد روي البيت بجرّ (عمة) و(خالة)، فتكون: **كم**: خبرية مبتدأ، **وعمةٍ**: تمييز لها مجرور بالإضافة، كما روي بنصب (عمة) و(خالة)، فتكون: **كم**: استفهامية: مبتدأ، **وعمة**: تمييز لها منصوب، **وجملة**: (حلبت علي عشاري) في محل رفع خبر في الأحوال الثلاث.

([1]) أكثر هذه المواضع يمكن ردّه إلى ما ذكره ابن مالك في ألفيته.

([2]) **الأصل**: مبتدأ، **أن**: مصدرية ناصبة، **تؤخرا**: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ(أن)، والألف للإطلاق، **و(أن)** وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر للمبتدأ، والتقدير: الأصل في الأخبار التأخير، **وجوزوا**: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، **إذ**: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ(جوزوا)، **لا**: نافية للجنس تعمل عمل «إنَّ»، **ضرر**: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف تقديره: لا ضرر كائن، **والجملة**: في محل جرٍّ بإضافة الظرف إليها.

الدَّارِ زَيْدٌ، وعِنْدَك عَمْرو[1]»، وقد وقع في كلام بعضهم أنّ مذهب الكوفيين منع تقدّم الخبر الجائز التأخير عند البصريين، وفيه نظر، فإنَّ بعضهم نقل الإجماع –من البصريين والكوفيين– على جواز: «في داره زيد»، فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح.

هكذا قال بعضهم، وفيه بحث[2]، نعم منع الكوفيّون التقديم في مثل: «زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ قامَ أبُوهُ، وزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ»، والحق الجواز؛ إذ لا مانع من

([1]) في الأمثلة أتى بالصور المختلفة للخبر، فهو مفرد، وجملة فعلية، وجملة اسمية، وجار ومجرور، وظرف، على الترتيب، و«زيد» فيها كلها: مبتدأ مؤخر، وكذلك «عمرو»، وما قبلها خبر.

([2]) في عبارة الشارح التواء وغموض، ويمكن أن يبسط الموضوع على الشكل التالي:

(أ) **أجاز البصريون تقديم الخبر في مثل الأمثلة المذكورة**، وذكر بعضهم أن الكوفيين يمنعون منعاً مطلقاً هذا التقديم الجائز، وهذا النقل عن إطلاق الكوفيين المنع هو المقصود بقوله: وفيه نظر للسبب الذي يلي.

(ب) **نقل بعضهم عن البصريين والكوفيين الإجماع على جواز التقديم في** مثل قوله: (في داره زيد)، **وتجويز الكوفيين ذلك دليلٌ على خطأ الذين نقلوا عنهم المنع،** غير أن نقل الإجماع عنهم في جواز اعتبار المتأخر في قولنا: (في داره زيد) مبتدأً هو الذي أشار إليه بقوله: (وفيه بحث)؛ لأن بعضهم يمنع، ويعرب (زيد) فاعلاً بالجار والمجرور، وبعضهم يجيز التقديم إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ لاتساعهم فيهما ما لا يُتّسع في غيرهما، فاعتراضه إذن على نقل الإجماع عن الكوفيين في ذلك.

(ج) قوله: «نعم» استدراك على ما يوهمه تجويز بعضهم التقديم للخبر وهو ظرف أو جار ومجرور من جواز تقديم غيره؛ كالأمثلة التي ساقها الشارح بعد ذلك والخبر فيها مفرد وجملة.

ذلكَ، وإليه أشار بقوله: «وجَوَّزوا التقديمَ إذ لا ضَرَرَ»، فتقول: «قائم زيد»[1]، ومنه قولهم: «مَشْنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ»[2]، فـ«مَنْ»: مبتدأ، و«مشنوء»: خبر مقدم.

و«قام أبوه زَيْدٌ»، ومنه قولهم:

٥٠- قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتُ وَاجِدَه

وَبَاتَ مُنْتَشِباً فِي بُرثُنِ الأَسَدِ[3]

([1]) **قائم**: خبر مقدم، **زيد**: مبتدأ مؤخر، **والكوفيون يعربون**: **قائم**: مبتدأ، **زيد**: فاعل سدّ مسدّ الخبر؛ لأنهم لا يشترطون اعتماد الوصف على النفي أو الاستفهام.

([2]) **مشنوء**: مبغوض وزناً ومعنًى، و«مَنْ» على مذهب الكوفيين: اسم موصول في محل رفع نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر.

([3]) البيت لحسان بن ثابت شاعر الرسول عليه الصلاة والسلام من قصيدة يفتخر فيها، ثكلت: فقدت ولدها، منتشباً: عالقاً، برثن الأسد: البرثن من الأسد كالأصبع من الإنسان.

المعنى: إنَّ من يناصبني العداء تثكله أُمّه إن لقيته، ويطرح قتيلاً في الصحارى ليغدو فريسة لبراثن الأسود.

الإعراب: **قد**: حرف تحقيق، **ثكلت**: فعل ماض، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، **أمّه**: فاعل مرفوع، والهاء ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **مَنْ**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر، **وخبره**: جملة (ثكلت أمه) المتقدمة، **كنت**: كانت الناقصة مع اسمها، **واجده**: خبر كان، والهاء في محل جرٍّ بالإضافة، **والجملة** لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول، **وبات**: **الواو**: عاطفة، **بات**: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى «مَنْ» **منتشباً**: خبر (بات) منصوب، **في برثن**: جار ومجرور متعلق بـ(منتشباً)، **الأسد**: مضاف إليه، **والجملة** معطوفة على جملة (ثكلت أُمّه) في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: «قد ثكلت أمّه مَنْ..» فقد قدّم الخبر الجملة على المبتدأ «من»، وعود الضمير من الخبر المتقدم إلى المبتدأ المتأخر جائز؛ لأنه عود إلى متقدمٍ في الرتبة وإن كان متأخراً في اللفظ.

فـ«مَنْ كنت واجده» مبتدأ مؤخر، و«قد ثكلت أمّه»: خبر مقدم.

و«أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ»[1]، ومنه قوله:

٥١- إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ
أبُـوهُ، ولاَ كَانَـتْ كُلَيْـبٌ تُصـاهِرُه[2]

فـ«أبوهُ»: مبتدأ، و«أمّه من محارب»: خبر مقدم.

([1]) **أبوه منطلق:** مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ المؤخر (زيد).

([2]) البيت للفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك، ومحارب وكليب: قبيلتان ينتمي إلى الثانية منهما جرير بن عطية.

المعنى: تطير بنا مطايانا إلى ملك كريم المنبت لا تنتمي أمه إلى قبيلة محارب، ولا تبلغ كليب أن تصاهره.

الإعراب: **إلى ملك**: جار ومجرور متعلق بالفعل (أسوق) في بيت سابق، **ما**: نافية، **أمّه**: مبتدأ مرفوع بالضمة، والهاء: في محل جر بالإضافة، **من محارب**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، **والجملة** في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ (أبوه)، **أبوه**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، والهاء: في محل جرٍ بالإضافة، **وجملة المبتدأ والخبر** في محل جرٍّ صفة لـ(ملك)، **ولا**: **الواو**: حرف عطف، **ولا**: نافية، **كانت**: فعل ماض ناقص، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، **كليب**: اسم (كان)، **تصاهره**: تصاهر: فعل مضارع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي، يعود إلى (كليب)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، **والجملة** في محل نصب خبر لـ(كان)، **وجملة كان مع معموليها** معطوفة على جملة: (ما أمّه من محارب) في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: «ما أمه من محارب أبوهُ» فقد قدّم الخبر وهو جملة على المبتدأ والتقدير: أبوه ما أمه من محارب.

ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، وليس بصحيح، وقد قدّمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين[1].



(1) ليس بين الكوفيين خلاف في المنع، وإنما الخلاف بين الكوفيين المانعين والبصريين المجيزين.

أسئلة ومناقشة

١- متى يستغني المبتدأ عن الخبر؟ وما شرط ذلك؟ اذكر مذاهب النحويين في هذا.

٢- فَصِّل القول في أحوال الوصف مع مرفوعه، وبيِّن متى تتعين ابتدائية الوصف؟ ومتى تتعين خبريته؟ ومتى يحتملهما؟ مثِّل لكل ما تقول.

٣- عرّف الخبر، واذكر أنواعه إجمالاً، ومثِّل لكل نوع.

٤- إذا كان الخبر جملة؛ فما شرط هذه الجملة؟ وما نوعاها؟ مثِّل لما تقول.

٥- قال النحاة: (الخبر المفرد إما أن يتحمل ضميراً أو لا يتحمله)، اشرح ذلك بالتفصيل، ومثِّل لما تقول.

٦- متى يستتر الضمير في الخبر؟ ومتى يجب إبرازه؟ وضِّح خلاف البصريين والكوفيين في ذلك، مع ذكر الأمثلة.

٧- يقع خبر المبتدأ شبه جملة، فماذا يقصد بشبه الجملة؟ وما متعلقه آنذاك؟ اذكر الخلاف في نوعه مرجِّحاً ما تختار مع التمثيل.

٨- قال النحاة: (لا يبتدأ بنكرة إلا بمسوغ).

اذكر خمسة من هذه المسوغات، وعلِّل سرَّ اشتراطها، ومثِّل لما تقول.



تمرينــات

(١) قال بعض الحكماء:

العلم خير من المال، فالعلم يحرسك، وأنت تحرس المال، والمال تنقصُه النفقة، والعلم يزكو على الإنفاق، وخُزَّان المال هلكى وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم تحت الثرى، وآثارهم في القلوب، وطلبُ العلم دينٌ يُدان به، به يكسب الإنسان الطاعة في حياته، وجميلَ الأحدوثة بعد وفاته، والعلم حاكم، والمال محكوم عليه.

اقرأ النص قراءة جيدة، ثم أجِبْ عما يلي:

(أ) وازن بين قيمة كُلٍّ من العلم والمال كما تفهم من النص.

(ب) بمَ يتميز العلماء عن أصحاب الأموال؟

تمرينات نحوية على النص السابق

١- عيِّن أخبار المبتدآت التي وردت بالنص، ثم بيِّن نوع كلٍّ منها.

٢- اختر من النص ثلاثة أمثلة مختلفة لتطابُقِ المبتدأ والخبر.

٣- الكلمات: (خَيْر- مالٌ- علمٌ- طَاعةٌ- حاكمٌ) كلها نكرات، اجعل كلاًّ منها مبتدأً بمسوغ من المسوغات بحيث تتنوع هذه المسوغات.

٤- ورد في النص: (أعيانهم تحت الثرى، وآثارهم في القلوب)، قَدِّر متعلق الظرف والجار والمجرور، مراعياً الخلاف في ذلك، مرجحاً ما تراه.

٥- أعرب ما تحته خط من النص.

(٢) أَمُنْصَرِفٌ أنت عن درسي أيها الطالب؟

بيِّن وجهي الإعراب الجائزين في الضمير (أنت)، وَرَجِّحْ ما تراه منهما.

(٣) قال الشاعر:

أواصِــلٌ أنــت أمَّ العَمْــرو أم تــدعُ
أم تقطع الحبل منهم مثل ما قطعوا

ماذا يجوز في الضمير (أنت) من إعراب؟ وهل هناك وجه أَولى من الآخر؟ ولماذا؟

(٤) أعالم محمد؟ أعالمان المحمدان؟ أعالم المحمدون؟

بيّن ما يجوز من الأعاريب في كل وصفٍ من الأوصاف السابقة وما يمتنع، وعلل لما تقول.

(٥) كوّن خمس جمل اسمية بحيث تكون أخبارها متنوعة بين الإفراد والجملة بنوعيها، وشبه الجملة بنوعيه.

(٦) كوِّن جملتين يكون المبتدأ في كلٍّ منهما وصفاً، بحيث يجوز فيه وجهان إعرابيان في الأولى، ووجه واحد في الثانية، مع بيان السبب.

(٧) هاتِ خمس جملٍ يكون الخبر فيها واجب التأخير، مع استيفاء حالات وجوب تأخير الخبر.

(٨) بين مسوغات الابتداء بالنكرة فيما يأتي:

عام جديد تتحقق فيه الآمال، كتاب أدبٍ يُنَمِّي الذوق، صيانة للمال مثمرة، هل طالبٌ يتطوع للجهاد؟ ما جنديٌّ يجبن عن مواجهة العدو، سلامٌ لك.

(٩) قال المتنبي يخاطب سيف الدولة:

وهل نافعي أن ترفع الحجب ... ودون الذي أملّتُ منك حجاب

وفي النفس حاجات وفيك ... سكوتي بيان عندها وخطاب

(أ) عيِّن ما له خبر من المبتدآت، وما له فاعل أغنى عن الخبر.

(ب) عيِّن مبتدأين تقدم عليهما خبرهما، وبيِّن حكم هذا التقدم.

(ج) هل من تعدد الخبر قول الشاعر: (سكوتي بيانٌ عندها وخطاب)؟ ولماذا؟

(د) أعرب ما تحته خط.





تأخير الخبر وجوباً

فامنعه حين يستوي الجزآن عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ[١]

كَذَا إذَا ما الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا أَوْ قُصِدَ استِعْمالُهُ مُنْحَصِرا[٢]

أوْ كَان مُسْنَداً لِذِي لامِ ابتِدَا

أوْ لاَزِمِ الصَّدرِ كـ: «مَنْ لي مُنْجِدا»[٣]

---

(١) **امنع**: فعل أمر، والفاعل: أنت، والهاء (تعود إلى تقديم الخبر) في محل نصبٍ مفعولٌ به، **حين**: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(امنع)، **وجملة (يستوي الجزءان)**: في محل جر بالإضافة، **عُرفاً**: تميز، **ونكراً**: معطوف على التمييز بالواو، **عادمي**: حال من (الجزءان) منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، **بيان**: مضاف إليه مجرور.

(٢) **كذا**: الكاف: حرف جر، **ذا**: اسم إشارة في محل جرٍّ بالكاف متعلق بـ(امنع)، **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط في محل نصب متعلق بجواب الشرط المحذوف، والتقدير: إذا ما الفعل كان الخبر فامنع التقديم، **ما**: زائدة، **الفعل**: اسم لـ(كان) المقدرة تفسرها (كان) المذكورة، **كان**: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (الفعل)، **والخبرا**: خبرها، **والجملة** مفسرة لـ(كان) المقدرة، **وجملة** (كان) المقدرة مع معموليها في محلّ جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، **وجملة** (كان) الثانية: مفسّرة لا محل لها من الإعراب، **منحصراً**: حال من الهاء في (استعماله)، **وجملة**: (قصد استعماله): معطوفة على جملة (كان الفعل الخبرا) في محل جرٍّ.

(٣) **لذي**: اللام: حرف جر، **ذي**: مجرور باللام؛ لأنه من الأسماء الستة، متعلق بـ(مسنداً)، **أو**: حرف عطف، **لازم**: معطوف على (ذي) مجرور، **مَن**: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، **لي**: اللام: حرف جر، والياء: ضمير متصل في محل جر باللام، متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، والتقدير: مَن كائن لي، **منجداً**: حال من ضمير الخبر.

ينقسم الخبر -بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه- **ثلاثة أقسام**:

(أ) **قسم يجوز فيه التقديم والتأخير**، وقد سبق ذكره.

(ب) **وقسم يجب فيه تأخير الخبر**.

(ج) **وقسم يجب فيه تقديم الخبر**.

فأشار بهذه الأبيات إلى **الخبر الواجب التأخير**، فذكر منه **خمسة مواضع**:

الأول: أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبيِّن للمبتدأ من الخبر نحو: «زَيْدٌ أخوك»، و«أفضلُ من زيدٍ أفضلُ من عمرو»، ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه؛ لأنك لو قدمته فقلت: «أخوكَ زيدٌ»[1]، و«أفضلُ من عمرو أفضلُ من زيد»؛ لكان المقدَّم مبتدأً، وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدلّ عليه، فإن وُجد دليل يدلّ على أنّ المتقدِّم خبر جاز؛ كقولك: «أبو يوسفَ أبو حنيفة»، فيجوز تقدّم الخبر -وهو أبو حنيفة- لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسفَ بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف[2]، ومنه قوله:

٥٢- بَنُونا بَنُو أَبْنَائِنَا، وبَنَاتُنَا

---

(1) قولنا: «زيد أخوك» معناه: أن زيداً معروف، ولكن الغاية هي الإخبار بأخوته، فلو قلنا: أخوك زيد؛ لفهم أن الأخوة معروفة، وأن الغاية هي الإخبار بالاسم؛ ولذا قالوا: لا يجوز أن نقدم الخبر في مثل قولنا: (زيد أخوك) خشية اللبس الذي يحصل، فكلٌّ منهما يصلح للابتداء به، غير أن المعنى يختلف.

(2) القرينة هنا معنوية؛ لأن أبا يوسف كان تلميذاً لأبي حنيفة، فأبو يوسف: مبتدأ، سواء تقدم أو تأخر، وأبو حنيفة: خبر، سواءٌ تقدم أو تأخّر.

بَنُــوهُنَّ أبنــاءُ الرِّجَــال الأبَاعــدِ[1]

فقوله: «بنونا»: خبر مقدم، و«بنو أبنائنا»: مبتدأ مؤخر؛ لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنّهم كبني أبنائهم[2].

والثاني: أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً نحو: «زَيْدٌ قَامَ»، فـ«قام» وفاعله المقدر خبر عن (زيد)، ولا يجوز التقديم، فلا يقال: «قام زيد» على أن يكون «زيدٌ» مبتدأ مؤخراً، والفعل خبر مقدم، بل يكون «زيد» فاعلاً لـ«قام»، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل.

---

(1) أكثر العلماء على أن هذا البيت لا يُعرف قائله، ونسبه بعضهم إلى الفرزدق.=

=**المعنى**: إن أبناء أبنائنا يشبهون أبناءنا في الصلة بنا والانتساب إلينا، أما أبناء بناتنا فليسوا كذلك؛ لأنهم ينتسبون إلى آبائهم، وهم رجال بعيدون عنا.

الإعراب: **بنونا**: خبر مقدم مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، **ونا**: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **بنو**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو، **أبنائنا**: مضاف إليه مجرور، **ونا**: في محل جرٍّ بالإضافة، **وبناتنا**: **الواو**: حرف عطف، **بنات**: مبتدأ أول، **ونا**: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة، **بنوهن**: **بنو**: مبتدأ ثانٍ مرفوع بالواو، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **أبناء**: خبر للمبتدأ الثاني، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ الأول (بناتنا)، **والجملة الكبرى**: (بناتنا بنوهن أبناء): معطوفة على الجملة الأولى الابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (بنونا بنو أبنائنا)، فقد قدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف؛ لوجود القرينة المعنوية التي تعيّن المبتدأ، وهي تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء.

(2) قد تكون القرينة كقولنا: «رجل صالح حاضر، أو حاضر رجل صالح»، فالوصف هو القرينة المعينة للابتداء.

فلو كان الفعلُ رافعاً لظاهر نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوه»؛ جاز التقديم، فتقول: «قام أَبُوهُ زَيْدٌ»، وقد تقدّم ذكر الخلاف في ذلك.

وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً نحو: «الزيدان قاما» فيجوز أن تقدم الخبر فتقول: «قاما الزيدان»[1]، ويكون «الزَّيْدان» مبتدأ مؤخراً، و«قاما»: خبراً مقدماً، ومنع ذلك قوم.

وإذا عرفتَ هذا فقولُ المصنف: «كذا إذا ما الفِعْلُ كان الخبرا» يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعليّ مطلقاً، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بـ«إنّما» نحو: «إنما زَيْدٌ قائِمٌ»، أو بـ«إلاّ» نحو: «ما زَيْدٌ إلا قائِمٌ»، وهو المراد بقوله: «أَوْ قُصِدَ استعمالُهُ منحصراً»، فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» في المثالين، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذاً، كقوله الشاعر:

٥٣- فَيا رَبِّ هَلْ إلاَّ بكَ النصرُ يُرْتَجَى
عَلَيْهِمْ، وهَل إلاَّ عَلَيْكَ المعوَّلُ[2]

---

(1) في قولنا: «زيد قام» لو أخرنا المبتدأ لالتبس بالفاعل، أما في قولنا: «زيد قام أبوه» أو «الزيدان قاما»؛ فالالتباس غير حاصل؛ لأن الفعل رفع فاعله؛ ولذا جاز تقديم المبتدأ وتأخيره.

(2) البيت للكُمَيت بن زيد من «هاشمياته» التي قالها في مديح بني هاشم، المعوَّل هنا: مصدر ميمي بمعنى: التعويل؛ بمعنى: الاستناد والاعتماد.

المعنى: هل يرتجى النصر على الأعداء إلا بك يا رب؟ وهل يعتمد في كل أمر إلا عليك؟

الأصل: وهل المعوّلُ إلا عليك؟ فقدّم الخبر.

الرابع: أن يكون خبراً لمبتدأ قد دَخَلتْ عليه لامُ الابتداء نحو: «لَزَيْدٌ قائمٌ»، وهو المشار إليه بقوله: «أو كان مُسنَداً لذي لامِ ابتدا»، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقولُ: «قَائمٌ لَزَيْدٌ»؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، وقد جاء التقديم شذوذاً، كقول الشاعر:

٥٤- خَالي لأنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خالُهُ

يَنَلِ العلاءَ، ويَكْرُمِ الأخْوالا[1]

الإعراب: **يا**: أداة نداء، **رب**: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً، والياء: في محل جرٍّ بالإضافة، **هل**: حرف استفهام، **إلا**: أداة حصر، **بك**: جار ومجرور متعلق بـ(يرتجى)، **النصر**: مبتدأ، **يرتجى**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضم المقدر على آخره للتعذر، ونائب الفاعل: ضمير= =مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (النصر)، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ، (ويجوز أن نعلق الجار والمجرور (بك) بمحذوف خبر للمبتدأ (النصر)، وتكون **جملة** (يرتجى) حالية في محل نصب، **وهل**: الواو عاطفة، **هل**: حرف استفهام، **إلا**: أداة حصر، **عليك**: على: حرف جر، والكاف: ضمير متصل في محل جر بـ(على)، متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ (المعول)، **والجملة** معطوفة على جملة (هل إلا بك النصر يرتجى) الاستئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «إلا عليك المعوّل» فقد قدّم الخبر المحصور بـ(إلا) على المبتدأ شذوذاً؛ لأن رتبة المحصور التأخير، ونجد شاهداً آخر على الموضوع نفسه في الشطر الأول إذا أخذنا برأي من يعرب «بك» متعلقاً بمحذوف خبر.

([1]) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن، ويروى مكان (ومن جرير): ومن تميمٍ، ومن عويف.

المعنى: إن جريراً خالي، ومن كانت خؤولته إلى جرير نال مجداً وكَرُمَ نسباً.

فـ«لأنت» مبتدأ مؤخر، و«خالي»: خبر مقدم.

الإعراب: خالي: خبر مقدم مرفوع بالضم المقدر على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير في محل جَرٍّ بالإضافة، **لأنت: اللام**: ابتدائية، **أنت**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **جرير**: مبتدأ ثانٍ، **خاله**: خبر للمبتدأ الثاني مرفوع، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، **والجملة** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **ينل**: فعل مضارع= =مجزوم بـ(من) تشبيهاً للموصول بالشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (من)، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ: (من)، **وجملة المبتدأ والخبر**: من... ينل: استئنافية لا محل لها من الإعراب، **ويكرم**: الواو حرف عطف، **يكرم**: فعل مضارع معطوف على (ينل) مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر دفعاً لالتقاء الساكنين، والفاعل هو، **الأخوالا**: تمييز منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «خالي لأنت» على الإعراب الذي أعربناه؛ فقد قدم الخبر على المبتدأ المقترن بلام الابتداء، وهو شاذ، وللنحاة في هذا البيت أقوال كثيرة؛ منها: أن **خالي**: مبتدأ، **وأنت**: خبر لمبتدأ محذوف، واللام داخلة على هذا المبتدأ، **والجملة**: خبر، ولا شذوذ، والتقدير: خالي لَهو أنت، ومنها: أن **خالي** مبتدأ، **وأنت** خبر، والأصل: لخالي أنت، فاللام في الخبر زحلقت للضرورة، ومنهم من قال: **اللام** زائدة، وليست للابتداء، ومنهم من جعل «من» شرطية جازمة، وفعل (ينل) جوابها، وفعل الشرط (كان) المقدرة؛ أي: التي اسمها ضمير الشأن، وهو ضعيف؛ لأن حذف فعل الشرط بعد غير «إن» شاذ، وقيل أقوال كثيرة في إعراب (الأخوالا)، ويكون الشاهد في إعرابنا: دخول «ال» على التمييز شذوذاً.

الخامس: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو: «مَنْ لي منجداً»؟ فـ«مَنْ»: مبتدأ، و«لي»: خبر، و«منجدا» حال، ولا يجوز تقديم الخبر على «مَن»، فلا تقول: «لي مَنْ منجدا»[1].

(1) يمكن أن نجعل القسمين الرابع والخامس قسماً واحداً بقولنا: يجب تأخير الخبر إن كان المبتدأ مستحقاً للتصدير بنفسه؛ كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط و(كم) الخبرية، أو كان مستحقاً للتصدير بغيره؛ كالذي دخلت عليه لام الابتداء، أو المضاف إلى ما له الصدر؛ كقولنا: غُلام مَن عندك؟ ومالُ كم رجل لديك؟

تقديم الخبر وجوباً:

وَنَحْوُ: «عنـدي دِرْهَمٌ، ولي وَطَرْ» مُلْتَـــزَمٌ فيـــه تَقَـــدُّمُ الخبـــر[1]

كَـذَا إذا عَـادَ عَلَيْـهِ مُضْـمَرُ مِمّـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِيَنْـاً يُخَبُـر[2]

كَـذَا إذَا يَسْـتَوْجِبُ التّصْـدِيرَا كـ: «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا»[3]

---

(1) **نحو**: مبتدأ، **عندي**: ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء، متعلق بمحذوف خبر مقدم، والياء: في محل جرٍّ بالإضافة، **درهم**: مبتدأ مؤخر وجوباً، **لي**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **وطر**: مبتدأ مؤخر، **ملتزم**: خبر للمبتدأ (نحو)، **تقدّم**: نائب فاعل لاسم المفعول (ملتزم)، وهو مضاف، **الخبر**: مضاف إليه.

(2) **كذا**: الكاف حرف جر، **ذا**: اسم إشارة في محل جر بالكاف، متعلق بـ(ملتزم) في البيت السابق، **إذا**: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب، متعلق بجواب الشرط المحذوف، وتقديره: إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ.. فتقدمه ملتزم كذا. **وجملة (عاد عليه مضمر)**: في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، **مما**: **من**: حرف جر، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ بـ(من)، متعلق بـ(عاد)، **به**: جار ومجرور متعلق بـ(يُخْبَرُ)، والضمير يعود إلى الخبر، **عنه**: جار ومجرور متعلق بـ(يُخْبر)، (والضمير يعود إلى المبتدأ)، **مبيناً**: حال من الضمير في (به)، **يخبر**: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل تقديره: هو، **والجملة** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

ومعنى البيت: يلتزم تقدم الخبر إذا عاد على جزء منه ضمير متصل بالمبتدأ، غير أن تعبير الناظم فيه شيء من الالتواء والغموض.

(3) **أين**: اسم استفهام في محل نصب على الظرفية المكانية، متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوباً؛ لأن له الصدارة، **من**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر، **علمته**: فعل وفاعل ومفعول أول، **نصيراً**: مفعول ثانٍ، **والجملة** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وخَبَـــرَ المحصُـــورِ قَـــدِّمْ أَبَـــدا

كـ: «مَـا لَنَـا إلا اتّبَـاعُ أَحْمَـدَا»(١)

أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث؛ وهو **وجوب تقديم الخبر**، فذكر أنه يجب في **أربعة مواضع**:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوّغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو: «عندك رجل، وفي الدار امرأة»(٢)، فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: «رجل عندك» ولا: «امرأة في الدار»، وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: «ونحو عندي درهم، ولي وطر... البيت»، فإن كان للنكرة مسوِّغ جاز الأمران، نحو: «رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِندي»، و«عندي رَجُلٌ ظريفٌ».

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: «في الدار صاحبها»، فـ«صاحبُها»: مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى (الدار)، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر نحو: «صاحِبُها في الدار»؛ لئِلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا مراد المصنف بقوله: «كذا إذا عاد عليه مضمر.. البيت»؛ أي: كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ،

---

(١) **خبرَ**: مفعول به مقدم لفعل «قَدِّمْ». **أبداً**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بقدّم. **ما**: نافية مهملة. **لنا**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **إلا**: أداة حصر، **اتباع**: مبتدأ مؤخر مرفوع، **أحمدا**: مضاف إليه مرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعملية ووزن الفعل. والألف للإطلاق.

(٢) لو قدمنا المبتدأ وأخرنا الخبر (رجل عندك، امرأة في الدار) لاحتجنا إلى مسوّغ للابتداء بالنكرة فلو قدرنا الظرف والجار والمجرور متعلقين بمحذوف صفة، فيلتبس الخبر بالصفة، أم في التقديم فينتفي الالتباس لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف.

وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، وليست بصحيحة؛ لأن الضمير في قولك: «في الدار صاحبها» إنما هو عائد على جزء من الخبر، فينبغي أن تقدّر مضافاً محذوفاً في قول المصنف: «عاد عليه»؛ التقدير: «كذا إذا عاد على مُلاَبِسِهِ»، ثم حُذف المضاف الذي هو (مُلابس)، وأقيم المضاف إليه -وهو الهاء- مقامه، فصار اللفظ: «كذا إذا عاد عليه»، ومثل قولك: «في الدار صاحبُها» قولُهم: «على التمرةِ مِثلُها زُبْداً»[1]، وقوله:

٥٥- أهابُكِ إجْلالاً وما بِكِ قدرةٌ
عَلـيَّ ولكـنْ مِـلْءُ عَـينٍ حَبيبُهـا[2]

---

(1) **على التمرة**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوباً، **مثلها**: **مثل**: مبتدأ مؤخر وجوباً، **وها**: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة، **زُبْداً**: تمييز منصوب بالفتحة.

(2) البيت لنُصَيب بن رباح يُشَبّبُ بامرأته، ولم يشبب بأجنبية قط.

المعنى: ليس لك قدرة على إيذائي، ولكنني أخافك وأجلّك؛ لأن الحبيب يملأ نفس محبّه بالهيبة.

الإعراب: **أهاب**: فعل مضارع، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنا، والكاف: ضمير متصل في محل نصبٍ مفعولٌ به، **إجلالاً**: مفعول لأجله، **وما**: **الواو**: حالية، **ما**: النافية، **بك**: الباء حرف جر، والكاف: ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر بالباء، متعلق بمحذوف خبر مقدم، **قدرة**: مبتدأ مؤخر، **عليّ**: **على**: حرف جر، والياء: ضمير متصل في محل جرٍّ بـ(على)، متعلق بـ(قدرة)، **ولكن**: الواو استئنافية، **لكن**: حرف استدراك، **ملءُ**: خبر مقدم وجوباً، **عينٍ**: مضاف إليه مجرور، **حبيبها**: مبتدأ مؤخر مرفوع، **وها**: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **جملة**: **ما بك قدرة** في محل نصب على الحال من الكاف (أهابك)، **وجملة**: **ملء عين حبيبها**: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «ملء عين حبيبُها» فقد قدّم الخبر وجوباً؛ لأنه اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، كما فصّل الشارح.

فـ«حبيبُها»: مبتدأ مؤخر، و«مِلء عينٍ»: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ -وهو «ها»- عائد على «عين»، وهو متصل بالخبر، فلو قلت: «حبيبُها مِلء عينٍ» عاد الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة.

وقد جرى الخلاف في جواز: «ضَربَ غلامُهُ زيداً» مع أن الضمير عائد على متأخر لفظاً ورتبة، ولم يجرِ الخلاف -فيما أعلم- في منع «صاحبُها في الدار»، فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر فليُتأمّل، والفرق: أنّ ما عاد عليه الضمير وما اتّصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة: «ضَرَبَ غلامُهُ زيداً»[1]، بخلاف مسألة: «في الدار صاحِبُها»، فإنّ العامل فيما اتّصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف.

الثالث: أن يكون الخبر له صدرُ الكلام، وهو المراد بقوله: «كذا إذا يستوجب التصديرا» نحو: «أينَ زَيْدٌ؟» فـ«زيد»: مبتدأ مؤخّر، و«أين»: خبره مقدم، ولا يؤخّر، فلا تقول: «زَيْدٌ أيْنَ؟»؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وكذلك: «أينَ مَنْ علمتُهُ نَصيراً؟» فـ«أين»: خبر مقدم، و«مَنْ»: مبتدأ مؤخّر، و«علمتُه نصيرا»: صلة (مَنْ).

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً نحو: «إنما في الدار زَيْدٌ، وما في الدارِ إلاَّ زَيْدٌ»، ومثله: «مَا لَنَا إلا اتباع أحْمَدَ».

---

(1) أوجب أكثر النحاة توسّط المفعول وتأخر الفاعل في هذا المثال وما يشبهه؛ أي: إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، فنقول: «ضرب زيداً غلامُه»، فيعود الضمير على متقدم في اللفظ وإن كان متأخراً في الرتبة، وبعضهم أجاز تقديم الفاعل، والأفضل أن يقتصر هذا التقديم على الضرورة الشعرية.

حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً:

وَحَــذْفُ مَــا يُعْلَــمُ جَــائِزٌ كما

تَقُولُ: «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدكُما؟»[1]

وفي جَوَابِ «كَيْفَ زَيْدٌ؟» قُلْ: «دَنِفْ»

فـ«زَيـدٌ» اسـتُغْنيَ عنـه إذْ عُـرِفْ

يحذف كلٌّ من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليه دليل جوازاً أو وجوباً، فذكر في هذين البيتين الحذف جوازاً، فمثال حذف الخبر: أن يقال: «مَنْ عندكما؟» فتقول: «زَيْدٌ»؛ التقدير: «زَيْدٌ عندنا»، ومثله في رأيٍ: «خرجتُ فإذا السّبُعُ» التقدير: «فإذا السبعُ حاضِرٌ»[2]، قال الشاعر:

٥٦- نَحْنُ بما عندنَا، وأنتَ بما

عنـدَكَ راضٍ، والـرأيُ مخْتَلِـفُ[3]

---

[1] **حذف**: مبتدأ، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، **جملة يعلم** مع نائب الفاعل المستتر: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **جائز**: خبر المبتدأ، **زيد**: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: زيد عندنا، **مَنْ**: اسم استفهام مبتدأ، **عندكما**: ظرف متعلق بمحذوف خبر، والكاف في محل جرٍّ بالإضافة، والميم: حرف عماد، والألف: علامة التثنية.

[2] في رأي من يجعل «إذا» الفجائية حرفاً، ومنهم من جعلها ظرف زمان أو مكان متعلق بالخبر وما بعدها مبتدأ، والتقدير: في زمن خروجي أو في مكان خروجي السبع.

[3] البيت لقيس بن الحطيم.

المعنى: تختلف بنا سبل الرأي، ولكنّ كُلاًّ منا يرضى بما يعتقدهُ.

الإعراب: **نحن**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **بما**: **الباء**: حرف جر، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ بالباء، متعلق بمحذوف خبر، والتقدير: نحن راضون بما عندنا،=

التقدير: «نحن بما عندنا راضونٌ».

ومثال حذف المبتدأ أن يقال: «كيف زيد؟» فتقول: «صحيحٌ»؛ أي: «هو صحيح»، وإن شئتَ صرّحتَ بكل واحد منهما، فقلت: «زيدٌ عندنا، وهو صحيحٌ»، ومثلُه قوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ ﴾[1] أي: من عَمِل صالحاً فعملُه لنفسه، ومن أساء فإساءتُه عليها.

قيل: وقد يحذف الجزءان —أعني: المبتدأ والخبر– للدلالة عليهما؛ كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ

=**عندنا**: **عند**: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف صلة الموصول؛ أي: بما استقر عندنا، **ونا**: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة، **الواو**: حرف عطف، **أنت**: مبتدأ في محل رفع، **بما**: جار ومجرور متعلق بـ(راضٍ)، **عندك**: ظرف متعلق بمحذوف صلة، والكاف: في محل جرٍّ بالإضافة، **راضٍ**: خبر (أنت) مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، **والرأي مختلف**: **الواو** حالية، وما بعدها: مبتدأ وخبر **والجملة** في محل نصب على الحال، والتقدير: نحن راضون وأنت راضٍ حال كوننا مختلفي الرأي.

الشاهد فيه: قوله: «نحن بما عندنا» فقد حذف الخبر جوازاً، وسهل ذلك دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه.

(1) قال تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ فصّلت (٤٦) ﴿مَّنْ﴾: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، ﴿عَمِلَ﴾: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والفاعل: هو، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ، ﴿فَلِنَفْسِهِۦ﴾: **الفاء**: رابطة للجواب، **لنفس**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فعمله كائن لنفسه، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، **والجملة** في محل جزمٍ جواب الشرط.

والشاهد في الآية: حذف المبتدأ جوازاً بعد فاء الجزاء في الموضعين.

﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾[1]؛ أيْ: «فعِـدَّتُهُنَّ ثَلاثـة أشـهر»، فحـذف المبتـدأ والخـبر -وهو: فعدتهن ثلاثة أشهر- لدلالة ما قبله عليه، وإنما حُذفا لوقوعهما موقع مفرد، والظـاهر أنّ المحـذوف مفـرد، والتقـدير: «واللائـي لم يحضـن كـذلك»، وقولـه[2]: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾: معطـوف علـى ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾، والأَولى أن يُمثّـل بنحـو قولك: (نعم) في جواب: «أَزَيْدٌ قائم؟» إذ التقدير: «نعم، زَيْدٌ قائمٌ».

حذف الخبر وجوباً:

وَبَعْـدَ «لـولا» غالِبـاً حَـذْفُ الخَبَـرْ
حَـتْمٌ، وفـي نَـصِّ يَمـينٍ ذَا اسـتَقَرّ[3]

وَبَعْـدَ وَاوٍ عَيّنَـتْ مَفْهـومَ «مَـعْ»
كَمِثـلِ: «كُـلُّ صـانِعٍ ومَـا صَـنَعْ»[4]

---

(1) الطـلاق (٤) وتتمـة الآيـة: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا﴾.

(2) يأتي هنا برأي ثالث في تخريج الآية؛ وهو أن ﴿ٱلَّـٰٓـِٔي﴾ الثانية معطوفة على الأولى، وأن ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾ خبر للمبتدأ وما عطف عليه، فلا يكون في الآية حذف.

(3) **بعد**: ظرف متعلق بـ(حتم)، **غالباً**: منصوب بنزع الخافض، **حذف**: مبتدأ، **حتم**: خبر، **في نص**: جار ومجرور متعلق بـ(استقر)، **ذا**: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، **استقر**: فعل ماض، والفاعل هو، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ (ذا)، والمعنى: حذف الخبر حتم في الغالب بعد (لولا) أو بعد مبتدأ صريح في القسم.

(4) **بعد**: ظرف متعلق بـ(حتم)، **مع**: (قصد لفظه): مضاف إليه، **وجملة عينت مفهوم مع**: في محل جرٍّ بصفة لـ(واوٍ)، **كل**: مبتدأ، **صانع**: مضاف إليه، **وما**: **الواو**: حرف عطف، **ما**: اسم موصول في محل رفع معطوفٌ على (كل)، **صنع**: فعل ماض،= =والفاعل

وقَبْـــلَ حَـــالٍ لا يَكـــونُ خَبَـــرَا
عَـــنِ الـــذّي خَبَـــرُهُ قَـــدْ أُضـــمِرَا[1]

كـ: «ضَـرْبيَ العَبْـدَ مُسِـيئاً» و«أتـمّ
تبيينـــيَ الحـــقَّ مَنُوطـــاً بـــالحِكَمْ»[2]

حاصل ما في هذه الأبيات: أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لولا» نحو: «لولا زيْدٌ لأتيتُكَ»[3].

هو، **والجملة** صلة الموصول لا محل لها، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: مقترنان، ويمكن اعتبار (ما) موصولاً حرفياً تؤول مع صلتها بمصدر مرفوع معطوف على (كل)، والتقدير: (كل صانع وصنعته مقترنان).

(1) **يكون**: فعل مضارع ناقص، اسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى (حال)، **خبراً**: خبر (يكون) منصوب، **والجملة** في محل جرٍّ صفة لـ(حال)، **عن الذي**: **عن**: حرف جر، **الذي**: اسم موصول في محل جرٍّ بـ(عن)، متعلق بـ(خبراً)، **خبره**: مبتدأ، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، **قد**: للتحقيق، **جملة قد أضمرا** مع نائب الفاعل المستتر في محل رفع خبر عن المبتدأ، **وجملة المبتدأ والخبر**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(2) **ضربي**: **ضرب**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء في محل جرٍّ بالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله، **العبدَ**: مفعول به للمصدر، **مسيئاً**: حال سدّ مسدّ الخبر، والخبر محذوف وجوباً يقدر متعلق (إذا) إن كان المعنى مستقبلاً و(إذ) إن كان ماضياً، وبعده (كان) التامة، وصاحب الحال (مسيئاً) هو فاعل (كان)، والتقدير: ضربي العبد إذ -أو إذا- كان مسيئاً. **وأتم**: الواو: عاطفة، **أتم**: مبتدأ، **تبييني**: مضاف إليه، والياء: في محل جرٍّ بالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله، **الحق**: مفعول به للمصدر، **منوطاً**: حال سدّ مسدّ الخبر، **بالحكم**: جار ومجرور متعلق بـ(منوطاً).

(3) **لأتيتك**: اللام واقعة في جواب (لولا)، **أتيتك**: فعل وفاعل ومفعول به، **والجملة**: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

التقدير: «لولا زيد موجود لأتيتك»، واحترز بقوله: «غالباً» عما ورد ذكره فيه شذوذاً كقوله:

٥٧- لَـوْلا أبـوكَ ولـولا قَبْلَـهُ عُمَـرٌ
أَلْقَـــتْ إليْـــكَ مَعَـــدٌّ بالمَقَاليـــدِ[١]

فـ«عمر» مبتدأ، و«قَبْلَهُ»: خبر.

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب -من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلاً- هو طريقة لبعض النحويين.

---

(١) البيت لأبي عطاء السندي من مخضرمي الدولتين يمدح ابن يزيد بن عمر بن هبيرة، معد هو معد بن عدنان أبو العرب، المقاليد: المفاتيح، وإلقاء المقاليد: كناية عن الامتثال والطاعة المعنى: لولا ما أصيب به العرب من شدة أبيك وجدك لدانوا لك جميعاً بالطاعة.

الإعراب: لولا: حرف امتناع لوجود لا محل له من الإعراب، **أبوك: أبو**: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، والكاف في محل جرٍّ بالإضافة، وخبره محذوف وجوباً تقديره: موجود، **ولولاك: الواو**: عاطفة، **لولا**: حرف امتناع لوجود، **قبله: قبل**: ظرف زمان منصوب متعلق بمحذوف خبر مقدم، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، **عمر**: مبتدأ مؤخر، **ألقت: ألقى**: فعل ماض مبنيّ على فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء للتأنيث، **إليك**: جار ومجرور متعلق بـ(ألقى)، **معد**: فاعل، **بالمقاليد**: جار ومجرور متعلق بـ(ألقى)، **والجملة** جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «ولولا قبله عمر» فقد ذكر خبر المبتدأ (الظرف) بعد (لولا) التي يجب حذف الخبر بعدها في مثل هذا الموضع، وذكره شاذ؛ لأنه عُوّض عنه بجملة الجواب، ولا يُجْمَعُ بين العوض والمعوض عنه، وللبيت توجيهات أخرى.

والطريقـة الثانيـة: أنّ الحـذف واجـب دائمـاً، وأنّ مـا ورد مـن ذلـك بغـير حذف في الظاهر مؤول[1].

والطريقة الثالثة: أنّ الخبر إما أن يكون:

(أ) **كوناً مطلقاً**.

(ب) **أو كوناً مقيَّداً**[2].

فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه نحو: «لولا زَيْدٌ لكان كذا»؛ أي: لولا زيدٌ موجود، وإن كان كوناً مُقَيّداً فإمّا أن يَدُلَّ عليه دليل، أو لا؛ فإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره نحو: «لولا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إليّ ما أتَيْتُ»[3]، وإن دلّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه؛ نحو أن يقال: «هل زيدٌ محسنٌ إليك؟» فتقول: «لولا زَيْدٌ لهلكت»؛ أي: «لولا زيد محسن إليّ...»، فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت أثبتّه، ومنه قولُ أبي العلاء المعرّي:

---

(1) يعني: أن جمهور النحاة يوجبون كون الخبر بعد (لولا) كوناً عاماً، وما ورد خلاف ذلك أوّلوه، فقولنا: (لولا زيد سالمنا ما سلم)، يوجبون أن نقول فيه: لولا مسالمة زيد إيانا (أي: موجودة) ما سلم، وقد لحّنوا المعري في بيته الذي سيأتي، وحكموا على كل ما لا يمكن تأويله بالشذوذ.

(2) **الكون المطلق**: هو الدال على مطلق الوجود دون صفة زائدة؛ كقولنا: لولا زيد لأتيت؛ أي: لولا وجوده دون أن نقيد هذا الوجود بصفةٍ ما، أما **الكون المقيّد** فيدلّ على الوجود مقيداً بصفة زائدة عليه؛ أي: يدل على امتناع الجواب لمعنًى زائد على وجود المبتدأ، فقولنا: لولا زيد سالمنا ما سلم، امتنع فيه هلاك زيد لا لوجوده فحسب وإنما لوجوده مقيَّداً بالمسالمة –فالخبر –وهو جملة (سالمنا)– كون مقيّد.

(3) يعني: (محسن): خبر (زيد)، ولو حذف لم يدلّ عليه دليل.

٥٨- يُذيبُ الرّعبُ منه كُلَّ عَضْبٍ

فلــولا الغِمْــدُ يُمْسِــكُه لســالا[١]

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب[٢].

الموضــع الثــاني: أن يكـون المبتـدأ نصّـاً[٣] في اليمـين نحـو: «لعمـرُك لأفعَلَنَّ»؛ التقدير: «لعمرُك قسمي»، فـ«عمرك»: مبتدأ، و«قسمي»: خبره، ولا يجوز التصريح به.

---

(١) البيت لأبي العلاء المعرّي يصف فيه سيفاً، العضب: السيف القاطع، الغمد: قراب السيف.

المعنى: يذيب الرعب من هذا السيف كل سيف قاطع، فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت خوفاً وفزعاً.

الإعراب: **يذيب الرعب**: فعل وفاعل، **منه**: جار ومجرور متعلق بـ(الرعب)، **كل**: مفعول به، **عضب**: مضاف إليه، **فلولا**: الفاء استئنافية، **لولا**: حرف امتناع لوجود، **الغمد**: مبتدأ، **يمسكه**: **يمسك**: فعل مضارع، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى (الغمد)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ (الغمد)، **لسالا**: اللام: واقعة في جواب (لولا)، **سال**: فعل ماض، والفاعل هو، والألف: للإطلاق، **والجملة** جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

التمثيل به: في قوله: «فلولا الغمد يمسكه» فقد صرّح بالخبر بعد (لولا) لأنه كون خاص، ويمكن حذفه لدلالة الكلام عليه، وقد لحنه الجمهور كما مرّ، وخرّجه جماعة على وجه يصُح على رأي الجمهور، وهو أن جملة (يمسكه) في تأويل مصدر مرفوع على أنه بدل اشتمال من (الغمد)، والخبر محذوف، والأصل: أن يمسكه، ثم حذفت (أَن) المصدرية، فارتفع الفعل الذي كان منصوباً بها.

(٢) الشراح جميعاً حملوا قول ابن مالك على هذا المذهب دون سواه.

(٣) أي: أنه لا يستعمل إلا في القسم، ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه.

قيل: ومثله: «يمينُ اللهِ لأفعلَنَّ»[1] التقدير: «يمين الله قسمي»، وهذا لا يتعيّن أن يكون المحذوف فيه خبراً؛ لجواز كونه مبتدأ، والتقدير: «قسمي يمين الله»، بخلاف «لعمرك»، فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً؛ لأنّ لام الابتداء قد دخلت عليه، وحقّها الدخول على المبتدأ، فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين[2] لم يجب حذف الخبر نحو: «عَهدُ اللهِ لأفعلَنَّ»؛ التقدير: «عهدُ اللهِ عليَّ»، فـ«عهدُ الله»: مبتدأ، و«عَليَّ»: خبره، ولك إثباته وحذفه.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واوٌ هي نصٌّ في المعيّة نحو: «كلّ رَجُلٍ وضيعَتُهُ»، فـ(كلّ): مبتدأ، وقوله: «وضيعته»: معطوف على (كل)، والخبر محذوف، والتقدير: «كل رجل وضيعته مقترنان»، ويقدّر الخبر بعد واو المعية، وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ لأن معنى «كل رجل وضيعته: كلّ رجل مع ضيعته»، وهذا الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن عصفور في «شرح الإيضاح»[3].

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً نحو: «زيد وعمرو قائمان».

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً، وبعده حال سدَّت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً، فيحذف الخبر وجوباً؛ لسدِّ الحال مسدّه، وذلك

---

(1) **لأفعلنَّ**: اللام: واقعة في جواب القسم، **أفعل**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، **والجملة**: جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

(2) بأن كان يستعمل في غير القسم كثيراً، فلا يفهم منه القسم حتى يذكر المقسم عليه.

(3) الإعراب الأول أفضل؛ لأن الواو لا تصلح للإخبار وإن كانت بمعنى (مع)؛ لأنها حرف، وليست ظرفاً.

نحو: «ضَرْبي العبدَ مسيئاً»، فـ«ضربي»: مبتدأ، و«العبدَ»: معمول له، و«مسيئاً»: حال سدّت مسدّ الخبر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: «ضربي العبدَ إذا كان مسيئاً» إن أردت الاستقبال، وإن أردت المضيّ فالتقدير: «ضربي العبدَ إذ كان مسيئاً»، فـ«مسيئاً»: حال من الضمير المستتر في «كان» المفَسّر بـ«العبد»، و«إذا كان» أو «إذ كان»: ظرف زمان نائب عن الخبر[1].

ونبّه المصنف بقوله: «وقبل حال» على أن الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدّت مسدّ الخبر، كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله: «لا يكون خبراً» عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش رحمه الله من قولهم: «زيد قائماً»، فـ(زيد): مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: «ثبت قائماً»، وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً، فتقول: «زَيْدٌ قائِمٌ»، فلا يكون الخبر واجب الحذف، بخلاف: «ضربي العبدَ مسيئاً» فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: «ضربي العبد مسيء»؛ لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو: «أتمُّ تَبييني الحقَّ منوطاً بالحِكَمِ» فـ«أتمّ»: مبتدأ، و«تبييني»: مضاف إليه، و«الحقّ»: مفعول لـ(تبييني)، و«منوطاً»: حال سدّت مسدّ الخبر «أتمُّ»، والتقدير: «أتمُّ تبييني الحقَّ إذا كان –أو إذ– كان منوطاً بالحِكَمِ».

حذف المبتدأ وجوباً:

ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً، وقد عدّها في غير هذا الكتاب **أربعة**:

([1]) مرّ إعراب ذلك مفصّلاً في ص: (٢٣٧) الحاشية الثانية.

الأول: النعت المقطوع إلى الرفع في مدح نحو: «مررتُ بزيدٍ الكريمُ»، أو ذمّ نحو: «مررتُ بزيدٍ الخبيثُ»، أو ترحّم نحو: «مررت بزيدٍ المسكينُ»، فالمبتدأ محذوف في هذه المِثُل ونحوها وجوباً، والتقدير: «هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين»[1].

الموضع الثاني: أن يكون الخبر مخصوصَ «نعم أو بئس»؛ نحو: «نعمَ الرجلُ زيدٌ»، و«بئس الرجل عمرو»، فـ«زيد وعمرو» خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: «هو زيد»؛ أي: الممدوح زيد، و«هو عمرو»؛ أي: المذموم عمرو[2].

الموضع الثالث: ما حكى الفارسيّ من كلامهم: «في ذمّتي لأفعلَنَّ»، فـ«في ذمّتي» خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، والتقدير: «في ذمّتي يمينٌ» وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل نحو: «صبرٌ جميلٌ»؛ التقدير: «صبري صبرٌ جميل»، فـ«صبري»: مبتدأ، و«صبر جميل»: خبره، ثم حذف المبتدأ الذي هو «صبري» وجوباً[3].

---

(1) **وجملة المبتدأ والخبر** استئنافية لا محل لها من الإعراب، ويمكن أن ننصب النعت المقطوع بفعل محذوف تقديره: أمدح أو أذم أو أرحم، والجملة مستأنفة كذلك.

(2) ويمكن إعراب: (زيد) و(عمرو) مبتدأين، والجملة قبلهما خبراً عنهما.

(3) **من مواضع حذف المبتدأ أيضاً موضعان:**

١- بعد (لا سيما) إن جاء الاسم مرفوعاً؛ فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً.

٢- في مثل قولنا: (تعساً لك أو سقياً لك)، فالمصدر مفعول مطلق لفعل محذوف. والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: اسق سقياً يا الله: الدعاء لك يا فلان.

تعدد الخبر:

وَأخْبَــــرُوا بـــــاثنينِ أو بِـــــأكْثَرَا
عَـنْ واحـدٍ كـ: «هـم سُـرَاةٌ شُـعَرَا»[1]

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف نحو: «زيدٌ قَائم ضاحك»، فذهب قوم –منهم المصنف– إلى جواز ذلك، سواء كان الخبران في معنى واحد نحو: «هذا حُلوٌ حامِض»؛ أي: مُزٌّ، أم لم يكونا كذلك كالمثال الأوّل، وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى واحد، فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدّر له مبتدأ آخر[2] كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾[3]، وقول الشاعر:

([1]) **أخبروا:** فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع فاعل، **باثنين:** الباء: حرف جر، **اثنين:** مجرور بالباء وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، متعلق بـ(أخبروا)، **أو:** حرف عطف، **بأكثرا:** الباء: حرف جر، **أكثر:** مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، متعلق بـ(أخبروا)، **عن واحد:** جار ومجرور متعلق بـ(أخبروا)، **هم:** ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **سراة:** خبر مرفوع، **شعرا** وأصلها: شعراء: خبر ثانٍ، وقصره لضرورة الشعر.

([2]) **يعني أن الخبر المتعدد يأتي على وجهين:**

(أ) أن يتعدد الخبر ولكن الخبرين يكونان في معنى واحد، فكأن كلاًّ منهما جزء من كلمة، وقد أجمعوا على جواز تعدده؛ كمثال الشارح: هذا حلو حامض؛ أي: مزّ.

(**ب**) أن يتعدد الخبر في لفظه ومعناه، فيصبح الإخبار بكل لفظ عن المبتدأ، كما مثّل الشارح، وهذا هو الذي وقع فيه الاختلاف بين النحاة.

([3]) قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ البروج (١٤-١٦) والشاهد تعدد الخبر في الآيات الكريمة دون عطف.

٥٩- مَنْ يكُ ذا بتٌّ فهذا بتّي مُقَـيّظٌ مُصَـيِّفٌ مُشَـتّي[١]

وقوله:

٦٠- يَنَـامُ بإحْـدَى مُقْلَتَيْـه ويتقـي

بـأُخْرَى المَنَايَـا، فَهـوَ يَقْظـانُ نـائمُ[٢]

([١]) نسب بعضهم هذا البيت لرؤبة بن العجاج، بت: نوع من الكساء، مقيظ: أي: زمن القيظ؛ وهو اشتداد الحرّ.

المعنى: من كان يرفل بحلله فإن لي هذا الثوب الذي يكفيني دهري كله.

الإعراب: **من**: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، **يك**: فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفاً، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى من، ذا: خبر (يك) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **بتٍّ**: مضاف إليه، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ (من)، **فهذا**: الفاء رابطة لجواب الشرط، **هذا**: الهاء: للتنبيه، **ذا**: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، **بتي**، **مقيظ**، **مصيف**، **مشتي**: أخبار لاسم الإشارة، **والجملة** في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: (هذا بتي مصيف مقيظ مشتي): فقد جاء الخبر متعدداً دون عاطف.

([٢]) البيت لحميد بن ثور، ويروى: فهو يقظان هاجع، وهو الصحيح؛ لأن القصيدة عينية، وقبله قوله:

وبت كنوم الذئب في ذي حفيظة أكلتُ طعاماً دونه وهو جائع

المعنى: يصف حذر الذئب، فهو -كما يزعمون- ينام بعين واحدة ويحرس من نفسه بالأخرى خشية المنية فهو نائم يقظ معاً.

الإعراب: **ينام**: فعل مضارع، وفاعله: هو يعود إلى الذئب، **بإحدى**: جار ومجرور متعلق بـ(ينام)، **مقلتيه**: **مقلتي**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، والهاء في محل جرٍّ بالإضافة، **ويتقي**: **الواو**: عاطفة، **يتقي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، والفاعل: هو، **بأخرى**: جار ومجرور متعلق= =بـ(يتقي)،

وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد، كأن يكون الخبران مثلاً مفردين نحو: «زيد قائمٌ ضَاحِكٌ»، أو جملتين نحو: «زَيْدٌ قامَ ضَحِكِ»، فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملة؛ فلا يجوز ذلك، فلا تقول: «زَيْدٌ قائمٌ ضَحِكَ»، هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾[1] جَوّزوا كون ﴿تَسْعَىٰ ﴾ خبراً ثانياً، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كونه حالاً[2].



المنايا: مفعول به لـ(يتقي) منصوب بالفتحة المقدرة للتعذر، **فهو**: الفاء: استئنافية، **هو**: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، **يقظان**: خبر المبتدأ، **هَاجع**: خبر ثان مرفوع، **والجملة** استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: قوله: «فهو يقظان هاجع» فقد أخبر عن المبتدأ بخبرين بغير عاطف.

([1]) قال تعالى: ﴿ قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ۝١٩ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ طه (١٩، ٢٠)

إذا: فجائية، ﴿هِىَ﴾: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، ﴿حَيَّةٌ﴾: خبر للمبتدأ، **وجملة** ﴿تَسْعَىٰ﴾ مع الفاعل المستتر: في محل رفع خبر ثان.

([2]) الصحيح أن يقول: لجواز كونه صفة؛ لأن ﴿حَيَّةٌ﴾ نكرة، والجمل بعد النكرات صفات.

أسئلة ومناقشة

١- اشرح متى يجب تأخير الخبر عن المبتدأ؟ معللاً وممثلاً لما تقول.

٢- ما المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ؟ وما علة ذلك؟ مثِّل لما تقول.

٣- متى يُحذف كُلٌّ من الخبر والمبتدأ جوازاً؟ مثِّل لما تقول.

٤- بَيِّن مواضع حذف الخبر وجوباً؟ ومثل لكل موضع واستشهد حيث أمكنك.

٥- ما المواضع التي يحذف فيها المبتدأ؟ وما سبب ذلك؟ مَثِّل.

٦- (يتعدد الخبر بعطف وبغير عطف)، بيِّن ما في ذلك من خلاف، واذكر رأيك مع التمثيل.



تمرينات

١- عيّن المبتدأ أو الخبر المحذوف فيما يأتي، وبيّن حكم هذا الحذف، ثم أعرب ما تحته خط:

قال تعالى:

(أ) ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾[1].

(ب) ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[2].

(ج) ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[3].

(د) ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[4].

(هـ) ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[5].

(و) ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾[6].

وقال زهير:

(ز) نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تعرُ نائبةٌ ... إلا وكان لمرتاعٍ بها وَزَرا

([1]) آية ١٥٤ سورة البقرة.

([2]) آية ٧ سورة الإسراء.

([3]) آية ٨٣ سورة يوسف.

([4]) آية ٢٥ سورة الذاريات.

([5]) آية ٧٢ سورة الحجر.

([6]) آية ٤٠ سورة الحج.

(ح) ذهبت إلى الكلية فإذا عطلةٌ نصف العام.

٢- كوّن ثلاث جمل يكون الخبر في الأولى محذوفاً جوازاً، وفي الثانية يكون الخبر محذوفاً وجوباً، وفي الثالثة يكون الخبر واجب التقديم.

٣- هات ثلاث جمل يكون المبتدأ في أولاها واجب التقديم، وفي ثانيهما ممتنعة، وفي ثالثها جائز.

٤- قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[1].

كيف تُعرب ما بعد الضمير من الأوصاف؟ اذكر وجهة الخلاف في ذلك.

٥- علام يستشهد النحاة بهذه الأبيات؟

عندي اصطبارٌ وأمّا أنّني جَزِعٌ ... يوم النوى فلوجدٍ كاد يبريني

خيرُ اقترابي من المولى حليفَ ... وشرُّ بُعديَ عنهُ وهو غضبان

أمنجزٌ أنتمُ وعداً وثقت به ... أم اقتفيتم جميعاً وَعْدَ عُرقوب

بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا ... بنوهنَّ أبناءُ الرجَال الأباعد

٦- أعرب البيت الآتي وهو للبارودي:

كيف الوثوقُ بذمة من صاحب؟ ... وبكل قلب نقطةٌ سوداء

٧- قال المتنبي:

وما أنا إلا سمهريٌّ عرضته ... فزيّن معروضاً وراع مُسَدَّدَا

وما الدهر إلا من رواة قصائدي ... إذا قلتُ شعراً أصبح الدهرُ مُنشِدا

اشرح البيتين وبيِّن حكم تقدم المبتدأ فيهما ونوعَ الخبر.

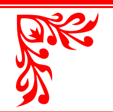
❁ ❁ ❁

---

(1) الآيات: ١٤، ١٥، ١٦ سورة البروج.



كان وأخواتها



تَرْفَعُ «كانَ» المبتدا اسْماً وَالخَبَرْ
تنصِبُهُ كـ: «كَـانَ سَـيِّداً عُمَـرْ»[١]

كـ(كان): ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أصبَحَا
أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا[٢]

فَتِـئَ، وانْفَـكَّ، وهَـذِي الأرْبَعَـةْ
لِشِـبْهِ نَفْـيٍ، أو لنفـيٍ مُتْبَعَـةْ[٣]

ومثلُ (كانَ): «دامَ» مسبوقاً بـ:«ما»
كـ: «أعْطِ مَا دُمْتَ مصيباً دِرْهَما»[٤]

---

(١) **المبتدأ**: مفعول به لـ(ترفع)، **اسماً**: حال من المبتدأ، **والخبر**: الواو: حرف عطف، **الخبر**: مفعول به منصوب على الاشتغال بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: وتنصب الخبر، **والجملة** معطوفة على جملة (ترفع كان..) الابتدائية لا محل لها من الإعراب، **وجملة تنصبه**: تفسيرية لا محل لها من الإعراب، **كان**: فعل ماض ناقص، **سيداً**: خبر كان مقدم، **عمر**: اسمها مؤخر مرفوع، وسكن للرويّ.

(٢) **ككان**: الكاف حرف جر، **كانَ**: (قصد لفظه): مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة البناء الأصلي، متعلق بمحذوف خبر مقدّم، **ظل**: (قصد لفظه): مبتدأ مؤخر، وكذلك ما بعده.

(٣) **وهذي**: الواو: استئنافية، الهاء: للتنبيه، **ذي**: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، **الأربعة**: بدل أو عطف بيان مرفوع، **لشبه**: جار ومجرور متعلق بـ(متبعة)، **متبعة**: خبر للمبتدأ (هذي).

(٤) **مثل**: خبر للمقدم، **كان**: مضاف إليه، **دام**: مبتدأ مؤخر، **مسبوقاً**: حال، **أعط**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل: أنت، **ما**: مصدرية ظرفية، **دمت**: =

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر **نواسخ الابتداء**[١]، **وهي قسمان:**

(أ) **أفعال** (ب) **وحروف**

فالأفعال: (كان) وأخواتها، وأفعال المقاربة، و(ظنّ) وأخواتها.

والحروف: (ما) وأخواتها، و(لا) التي لنفي الجنس، و(إنّ) وأخواتها.

فبدأ المصنف بذكر (كان) وأخواتها، وكلها أفعالٌ اتفاقاً، إلا «ليس» ذهب الجمهور إلى أنها فعل[٢]، وذهب الفارسي -في أحد قوليه- وأبو بكر ابن شقير -في أحد قوليه- إلى أنها حرف[٣].

وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره[٤]، ويُسمى المرفوع بها اسماً لها، والمنصوب بها خبراً لها. **وهذه الأفعال قسمان:**

=**دام** الناقصة، والتاء اسمها، **مصيباً**: خبرها، **درهماً**: مفعول به ثانٍ لـ(أعْط)، والأول محذوف، والتقدير: (أعط الفقير درهماً).

(١) النواسخ من النسخ؛ وهو الإزالة؛ لأنها تزيل حكم المبتدأ والخبر.

(٢) لقبولها تاء المؤنثة المخاطبة وتاء الفاعل، وهما من علامات الأفعال (لَسْتِ، لستُ).

(٣) حجة من قال بحرفيتها: جمودها وشبهها في ذلك بـ(ما) النافية، وعدم دلالتها على المصدر، ورُدَّ ذلك بأن عدم دلالتها على المصدر لكونها مع أفعال الباب ليست أفعالاً حقيقية، ولم تتصرف؛ لأنها أشبهت «ما»، فحملت عليها في الجمود، كما حملت عليها «ما» في العمل في لغة أهل الحجاز.

(٤) **لا تدخل النواسخ بشكل عام على المبتدأ إذا كان:**

(أ) له الصدارة في جملته، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن.

(**ب**) المبتدأ الواجب الحذف وخبره نعت مقطوع؛ مثل: الحمد لله الحميدُ؛ (أي: هو الحميد).=

١- منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط؛ وهي: «كان، وظَلَّ، وباتَ، وأضحى، وأصْبَحَ، وأمْسَى، وصَارَ، وليس».

٢- ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط؛ وهو **قسمان**:

أحدهما: ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديراً، أو شبهُ نفي، وهو أربعة: «زال، وبرح، وفتئ، وانفك»، فمثال النفي لفظاً: «ما زال زيدٌ قائماً»، ومثاله تقديراً قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[1]؛ أي: «لا تفتأ»، ولا يحذف النافي معها قياساً إلا بعد القسم كالآية الكريمة[2]، وقد شذّ الحذف بدون القسم؛ كقول الشاعر:

٦١- وأبْـرَحُ ما أدَامَ اللهُ قَـوْمي ... بِحَمْـدِ اللهِ مُنْتَطِقـاً مُجيـدا[3]

=(ج) كلمات لزمت الابتداء بنفسها مثل: «لله درُّ الخطيب»، أو بغيرها كالواقع بعد (لولا) أو (إذا) الفجائية.

(د) المبتدأ المقصور على معنًى واحد لا يستعمل في غيره؛ كالدعاء: طوبى للمؤمن، والقسم: ايمن الله لألتزمنّ الإنصاف.

(1) يوسف (٨٥) وتتمة الآية الكريمة: ﴿حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ﴾.

(2) **لحذف النفي قياساً ثلاثة شروط**: الأول: كون النافي «لا» دون غيره، والثاني: كون الفعل مضارعاً، والثالث: أن يكون ذلك في القسم كما في الآية، والحذف في غير ذلك شاذ.

(3) البيت للشاعر الجاهلي خِداش بن زهير العامري، منتطق مجيد: فسره الشارح: صاحب نطاق وجواد، والنطاق: ما يُشدّ به الوسط، وفسَّره غيره: بأن «منتطقاً مجيداً» من النطق والإجادة.

المعنى: إنني لا أبرح رَطْبَ اللسان بمدح قومي وإجادة القول فيهم ما أدامهم الله.

الإعراب: **أبرح**: فعل مضارع ناقص، يرفع المبتدأ وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: «أنا»، **ما**: مصدرية ظرفية، **أدام**: فعل ماض، **الله**: اسم= الجلالة

أي: لا أبرح منتطقاً مجيداً؛ أي: صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي، وعَنَى بذلك: أنه لا يزال مستغنياً ما بقي له قومه، وهذا أحسن ما حُمِلَ عليه البيت.

ومثال شبه النفي -والمراد به النهي- كقولك: «لا تَزَلْ قائماً»، ومنه قوله:

٦٢- صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ تِ فنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ[١]

فاعل، **قومي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة، **بحمد**: جار ومجرور متعلق بـ(منتطقاً)، **الله**: اسما الجلالة مضاف إليه، **منتطقاً**: خبر (أبرح) منصوب، **مجيداً**: خبر ثانٍ منصوب، **جملة أبرح** مع معموليها: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **(ما) المصدرية** وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على الظرفية متعلق بـ(منتطقاً)، والتقدير: «لا أبرح منتطقاً بحمد الله دوامَ قومي».

الشاهد فيه: قوله: «أبرح» فقد حذف النفي أو شبه النفي وليس في الكلام قَسَم، وهو حذف شاذّ، وبعضهم قال: (أبرح) هنا تامة، ومعناها: أزول، والمعنى: أستغني عن أن أكون صاحب نطاق وجواد؛ لأن قومي يكفونني ذلك، وليس في هذا التخريج شاهد.

(١) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن.

المعنى: اجتهد في الطاعات يا صاحبي، واجعل الموت نصب عينيك؛ فنسيانه ضلال واضح.

الإعراب: **صاحِ**: منادى مرخَّم على غير القياس؛ (لأنه ليس علماً)، منصوب لأنه مضاف، (أصله: يا صاحبي)، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء المحذوفة في محل جرٍّ بالإضافة، (أو أصله: صاحبُ: فيكون نكرة مقصودة مبنياً على الضم في محل نصب)، **شمر**: فعل أمر، الفاعل: أنت، **ولا**: الواو: حرف عطف، **لا**: الناهية جازمة، **تزل**: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون، **واسمه**=

والدعاء كقوله: «لا يزال الله محسناً إليك» وقوله:

٦٣- ألاَ يا اسْلَمِي يَا دَارَ ميَّ على البِلَى

وَلاَ زَالَ مُـنْهَلاًّ بِجَرْعائِـكِ القَطْـرُ[1]

=ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، **ذاكر**: خبره منصوب بالفتحة، **الموت**: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، **فنسيانه**: الفاء استئنافية للتعليل، **نسيان**: مبتدأ، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة. **ضلال**: خبر، **مبين**: نعت (ضلال) مرفوع. **جملة شمر**: استئنافية لا محل لها، **جملة لا تزل ذاكر**: معطوفة على الاستئنافية لا محل لها من الإعراب، **فنسيانه ضلال**: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (لا تزل)، فقد أعمل (تزال) -مضارع زال يزال- عمل (كان)؛ لتقدم شبه النفي وهو النهي.

(1) البيت لذي الرمّة غيلان بن عقبة الشاعر الأموي الذي اشتهر بحبه لميّ. البلى: الاضمحلال والفناء، منهلاًّ: منسكباً، الجرعاء: الأرض الرملية المستوية التي لا تنبت شيئاً، مذكرها: أجرع.

المعنى: رزقك الله السلامة يا ديار الحبيبة، ووقاك أسباب الفناء على ما فيك من قدم، وأغاثك بقطر دائم يجعل أرضك رطبة خصبة.

الإعراب: **ألا**: أداة استفتاح، **يا**: حرف نداء، والمنادى محذوف، (أو: يا: حرف تنبيه مؤكِّد لحرف الاستفتاح)، **اسلمي**: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة: في محل رفع فاعل، **يا**: أداة نداء، **دار**: منادى مضاف منصوب، **ميّ**: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، **على البلى**: جار ومجرور متعلق بـ(اسلمي)، **ولا**: **الواو**: حرف عطف، **لا**: حرف دعاء، **زالَ**: فعل ماض ناقص، **منهلاًّ**: خبر مقدم، **بجرعائك**: جار ومجرور متعلق بـ(منهلاًّ)، والكاف: في محل جر بالإضافة، **القطر**: اسم (زال) مؤخر، **جملة اسلمي**: استئنافية لا محل لها من الإعراب، **جملة ولا زال القطر**: معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب.=

وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: «وهذي الأربعة... إلى آخر البيت».

القسم الثاني: ما يشترط في عمله أن يسبقه «ما» المصدرية الظرفية؛ وهو «دام»، كقولك: «أعْطِ ما دُمْتَ مصيباً دِرْهَماً»؛ أي: أعْطِ مدةَ دوامك مصيباً درهماً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1]؛ أي: مدة دوامي حياً.

معاني الأفعال الناقصة:

ومعنى «**ظَلَّ**»: اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً، ومعنى «**بات**»: اتصافه به ليلاً، و«**أضحى**»: اتصافه به في الضحى، و«**أصبح**»: اتصافه به في الصباح،

=**الشاهد فيه**: قوله: لا زال، فقد أعمل (زال) عمل (كان) الناقصة؛ لتقدم شبه النفي عليها؛ وهو الدعاء.

[1] قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ۝٣٠ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ مريم (٣٠ و٣١).

﴿مَا﴾: مصدر ظرفية، ﴿دُمْتُ﴾: **دام**: فعل ماض ناقص، والتاء في محل رفع اسم (دام)، ﴿حَيًّا﴾: خبر منصوب بالفتحة. **وجملة** ﴿دُمْتُ حَيًّا﴾: صلة للموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، و(ما) المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ﴿وَأَوْصَٰنِي﴾، والتقدير: وأوصاني بالصلاة والزكاة مدة دوامي حياً.

فائدة: (ما) المصدرية الظرفية هي التي تؤول مع ما بعدها بمصدر، مع نيابتها في المعنى عن ظرف الزمان الذي كان مقدراً في الأصل قبلها، فالتقدير في الأصل: أوصاني بالصلاة والزكاة مدة دوامي حياً، فـ(مدة): ظرف زمان متعلق بـ(أوصاني)، دوامي: مضاف إليه، ثم حذف المضاف وناب عنه المضاف إليه؛ كقولنا: زرتك غروبَ الشمس، والأصل: وقتَ غروب الشمس، ولو كانت «ما» هي الدالة على الزمان بنفسها لكانت اسماً، ولما جاز أن نعربها حرفاً.

و«**أمسى**»: اتصافه به في المساء، ومعنى «**صار**»: التحوّل من صفة إلى صفة أخرى، ومعنى «**ليس**»: النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال نحو: «ليس زيد قائماً»؛ أي: الآن، وعند التقييد بزمنٍ على حسبه نحو: «ليس زَيْدٌ قائماً غداً»، ومعنى «**ما زال وأخواتها**»: ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو: «ما زال زَيْدٌ ضَاحِكاً، وما زال عمرو أَزْرَقَ العَيْنَيْنِ»، ومعنى «**دامَ**»: بقي واستمرّ.

تصرف الأفعال الناقصة:

وَغَيْـــرُ مَـــاضٍ مِثْلَـــهُ قَـــدْ عَمِـــلاَ

إنْ كانَ غَيْرُ الماضِ مِنه استُعمِلا[١]

هذه الأفعال على قسمين:

(أ) أحدهما: ما يتصرّف[٢]**، وهو ما عدا: ليس ودام.**

---

(١) **غير**: مبتدأ، **ماض**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، **مثله**: مثل: مفعول به مقدم للفعل (عَمِلَ)، **وجملة**: (**عمل**) مع الفاعل المستتر في محل رفعٍ خبرٌ للمبتدأ (غير)، **كان**: فعل ماض ناقص مبني على الفتح في محل جزم فِعْلُ الشرط، **غيرُ**: اسمها مرفوع، **استعمل**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والألف للإطلاق، **والجملة** في محل نصبٍ خبرٌ لـ(كان)، وجواب الشرط محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: إن استعمل غير الماضي عَمِل عَمَل الماضي.

(٢) **ما يتصرّف يشمل قسمين هما:**

(أ) **ناقص التصرف** وهو: زال، وبرح، وفتئ، وانفك، فليس لها أمر ولا مصدر.

(**ب**) **تام التصرف** وهو الباقي ما عدا «ليس، ودام»، وتمام التصرف هنا نسبي؛ نعني به: مجيء الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، ولم يأتِ منها اسم مفعول مثلاً.

(ب) **والثاني ما لا يتصرّف** وهو: ليس ودام[1].

فنبّه بهذا البيت على أنّ ما يتصرف من هذه الأفعال يعملُ غيرُ الماضي منه عملَ الماضي، وذلك هو: المضارع، نحو: «يكون زيدٌ قائماً»، قال الله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾[2]، والأمر نحو: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾[3]، وقال الله تعالى: ﴿قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا﴾[4]، واسمُ الفاعِل نحو: «زَيْدٌ كائِنٌ أخاكَ»، قال الشاعر:

٦٤- وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البشاشةَ كائناً
أخَاكَ إذا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا[5]

---

(1) جمود «ليس» متفق عليه، أما «دام» فقد جعلها بعضهم من القسم الناقص التصرف.

(2) من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ البقرة (١٤٣).

(3) من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ﴾ الآية (١٣٥) من سورة النساء، ﴿كُونُواْ﴾: فعل أمر ناقص مبني على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع اسمها، ﴿قَوَّٰمِينَ﴾: خبر منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(4) قال تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا ٤٩ ۞ قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ٥٠ أَوۡ خَلۡقٗا مِّمَّا يَكۡبُرُ فِي صُدُورِكُمۡۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖۚ﴾ الإسراء (٤٩-٥١).

(5) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن. تُلْفِه: تجده.

المعنى: ليس الأخ الحقيقي هو الذي يتظاهر بالبشاشة وإنما هو المنجد عند الضيق والمعين في الملمات.=

والمصدر كذلك، واختلف الناس في «كان» الناقصة: هل لها مصدر أم لا؟ والصحيح أنّ لها مصدراً[1]، ومنه قوله:

٦٥- بِبَذلٍ وَحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الفَتَى
وَكَوْنُـــكَ إيّـــاه عَلَيْـــكَ يَسِـــيْرُ[2]

=**الإعراب: ما**: نافية حجازية تعمل عمل (ليس)، **كل**: اسمها، **من**: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، **يبدي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، والفاعل: هو يعود إلى «من»، **البشاشة**: مفعول به منصوب، **كائناً**: خبر «ما» منصوب، وهو اسم فاعل من «كان» الناقصة، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى «من»، **أخاك**: خبر (كائناً) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، والكاف في محل جرٍّ بالإضافة، **إذا**: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجواب الشرط المحذوف لدلالة ما قبله عليه، **لم**: حرف جازم، **تلفه**: تلف: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل: أنت، والهاء في محل نصب مفعول به أوّل، **لك**: جار ومجرور متعلق بـ(منجداً)، **منجداً**: مفعول به ثانٍ منصوب، **جملة (ما) مع معموليها**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **جملة (يبدي البشاشة)**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **جملة لم تلفه**: في محل جرٍّ بإضافة الظرف إليها.

الشاهد فيه: قوله: (كائناً أخاك) فقد أعمل اسم الفاعل (كائناً) عمل الماضي (كان)، فرفع به الاسم ونصب الخبر.

(1) مصدر (كان): الكون والكينونة، ومصادر أخواتها: صار، بات، ظلّ، أصبح، أمسى، أضحى على الترتيب: الصير والصيرورة، البيات والبيتوتة، والظلول، والإصباح، والإمساء، والإضحاء.

(2) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن، البذل: العطاء، الحلم: الصفح.

المعنى: إنما يسود الفتى قومه بجوده وسعة صدره وجميل صفحه، وسهل عليك أن تتصف بذلك إذا صَحَّ عزمك.=

وما لا يتصرف منها- وهو دامَ وليس- وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه -وهو زال وأخواتها- لا يستعمل منه أمر ولا مصدر.

أحكام الخبر:

وَفِــي جَمِيعِهَــا تَوَسُّــطَ الخَبَــرْ

أجِـزْ، وكُـلٌّ سَـبْقَهُ «دامَ» حَظَـرْ[1]

مـراده: أن أخبـار هـذه الأفعـال -إن لم يجـب تقـديمها علـى الاسـم، ولا تأخيرها عنه- يجوز توسُّطها بين الفعل والاسم، فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك: «كان في الدار صَاحِبُهَا»، فلا يجوز ههنا تقديمُ الاسم على الخبر؛ لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة.

=**الإعراب**: **ببذل**: جار ومجرور متعلق بالفعل (ساد)، **الفتى**: فاعل (ساد) مرفوع بالضمة المقدرة على آخره للتعذر، **وكونك**: **الواو**: استئنافية، **كون**: مبتدأ مرفوع، والكاف: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه، **إياه**: **إيا**: خبر المصدر (كون) مبني على السكون في محل نصب، والهاء: حرف دال على الغيبة، **عليك**: جار ومجرور متعلق بـ(يسير)، **يسير**: خبر للمبتدأ «كون» مرفوع بالضمة.

الشاهد فيه: قوله: «كونك إيّاه» فقد أعمل مصدر الفعل الناقص عمل الماضي، فرفع به الاسم ونصب الخبر.

(1) **في جميع**: جار ومجرور متعلق بـ(أجز)، و(**ها**): ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **وتوسط**: مفعول به مقدم لـ(أجز)، **أجز**: فعل أمر، والفاعل أنت، **كل**: مبتدأ، وخبره **جملة**: (**حظر سبقه دام**)، **سبقه**: **سبق**: مفعول به مقدم لـ(حظر)، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله، **ودام**: مفعول به للمصدر (سبقَه) مقصود لفظها.

ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك: «كان أخي رفيقي»، فلا يجوز تقديم «رفيقي» على أنه خبر؛ لأنه لا يعلم ذلك؛ لعدم ظهور الإعراب.

ومثال ما توسّط فيه الخبر قولك: «كانَ قائماً زَيْدٌ»، قال الله تعالى[1]: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وكذلك سائر أفعال هذا الباب -من المتصرف وغيره- يجوز توسُّط أخبارها بالشرط المذكور، ونقل صاحب «الإرشاد» خلافاً في جواز تقديم خبر «ليس» على اسمها، والصواب جوازه، قال الشاعر:

٦٦- سَلي -إن جَهِلْتِ- النّاسَ عَنّا وعَنْهُمُ

فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُول[2]

---

(1) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الروم (٤٧)، ﴿حَقًّا﴾: خبر ﴿كَانَ﴾ مقدم، ﴿عَلَيْنَا﴾: جار ومجرور متعلق بـ﴿حَقًّا﴾، ﴿نَصْرُ﴾: اسم ﴿كَانَ﴾ مؤخر، ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(2) البيت من قصيدة شهيرة للشاعر اليهودي السموءل بن عادياء.

المعنى: اسألي من يعلم الحقائق عنا وعن هؤلاء الذين تقدمينهم علينا، فالعالم والجاهل لا يستويان.

الإعراب: **سلي**: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: في محل رفع فاعل، **إن**: حرف شرط جازم، **جهلت**: **جهل**: فعل ماضٍ مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء: فاعل، **وجواب الشرط** محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: إن جهلتِ فسلي، **الناس**: مفعول به لـ(سلي)، **عنا**: عن: حرف جر، نا: ضمير متصل في محل جرٍّ بـ(عن)، متعلق بـ(سلي)، **فليس**: الفاء: تعليلية، **ليس**: فعل ماضٍ ناقص، **سواء**: خبر (ليس) مقدم منصوب، **عالم**: اسم (ليس) مؤخر، **جهول**: معطوف على اسم (ليس) بالواو.

وذكر ابن معطٍ أن خبر «دام» لا يتقدم على اسمها، فلا تقول: «لا أُصاحبُكَ ما دامَ قائماً زَيْدٌ»، والصواب جوازه، قال الشاعر:

٦٧- لا طيبَ للعيشَ مَا دَامَتْ مُنَغّصَةً
لَذَّاتُهُ بادِّكَارِ المَوْتِ وَالهَرَمِ[1]

وأشار بقوله: «وكلُّ سَبْقَه دام حَظَرْ» إلى أنَّ كلَّ العرب -أو كلَّ النحاة- منع سبق خبر «دام» عليها، وهذا إن أراد بهم أنهم منعوا تقديم خبر (دام) على

الشاهد فيه: قوله: «ليس سواء عالم وجهول» فقد قدّم خبر ليس وأخّر اسمها وذلك سائغ جائز خلافاً للمانع.

([1]) لم نقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معيّن، منغصة: مكدرة، ادكار: تذكّر.

المعنى: ليس للحياة لذة خالصة محضة ما دامت مشوبة دائماً بتذكر الشيخوخة والموت.

الإعراب: **لا**: نافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، **طيب**: اسمها مبنيّ على الفتح في محل نصب، **للعيش**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر: (لا)، **ما**: مصدرية ظرفية، **دامت**: **دام**: فعل ماض ناقص، والتاء: للتأنيث، **منغصةً**: خبر (دام) مقدّم، **لذات**: اسم مؤخر لـ(دام) مرفوع، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، **بادّكار**: جار ومجرور متعلق بـ(منغصة)، **الموت**: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، **الهرم**: معطوف على (الموت) بالواو.

جملة لا طيب للعيش: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، و«**ما**» وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على الظرفية، متعلق بمحذوف حال من (العيش)، والتقدير: لا طيب للعيش دوامَ ادكار الموت والهرم.

الشاهد فيه: قوله: (ما دامت منغصة لذاته)، فقد قدّم خبر «ما دام» على اسمها خلافاً لمن منع ذلك.

«ما» المتصلة بها نحو: «لا أصحبُك قائماً ما دام زَيْدٌ» فَمُسَلَّم، وإن أرادَ أنهم منعوا تقديمه على «دام» وحدها نحو: «لا أصحبك ما قائماً دام زيد»[1] – وعلى ذلك حَمَله وَلَدُه في شرحه– ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر «دام» على «دام» وحدها، فتقول: «لا أصحبك ما قائماً دام زَيْدٌ»، كما تقول: «لا أصحبك ما زيداً كلمت».

كَـذَاكَ سَـبْقُ خَبَـرٍ «مـا» النّافِيَـةْ
فَجِـئْ بِهَـا مَتْلُـوَّةً لا تالِيَـةْ[2]

يعني: أنه لا يجوز أن يتقدَّم الخبر على «ما النافية»[3]، ويدخل تحت هذا **قسمان:**

أحدهما: ما كان النفي شرطاً في عمله نحو: «ما زال» وأخواتها، فلا تقول: «قائماً ما زال زيد»، وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس[1].

([1]) **قائماً**: خبر (دام) الناقصة تقدم عليها وحدها دون «ما» المصدرية، وإجماعهم على منع التقديم على «ما» نفسها مبني على أنه لا يجوز أن يتقدم شيء من الصلة على الموصول، حرفياً كان أو اسمياً.

([2]) **كذاك**: الكاف: حرف جر، **ذا**: اسم إشارة في محل جرٍّ بالكاف، متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف للخطاب، **سبق**: مبتدأ مؤخر، **خبر**: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، «**ما**»: مفعول به لـ(سبق)، **النافية**: نعت (لما) منصوب، **متلوة**: حال من «ها» من «بها»، **لا**: حرف عطف، **تالية**: معطوف على (متلوة) منصوب بالفتحة.

([3]) هذا الخلاف مبنيّ على خلاف آخر؛ وهو: هل للحرف «ما» الصدارة في جملته؟ فذهب فريق إلى أنها واجبة التصدير، فلا يتقدمها الخبر، وذهب آخرون إلى عدم استحقاقها التصدير، فأجازوا تقديم خبرها عليها.

والثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله نحو: «ما كان زيد قائماً»، فلا تقول: «قائماً ما كان زيد»، وأجازه بعضهم.

ومفهوم كلامه: أنّه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديم، فتقول: «قائماً لم يزل زَيْدٌ، ومنطلقاً لم يكن عمرو»، ومنعهما بعضهم.

ومفهوم كلامه أيضاً: جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ«ما» نحو: «ما قائماً زال زيد، وما قائماً كان زيد»، ومنعه بعضهم.

وَمَنَعُ سبقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا برفعٍ يَكْتَفِي[٢]

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، والنَّقْصُ في: «فَتِئَ، لَيْسَ، زَالَ» دائماً قُفِي[٣]

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين -ومنهم المصنف- إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن بَرهان إلى الجواز، فتقول: «قائماً ليس زيد»، واختلف النقل عن سيبويه؛ فنسب قوم إليه الجواز، وقومٌ المنعَ، ولم يرد من لسان العرب

([١]) إذا تقدمت (ما) النافية على النواسخ التي يشترط النفي في عملها صارت مثبتة؛ لأن نفي النفي إيجاب، ومعنى المثال: إثبات القيام لزيد لا نفيه عنه.

([٢]) **منع**: مبتدأ، وخبره جملة (اصطُفي)، **ذو**: مبتدأ مرفوع بالواو من الأسماء الستة، **ما**: اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ، **وجملة (يكتفي)** مع الفاعل المستتر: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

([٣]) **النقص**: مبتدأ، وخبره جملة: (قُفي) مع نائب الفاعل المستتر.

تقدّم خبرها عليه، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1]، وبهذا

[1] من قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ هود (٨).

استدلَّ من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره: أنَّ ﴿يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ﴾ معمول الخبر الذي هو ﴿مَصۡرُوفًا﴾، وقد تقدم على ﴿لَيۡسَ﴾، قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل[1].

استعمال هذه الأفعال تامة:

وقوله: «وذو تمام.. إلى آخره» معناه: أن **هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين:**

أحدهما: ما يكون تاماً وناقصاً.

والثاني: ما لا يكون إلا ناقصاً.

والمراد بالتّام: ما يكتفى بمرفوعه، **وبالناقص:** ما لا يكتفى بمرفوعه بل يحتاج معه إلى منصوب، وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة إلاَّ «فتئ» و«زال» التي مضارعها (يزال)، لا التي مضارعها يزول، فإنها تامّة، نحو: «زالت الشمس»، و«ليس» فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

---

(1) الذين منعوا التقديم حملوها على «عسى» التي اتُّفِق على منع تقدم خبرها عليها، والجامع بينهما الجمود، والذين أجازوا استندوا إلى الآية الكريمة، واسم ﴿لَيۡسَ﴾ فيها ضمير مستتر عائد إلى ﴿ٱلۡعَذَابَ﴾، و﴿مَصۡرُوفًا﴾: خبر ﴿لَيۡسَ﴾، و﴿يَوۡمَ﴾: ظرف زمان متعلق بالخبر ﴿مَصۡرُوفًا﴾ فهو معمول له.

والظاهر: أن المنع أولى؛ لأن القاعدة التي تقول: (تقدم المعمول مؤذن بجواز تقدم العامل) ليست مطّردة، فيجوز أن نقول مثلاً: زيداً لم أضرب، فنقدم المعمول، ولا يجوز تقديم العامل على حرف النفي، ولو صحّت القاعدة لاعتبر الموضع هنا من التوسع في الظرف؛ لأنهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما.

ومثال التام قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[1] أي: وإن وجد ذو عسرة، وقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[3].

أحكام معمول الخبر:

وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ
إلا إذا ظَرْفاً أتَى أوْ حَرْفَ جَرْ[4]

يعني: أنه لا يجوز أن يلي «كان» وأخواتها معمولُ خَبَرِها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور، وهذا يشمل حالين:

---

(1) تمام الآية الكريمة: ﴿وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة (٢٨٠) ﴿كَانَ﴾: فعل ماض تام مبني على الفتح في محل جزمٍ فعلُ الشرط، ﴿ذُو﴾: فاعل ﴿كَانَ﴾ مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، **وجملة** ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾: في محل جزم جواب الشرط.

(2) قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ هود (١٠٦ و١٠٧) **والشاهد في الآية الكريمة**: ورود «دام» تامة، و﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾: فاعلها مرفوع، والمعنى: ما بقيت السموات والأرض.

(3) الروم (١٧) ﴿سُبْحَانَ﴾: مفعول مطلق، ﴿تُمْسُونَ﴾: فعل مضارع تام مرفوع بثبوت النون، والواو: في محل رفعٍ فاعلٌ، **والجملة** في محل جرٍّ بإضافة الرفع إليها، وكذلك إعراب ﴿تُصْبِحُونَ﴾ والمعنى: حين تدخلون في الصباح وفي المساء.

(4) **لا**: نافية، **يلي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، **العاملَ**: مفعول به مقدم، **معمول**: فاعل مؤخر، **ظرفاً**: حال من فاعل (أتى)، **حرف**: معطوف على (ظرفاً) بـ(أو).

أحدهما: أن يتقدّم معمول الخبر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم نحو: «كَانَ طَعامَك زَيْدٌ آكِلاً»، وهذه ممتنعة عند البصريين[1]، وأجازها الكوفيّون.

الثاني: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم، ويتقدم المعمول على الخبر نحو: «كَانَ طَعَامَك آكِلاً زَيْدٌ» وهي ممتنِعَةٌ عند سيبويه، وأجازها بعض البصريين[2].

ويخرج من كلامه: أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقُدّم الخبر على المعمول جازت المسألة؛ لأنه لم يَلِ «كان» معمولُ خبرها، فتقول: «كان آكِلاً طَعامَك زيدٌ»، ولا يمنعها البصريّون، فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين نحو: «كان عندك زَيْدٌ مقيماً، وكان فيكَ زَيْدٌ راغباً»[3].

([1]) لأن فيها الفصلَ بين العامل (كان) ومعموله (زيداً) بأجنبي عن الاسم، وهو معمول الخبر (طعامَك: مفعول به للخبر آكلاً).

([2]) لأن الخبر جائز التقديم، ومعموله جزء منه؛ ولهذا أجاز بعض البصريين هذا الوجه.

([3]) **عندك**: ظرف، **وفيك**: جار ومجرور، وكل منهما متعلق بالخبر؛ أي: معمول له.

وحاصل ما ذكره في مسألة تقديم معمول الخبر هو:

(أ) أجمعوا على جواز التقديم إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أما إن كان غير كذلك:

(**ب**) فالبصريون يمنعون مطلقاً.

(**ج**) والكوفيون يجيزون مطلقاً.

(**د**) وبعض البصريين يجيز بشرط تقدم الخبر معه.

وَمُضْـمَرَ الشـأنِ اسْـماً انْـوِ إنْ وَقَـعْ

مُـوهِمُ مَـا اسـتَبَانَ أنّـهُ امْتَنَـعْ[1]

يعني: أنه إذا ورد من لسان العرب مَا ظاهره أنه ولي «كان» وأخواتها معمولُ خبرها؛ فأوِّلْهُ على أنّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وذلك نحو قوله:

٦٨- قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إيّاهُمْ عَطِيّةُ عَوّدا[2]

---

(١) **مضمَر**: مفعول به مقدم للفعل (انو)، **الشأن**: مضاف إليه، **اسماً**: حال من (مضمر) منصوب، **انو**: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلة، والفاعل: أنت، **إن**: حرف شرط جازم، **وقع**: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، **موهم**: فاعل (وقع)، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، **استبان**: فعل ماض، **أنه**: **أنَّ**: حرف مشبه بالفعل، والهاء: اسمها في محل نصب، **امتنع**: فعل ماض، والفاعل: هو، **وجملة امتنع** في محل رفع خبرٌ لـ(أن)، و**(أن) مع معموليها** في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لـ(استبان)؛ أي: استبان امتناعهُ، **وجملة استبان امتناعه**: صلة الموصول (ما) لا محل لها من الإعراب، **وجواب شرط «إن»** محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: إن وقع موهم... فانو ضمير الشان حال كونه اسماً.

(٢) البيت للفرزدق يهجو به جريراً وقومه، قنافذ: جمع قنفذ؛ وهو حيوان شائك ينام نهاراً ويصحو ليلاً يلتمس غذاءه، هداجون: جمع هدَّاج، وهو من يمشي مشية الشيخ الهرم بتثاقل وارتعاش، عطيّة: أبو جرير.

المعنى: هؤلاء خَوَنَةٌ جبناء أذلاء يدبّون حول البيوت في الليل، غرس ذلك في نفوسهم أبوهم عطية ونشّأهم عليه.

الإعراب: **قنافذ**: خبر لمبتدأ محذوف، **هدّاجون**: نعت مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، **حول**: ظرف مكان منصوب متعلق بـ(هداجون)، **بيوتهم**: **بيوت**:= =مضاف

فهذا ظاهره أنه مثل: «كان طعامَك زَيدٌ آكلاً»، ويَتَخرَّجُ على أنّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وهو اسم «كان».

ومما ظاهره أنه مثل: «كان طعامكَ آكلاً زَيْدٌ» قولُه:

٦٩- فأصْبَحُوا والنّوَى عَالي مُعَرَّسِهِم

وَلَيْسَ كُلَّ النّوَى تُلقِي المَسَاكِينُ(١)

إليه مجرور، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، والميم للجمع، **بما**: الباء: حرف جر، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ بالباء، متعلق بـ(هداجون)، **كان**: فعل ماض ناقص، **إياهم**: **إيَّا**: ضمير منفصل في محل نصب مفعول به مقدم لـ(عوّد)، والهاء: للغائب، والميم: للجمع، **عطية**: مبتدأ، **عودا**: فعل ماض، والفاعل: هو، والألف للإطلاق، **وجملة عوَّدا**: في محل رفع خبر (عطية)، **والجملة من المبتدأ والخبر** (عطية عودا) في محل نصب خبر (كان)، **وجملة كان ومعموليها**: صلة للموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: كان إياهم عطية عوَّدا، فقد ولي (كان) معمولُ خبرها، وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً مما يجيزه الكوفيّون، **ويخرج البصريون البيت عدة تخريجات:**

(أ) هذا التقديم ضرورة شعرية لا يقاس عليها.

(ب) «كان»: زائدة بين الموصول وصلته.

(ج) اسم كان ضمير الشأن المحذوف، أو ضمير عائد على «ما»، وعطية: مبتدأ، وجملة (عودا) خبره، والمبتدأ والخبر لـ(كان)، فالمتقدم معمول خبر المبتدأ وليس معمول خبر (كان)، وتقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز إن كان الخبر فعلاً.

(١) البيت لحميد الأرقط، وكان من البخلاء المشهورين، معرّسهم: مكان مبيتهم، من عَرّس بالمكان إذا بات فيه، ويروى البيت: يُلقى، كما رُوي برفع «كلّ» ونصبها.

المعنى: يصف الشاعر أضيافاً نزلوا به، فنكبوه بما عنده من تمر حتى أصبح نواه أعلى من مكان نزولهم على أنهم كانوا يلقون قسماً ويبتلعون قسماً من النَّوى.=

إذا قرئ بالتاء المثناة من فوق؛ فيُخرَّج البيتان على إضمار الشأن، والتقدير في الأول: «بما كان هو»؛ أي: الشأن، فضمير الشأن اسم (كان)، و«عطية»: مبتدأ، و«عَوّد»: خبره، «إيّاهم»: مفعول (عَوّد)، والجملة من المبتدأ وخبره: خبر (كان)، فلم يَفصل بين «كان» واسمها معمولُ الخبر؛ لأن اسمها مضمر

=**الإعراب**: **أصبحوا**: **أصبح**: فعل ماض تام مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل، **والنوى**: **الواو**: حالية، **النّوى**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر، **عالي**: خبر مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، **والجملة** في محل نصب حال من فاعل (أصبح)، **معرسهم**: معرس: مضاف إليه، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، والميم للجمع، **وليس**: الواو: استئنافية، **ليس**: فعل ماض ناقص، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، **كل**: مفعول به مقدم لـ(تلقي)، **النوى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة للتعذر، **تلقي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة للثقل، **المساكين**: فاعل مرفوع بالضمة، **وجملة تلقي المساكين**: في محل نصب خبر، **وجملة ليس مع معموليها**: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: وليس كل النوى تلقي المساكين، استشهد الكوفيّون بهذا البيت على جواز تقديم معمول خبر ليس وأخواتها على اسمها إذا تقدم الخبر معه، فيعربون (كُلّ) مفعولاً لـ(تُلقي)، وفاعل (تُلقي) مستتر، وجملة (تُلقي) في محل نصب خبر مقدم لـ(ليس)، و(المساكين): اسم ليس، ويردّ البصريون هذا الوجه بما بسطناه في الإعراب، وقد ذكرنا أن البيت روي برفع «كل»، وليس في هذه الرواية شاهد؛ إذ تعرب «كلّ» اسماً لـ(ليس)، وما بعدها خبر على روايتي: يلقي أو تلقي.

أما رواية «كلّ» بالنصب، و«يلقي» بالياء لا بالتاء فيتعين فيها إعراب: (كل): مفعولاً مقدماً، و«المساكين»: فاعل لـ(يلقي)، والجملة خبر (ليس)، واسمه ضمير الشأن؛ إذ لو كان اسمها: «المساكين»، وجملة: «يلقي» خبرها؛ لوجب أن يقال: «يلقون»؛ ليطابقه في الجمعية، والتاء في رواية «تلقي» تغني عن ذلك؛ لتأويل (المساكين) بالجماعة.

قبل المعمول؛ والتقدير في البيت الثاني: «وليس هو»؛ أي: الشأن، فضمير الشأن: اسم ليس، و«كلَّ النوى»: منصوب بـ(تلقي)، و«تلقي المساكين»: فعل وفاعل، والمجموع: خبر ليس، هذا بعض ما قيل في البيتين.

زيادة «كان»:

وقَدْ تُزَادُ «كَانَ» في حَشْوٍ كـ: «مَا كَـانَ أَصَـحَّ عِلْـمَ مَـنْ تَقَـدَّما»[1]

كان على ثلاثة أقسام:

أحدها: الناقصة.

والثاني: التامة، وقد تقدم ذكرهما.

والثالث: الزائدة، وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين؛ كالمبتدأ وخبره نحو: «زَيْدٌ كان قائم»، والفعل ومرفوعه نحو: «لم يُوجَدْ كانَ مثلُك»، والصلة والموصول نحو: «جاء الذي كان أكرمته»، والصفة والموصوف نحو: «مررت برجلٍ كان قائمٍ»، وهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف: «وقد تزاد كان في حشو»، وإنما تنقاس زيادتُها بين «ما» و«فعل التعجب» نحو: «ما كانَ أصَحَّ عِلمَ مَنْ تَقَدَّما»، ولا تزاد في غيره إلا سماعاً، وقد سُمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه؛ كقولهم: «وَلَدت فاطمِةُ بِنتُ

---

(1) **كان**: «قصد لفظها» نائب فاعل لـ(تزاد) مرفوع بضمة مقدرة على الآخر منع من ظهورها حركة البناء الأصلي، **ما**: تعجبية في محل رفع مبتدأ، **كان**: زائدة، **أصح**: فعل ماض جامد لإنشاء التعجب، وفاعله: ضمير مستتر وجوباً تقديره: هو، خلافاً للأصل، يعود إلى (ما)، **علم**: مفعول به، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ «ما»، **من**: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، **وجملة تقدم** مع الفاعل المستتر: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول.

الخُرْشُب الأنماريّةُ[1] الكَمَلَةَ من بَني عبسٍ لم يُوجَدْ كان أفضَلُ منهم»[2]، وقد سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله:

٧٠- فَكَيْـفَ إذا مـررت بِـدَارِ قـومٍ

وجيـــرانٍ لنـــا كَـــانوا كِـــرَامِ[3]

وشذّ زيادتها بين حرف الجرّ ومجروره كقوله:

---

(1) أولادها هم: ربيع الكامل، وقيس الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس، وأبوهم زياد العبسي، وكانوا من نوادر الزمان شجاعةً ورفعةَ شأنٍ.

(2) **كان**: زائدة، **أفضل**: نائب فاعل لـ(يوجد).

(3) البيت للفرزدق من قصيدة في المديح.

المعنى: كيف يكون حالك إذا مررت بديار أقوام كانوا جيراناً كراماً لنا؟

الإعراب: **كيف**: اسم استفهام في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: كيف حالتك، **إذا**: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجواب الشرط المحذوف لدلالة ما قبله عليه، **مررت**: فعل وفاعل، **والجملة** في محل جرٍّ بإضافة الظرف إليها، **بدار**: جار ومجرور متعلق بـ(مرّ)، **قومٍ**: مضاف إليه، **وجيران**: **الواو**: حرف عطف، **جيران**: معطوف على (قوم) مجرور، **لنا**: اللام: حرف جر، نا: ضمير متصل في محل جرٍّ باللام، متعلق بمحذوف صفة لـ(جيران)، **كانوا**: **كان**: فعل ماض تام، والواو: فاعل مبني على السكون في محل رفع، والفعل والفاعل زائدان، **كرام**: صفة ثانية لـ(جيران).

الشاهد فيه: قوله: «وجيران لنا كانوا كرام»، فقد زيدت (كان) بين الصفة والموصوف، ولم يرتضِ بعضهم زيادتها هنا؛ لأنها عاملة في الواو، والزائدة في رأيهم مجردة لا تعمل، بل اعتبروا الواو اسمها، ولنا: متعلق بمحذوف خبر، والجملة في محل جرٍّ صفة أولى لـ(جيران)، قال الخضري: «والواو فاعل (كان) بناء على أن الزائدة تامّة، ولا يمنع عملها من زيادتها، كما تسند (ظن) الملغاة إلى الفاعل»؛ أي: إذا توسطت أو تأخرت، وفي البيت أقوال كثيرة وجدل طويل.

٧١- سَرَاةُ بني أبي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[١]

وأكثرُ ما تُزادُ بلفظ الماضي، وقد شذّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عَقيل بن أبي طالب:

٧٢- أنْتَ تكونُ ماجدٌ نَبِيلُ إذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيْلُ[٢]

---

(١) البيت لا يعلم قائله، سراة: ج سريّ؛ وهو السيد النبيل، تسامى: أصله تتسامى، من السموّ؛ وهو العلوّ، المسوّمة: التي جعلت لها علامة ثم أطلقت في المرعى، العراب: العربية.

المعنى: إن السادة من هذه القبيلة ليختالون على الخيل العربية المعلمة.

الإعراب: **سراة**: مبتدأ، **بني**: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، **أبي**: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، **بكر**: مضاف إليه، **تسامى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على آخره للتعذر، والفاعل: يعود إلى (سراة)، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ (سراة)، **على**: حرف جر متعلق بـ(تسامى)، **كان**: زائدة، **المسومة**: مجرور بـ(على)، **العراب**: صفة لـ(المسومة) مجرورة بالكسرة.

الشاهد فيه: قوله: (على كان المسوّمة)، فقد زاد (كان) بين الجار والمجرور، وهي زيادة شاذة.

(٢) شمأل: ريح تهب من الشمال، بليل: نديّة؛ أي: إذا هبت الرّيح شماليةً باردة ندية كنتَ أنت السيد الكريم صاحب المجد والنبل، وقولها: (إذا تهبّ) كناية عن الدوام.

الإعراب: **أنت**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **تكون**: زائدة، **ماجد**: خبر المبتدأ، **نبيل**: صفة (أو خبر ثان)، **إذا**: ظرف متعلق بمحذوف جواب الشرط دلّ عليه ما قبله، **تهب**: فعل مضارع، **شمأل**: فاعل مرفوع، **بليل**: صفة لـ(شمأل) مرفوعة، **والجملة** في محل جرٍّ بالإضافة.

الشاهد فيه: قولها: أنت تكون ماجد، حيث زيدت «تكون» بين المبتدأ والخبر وهي بلفظ المضارع، وهي زيادة شاذة، فقد اشترط لزيادتها أن تكون بلفظ الماضي، وبين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً؛ لأن الماضي مبني، فأشبه الحرف، والحرف قد يزاد، أما المضارع فمعرب، فأشبه الاسم، فتحصّن بذلك عن أن يزاد.

أسئلة ومناقشة

١- ما الأفعال الناسخة؟ وما معنى كونها ناسخة وناقصة؟ مثِّل لما تقول.

٢- من الأفعال الناسخة ما يعمل بشرط، فما هذه الأفعال؟ وما شرط عملها؟ وما الأفعال التي تعمل من غير شرط؟ مثِّل للجميع.

٣- بعض هذه الأفعال لا يتصرف، وبعضها يتصرف تصرفاً ناقصاً، وبعضها يتصرف تصرفاً تاماً، وضِّح ذلك مع التمثيل.

٤- تأتي (زال) تامة وناقصة، وضِّح معناها في الحالتين، ومثِّل لما تقول.

٥- ما المقصود باستعمال هذه الأفعال تامة؟ وما عملها حينئذ؟ وضِّحِ المعنى المقصود منها تامة أو ناقصة، ومثِّل لما تقول.

٦- ما حكم خبر (ليس، دام، برح) من حيث التقدم عليها أو على اسمها أو تأخيره؟ اشرح ذلك مع التمثيل.

٧- ما حكم تقدم الخبر على (ما) التي تسبق الفعل الناقص؟ وضِّح ذلك مع التعليل.

٨- بيّن بالتفصيل أحكام معمول خبر هذه الأفعال.

٩- تأتي (كان) تامة وناقصة وزائدة، مثِّل لكلٍّ منها بمثال، ثم تحدث عن مواضع زيادتها قياساً، ومثِّل لما تقول.



تمرينـات

«كانـت الجزيـرة العربيـة في مطلـع هـذا القـرن قلقـة تسـودها الفوضـى، وتُتَخطّفُ فيها الأرواح، وتُسلب الأموال، وأمسى الناس حيارى لا يدرون كيف يعيشون، فالحياة ليس فيها أمن ولا استقرار، وفي يوم تاريخي مبارك أطلَّ عليها الملك العظيم عبد العزيز رحمه الله وهي تئنُّ من الجراح، وتشكو من الخصومات، فسار في البلاد فاتحاً، فصارت المدن والقرى تُسلِسُ قِيَادَها، وأصبح الباطلُ زهوقاً، وأضحى الناس آمنين مطمئنين، يحمدون الله على ما أسبغ من فضل ونعمة، وأقبل الملك العظيم على بلاده، يعالج جراحها، ويرأب صدوعها، فبات الناس يتطلعون إلى المستقبل الباسم، واثقين بالله، ثم بالرُّبان الماهر الذي قاد سفينتهم إلى شاطئ الأمان.

وقطعت المملكة في عهد الملك الشهيد فيصل رحمه الله شوطاً بعيداً في التقدم والازدهار، ثم تسلم الملك الصالح خالد بن عبد العزيز الزمام، ثم من بعده الملك فهد، فمضت المسيرة المباركة في طريق العزة والمجد، ولن تخذل أبداً بعون الله ما دام ولاتها مخلصين».

(١) اقرأ النص السابق بإمعان، ثم أجب عما يلي:

(أ) استخرج ما في النص من أفعال ناسخة، ثم عيِّن أسماءها وأخبارها.

(ب) ما أنواع أخبارها الواردة في هذا النص؟ اذكرها بالترتيب (مفردة، وجملة، وشبه جملة).

(ج) بيِّن المتصرف والجامد من هذه الأفعال.

(د) أعرب من النص: (ما دام ولاتُها مخلصين)، ثم هل يجوز تقدم الخبر على (ما)؟ أو على (دام)؟ أو على الاسم؟

(هـ) أعرب ما تحته خط من ألفاظ النص.

(و) خُذْ ثلاثة أفعال من الواردة في النص، واستعملها تامةً في جمل من عندك.

(ز) هاتِ تصرفات (كان)، ثم ضعها في جمل من عندك، ثم بيِّن أسماءها وأخبارها.

(ح) استعمل (كان) في أسلوب من عندك بحيث تكون زائدة.

(٢) مثِّل لما يأتي في جمل تامة من عندك:

(أ) اسم (كان) واجب التقديم على خبرها، وآخر جائزه.

(ب) خبر (كان) واجب التقديم على اسمها، وبيِّن السبب.

(ج) معمول خبر يجوز تقدمه، وآخر يمتنع.

(د) خبر (ما زال) جملة اسمية.

(٣) قال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[١].

علامَ استدلَّ النحاة بتقديم الظرف في هذه الآية؟ اذكر الخلاف في هذا الموضوع، وبيِّن وجهة نظرك فيه، ثم أعرب الآية كلها.

(٤) يستشهد النحويون بما يأتي في هذا الباب، بيِّن وجه الاستشهاد:

﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[٢]،﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[٣]،﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾[٤].

(بما كان إياهم عطيةُ عوَّدا- فليس سواءً عالمٌ وجهولُ).

(٥) اشرح البيت الآتي ثم أعربه، وهو لحافظ إبراهيم يندد بعهد الاستعمار:

لقد كان فينا الظلم فوضى فَهُذِّبَتْ حواشيه حتى صار ظلماً منظماً

---

(١) آية ٨ سورة هود.

(٢) آية ١٧ سورة الروم.

(٣) آية ٤٠ سورة سبأ.

(٤) آية ٤١ سورة فاطر.



حذف «كان»

وَيَحْـــذِفُونَهَا وَيُبْقُـــونَ الخَبَـــرْ

وَبَعْـدَ «إنْ وَلَـوْ» كثيـراً ذَا اشـتهر[1]

١- **تحذف «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد «إن»** كقوله:

٧٣- قَدْ قِيلَ ما قِيلَ إنْ صِدْقاً وإنْ كذِباً

فَمَـا اعتـذَارُك مـن قـولٍ إذا قـيلاً[2]

---

(1) **يحذفونها**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة: فاعل، وها: في محل نصبٍ مفعولٌ به، **بعد**: ظرف منصوب متعلق بـ(اشتهر)، **إن**: (قصد لفظه): مضاف إليه، **كثيراً**: حال من فاعل (اشتهر)، **ذا**: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، **اشتهر**: فعل ماض، والفاعل: هو، **والجملة** في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) اشتهرت نسبة البيت للنعمان بن المنذر يخاطب به الربيع بن زياد العبسي، ومعناه واضح.

الإعراب: **قد**: حرف تحقيق، **قيل**: فعل ماض مبني للمجهول، **ما**: اسم موصول في محل رفع نائب فاعل، **قيل**: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل: هو يعود إلى «ما»، **والجملة** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **إن**: حرف شرط جازم، **صدقاً**: خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، **وإن كذباً**: كالإعراب السابق، وكان المحذوفة هي فعل الشرط، والجواب محذوف دلّ عليه ما قبله، **فما**: الفاء: استئنافية، **ما**: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، **اعتذارك**: خبر مرفوع، والكاف: في محل جرٍّ بالإضافة، **من قول**: جار ومجرور متعلقان بـ(اعتذارك)، **إذا**: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب، متعلق بجواب الشرط المحذوف دلّ عليه الكلام السابق، **قيل**: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل: هو، والألف: للإطلاق، **والجملة**: في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها.=

التقدير: إن كان المقول صدقاً، وإن كان المقول كذباً.

وبعد «لو» كقولك: «ائتني بدابّة ولو حماراً»[1]؛ أي: «ولو كان المأتيُّ به حماراً».

وقد شَذَّ حذفها بعد «لَدُنْ» كقوله:

٧٤- مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلى إتْلائِها[2].

=**الشاهد فيه:** قوله: إن صدقاً وإن كذباً، فقد حذف (كان) مع اسمها، وأبقى الخبر، ويكثر ذلك بعد «إن» الشرطية.

(1) **ائتِ**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل: مستتر وجوباً تقديره: أنت، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصبٍ مفعولٌ به، **لو**: شرطية غير جازمة، وجملة (كان) التي قدرها الشارح هي جملة الشرط، والجواب محذوف، وحذف «كان» مع اسمها وبقاء الخبر بعد «إن» و«لو» الشرطيتين كثيرٌ مستساغ؛ لأنهما يطلبان فعلين، فيطول الكلام، فيخفف بالحذف، واختص ذلك بهما؛ لأن «إنْ» أمّ أدوات الشرط الجازمة، و«لو» أمّ أدوات الشرط غير الجازمة، والعرب يتَّسعون في أمهات الأبواب ما لا يتسعون في غيرها.

(2) قول جرى عند العرب مجرى الأمثال، شولاً: قيل: جمع شائلة على غير قياس، وهي التي خفّ لبنها، وارتفع ضرعها، ومضى على ولادتها سبعة أشهر أو ثمانية، وقيل: مصدر بمعنى اسم الفاعل، من شالت الناقة بذنبها؛ إذا رفعته عند اللقاح، فهي شائل، إتلائها: مصدر أتلت الناقة؛ إذا تلاها وليدها.

المعنى: علمت الأمر أو كذا مثلاً من حين كانت النياق شوائل إلى أن تبعتها أولادها.

الإعراب: **من لد**: **من**: حرف جر، **لد**: ظرف زمان مبنيّ على الضم في محل جرٍّ بـ(من)، متعلق بفعل محذوف تقديره: علمت الأمر من لدُ، (لغة في لدن)، أو رَبَّيْتُها من لد..، **شولاً**: خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، **فإلى**: الفاء زائدة، **إلى**: حرف جر متعلق بما تعلق به الأوّل، **إتلائها**: **إتلاء**: مجرور بـ(إلى)، **وها**: في محل جرٍّ بالإضافة.

الشاهد فيه: قوله: «من لد شولاً»، فقد حذف (كان) مع اسمها وأبقى الخبر بعد غير «إن» و«لو» الشرطيتين، وهو شاذ.

التقدير: «من لَدُ أن كانت هي شولاً».

وَبَعْدَ «أن» تَعْوِيضُ «ما» عَنْها ارتُكِبْ

كمثل: «أمّا أنْتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ»[1]

٢- **ذكر في هذا البيت أن «كان» تحذف بعد «أن» المصدرية، ويعوّض عنها «ما»، ويبقى اسمها وخبرها**؛ نحو: «أمّا أنت بَرّاً فاقترب»، والأصل: «أنْ كنت برّاً فاقترب»، فحُذفت «كان»، فانفصل الضمير المتّصل بها وهو التاء، فصار: «أنْ أنت بَرّاً»، ثم أُتِيَ بـ«ما» عوضاً عن «كان»، فصار: «أن ما أنت براً»، ثم أدغمت النون في الميم، فصار: «أما أنت بّراً»، ومثله قول الشاعر:

---

[1] **بعد**: ظرف مكان منصوب متعلق بـ(ارتكب)، **أن**: «قصد اللفظ»: مضاف إليه، **تعويض**: مبتدأ، **ما**: مضاف إليه، **منها**: جار ومجرور متعلق بـ(تعويض)، **ارتكب**: فعل ماض مبنيّ للمجهول، ونائب الفاعل تقديره: هو يعود إلى (تعويض)، **والجملة**: خبر للمبتدأ (تعويض) في محل رفع، **كمثل**: جار ومجرور متعلق بخبر لمبتدأ محذوف، تقديره: ذلك كائن كمثلٍ، (أو الكاف زائدة، ومثل: خبر لمبتدأ محذوف)، **أمّا**: **أن**: مصدرية، **ما**: زائدة تعويضاً عن (كان)، **أنت**: ضمير منفصل في محل رفع اسم كان، **براً**: خبر (كان)، **فاقترب**: الفاء: زائدة تشبيهاً بجواب الشرط في ترتبه على ما قبله، **اقترب**: فعل أمر، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت، **أن المصدرية** وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المحذوفة، والأصل: اقترب لأن كنت براً، ثم قدمت العلة على المعلول لإفادة الحصر، ثم حذفت اللام لشيوع حذفها مع (أن)، فصارت الجملة: أن كنت براً اقترب، ثم حذفت (كان) تخفيفاً، فانفصل الضمير المتصل بها، وزيدت الفاء في المعلول تشبيهاً بجواب الشرط، لترتبه على ما قبله، وزيدت «ما» تعويضاً عن «كان» المحذوفة، وأدغمت النون والميم؛ لتقاربهما في المخرج، فصارت الجملة: أمّا أنت برّاً فاقترب.

٧٥- أبـا خُراشـة أمّـا أنْـتَ ذا نَفَـر
فـإنَّ قَـوْمِيَ لَـمْ تـأكُلْهُمُ الضَّـبُعُ[1]

فـ: «أنْ» مصدرية، و«ما»: زائدةٌ عوضاً عن (كان)، و«أنت»: اسم (كان) المحذوفة، و«ذا نفرٍ»: خبرها، ولا يجوز الجمع بين «كان» و«ما»؛ لكون «ما» عوضاً عنها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض، وأجاز ذلك المبرد، فيقول: «أمّا كنت منطلقاً انطلقت».

---

(1) البيت للعباس بن مرداس الشاعر الخارجي، أبا خرشة: كنية خُفَاف بن ندبة الشاعر، النفر: الرهط والجماعة، الضبع: هي الحيوان المعروف، واستعملت للسنوات الشديدة المجدبة.

المعنى: لا تفتخر يا أبا خراشة بكثرة نفرك وعزة رهطك، فإن قومي ذوو منعة وقوة، لم تذهب السنوات الشديدة بهم أو تضعف من عزمهم.

الإعراب: **أبا**: منادى مضاف منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **خراشة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، **أما أنت ذا نفر**: أعربها الشارح، فارجعْ إلى إعرابها، **فإن**: الفاء استئنافية للتعليل، **إنَّ**: حرف مشبه بالفعل، ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، **قومي**: اسمه منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم: ضمير في محل جرٍّ بمضاف إليه، **لم**: حرف جازم، **تأكلهم**: تأكل: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، والهاء: في محل نصبٍ مفعولٌ به، والميم للجمع، **الضبع**: فاعل مرفوع، **وأن المصدرية** وما بعدها (أما أنت ذا نفر) في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المقدرة، متعلق بفعل محذوف، والتقدير: افتخرت لكونك ذا نفر، **وجملة**: **لم تأكلهم الضبع**: في محل رفع خبر لـ(إنَّ)، وإنَّ مع معموليها: جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «أمّا أنت ذا نفر»، فقد حذف (كان) وحدها بعد (أن) المصدرية، وعوض عنها «ما»، وأدغمها في (أنْ).

ولم يُسمع من لسان العرب حذف «كان» وتعويض «ما» عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب، كما مثّل به المصنف، ولم يُسمع مع ضمير المتكلم نحو: «أمّا زَيْدٌ ذاهباً انطلقت»، والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب، والأصل: «أنْ كان زيْدٌ ذاهباً انطلقت»، وقد مَثّل سيبويه رحمه الله في كتابه: «أما زيدٌ ذاهباً».

حذف النون من مضارع «كان»:

ومِــنْ مُضَــارِعٍ لـِـ«كــانَ» مُنْجَــزِمِ
تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا التُزِم[1]

إذا جزم الفعل المضارع من «كان» قيل: «لم يَكُنْ»، والأصل: «يكونُ» فحذف الجازِمُ الضَمّة التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ: «لم يكن»، والقياس يقتضي ألا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، فقالوا: «لم يَكُ»، وهو حذف جائز لا لازم.

ومذهب سيبويه ومن تابعه: أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن، فلا تقول: «لم يكُ الرَّجلُ قائماً»، وأجاز ذلك يونس[2]، وقد قرئ شاذّاً: «لم

([1]) **من مضارع**: جار ومجرور متعلق بـ(تحذف)، **منجزم**: صفة (لمضارع)، **نون**: نائب فاعل لـ(تحذف)، **وهو حذف**: مبتدأ وخبر، **وجملة ما التزم**: في محل رفع صفة لـ(حذف)؛ أي: حذف غيرُ ملتزم.

([2]) **حاصل ما ذكر من الشروط لجواز حذف النون من مضارع (كان) ما يلي:**

(أ) أن تكون بلفظ المضارع.

(ب) وأن يكون هذا المضارع مجزوماً بالسكون.

(ج) ألا يليها ساكن ولا ضمير متصل، وما ورد خلاف ذلك فشاذ.

يَكُ الّذين كَفَرُوا»[1]، وأمّا إذا لاقت متحركاً فلا يخلو: إمّا أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متّصلاً أو لا، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتّفاقاً؛ كقوله ﷺ لعُمَرَ رضي الله عنه في ابن صيّاد: «إن يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ عَلَيه، وإلا يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»، فلا يجوز حذف النون، فلا تقول: «إنْ يَكهُ، وإلا يَكهُ»، وإن كان غير ضمير متّصل جاز الحذف والإثبات نحو: «لم يَكُنْ زَيْد قائماً، ولم يَكُ زيدٌ قائماً».

وظاهر كلام المصنف: أنّه لا فرق في ذلك بين «كان» الناقصة والتامة، وقد قرئ: «وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْها» برفع (حسنة) وحذف النون، وهذه هي التامة.

فصل في «ما، ولا، ولات، وإنْ» المشبهات بـ: «ليس»

إعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «ما» دون «إنْ»

مَعَ بَقَا النّفْيِ، وتَرْتِيبٍ زُكِنْ[2]

وسَبْقَ حَرفِ جَرٍّ أو نَفْيٍ كـ: «ما بيْ أنْتَ مَعْنِيّاً» أجاز العُلَمَا[3]

([1]) قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ سورة البيّنة (١).

([2]) **إعمالَ**: مفعول مطلق لـ(أُعْمِلَت) الآتي، **ليس**: (قصد لفظه): مضاف إليه، **ما**: (قصد لفظها): نائب فاعل لـ(أُعْمِلَتْ)، دون ومع: ظرفا مكان متعلقان بحال محذوفة من «ما»، **بقا**: مضاف إليه، **وترتيب**: معطوف على (بقا)، **وجملة زُكِن** (بمعنى: عُرِف وفُهِم) مع نائب الفاعل المستتر: في محل جر صفة لـ(ترتيب).

([3]) **سبق**: مفعول به مقدم لـ(أجاز)، **ما**: نافية عاملة عمل ليس، **بي**: الباء: حرف جر متعلق بالخبر (معنياً)، والياء: ضمير في محل جر بالباء، **أنت**: ضمير منفصل في محل رفع اسم (ما)، **معنياً**: خبرها، **أجاز العلماء**: فعل وفاعل.

تقدَّم في أَول باب «كان» وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف، وسبق الكلام على «كان» وأخواتها، وهي من الأفعال الناسخة، وسيأتي الكلام على الباقي، وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسماً يعمل عمل «كان»؛ وهو: «**ما، ولا، ولاتَ، وإنْ**».

أما «ما» فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً، فتقول: «ما زَيْدٌ قائمٌ»، فـ«زيد»: مرفوع بالابتداء، و«قائم»: خبره، ولا عمل لـ«ما» في شيء منهما؛ ذلك لأن «ما» حرف لا يختصّ؛ لدخوله على الاسم نحو: «ما زيد قائم»، وعلى الفعل نحو: «ما يقوم زَيْدٌ»، وما لا يختصُّ فحقه ألا يعمل.

ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل «ليس»؛ لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو: «ما زيد قائماً»، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1] وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[2]، وقال الشاعر:

٧٦- أبناؤهــا مُتَكَنِّفُــو آبــائِهِمْ

حَنِقُو الصُّدورِ، ومَا هُمُ أَولاَدَها[3]

([1]) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ يوسف (٣١).

([2]) من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ المجادلة (٢).

([3]) لا يُعرف قائل هذا البيت، أبناؤها: أراد أبناء الكتيبة الكثيفة التي ينذرهم بقدومها في بيت سابق، والآباء: القادة الرؤساء، حنقو الصدور: أي: امتلأت صدورهم بالغيظ، والضمير «ها» عائد إلى الكتيبة.=

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ذكر المصنّف منها أربعة:

الأوّل: ألاّ يزاد بعدها «إنْ»، فإن زيدت بطل عملها[1] نحو: «ما إن زيدٌ قائِمٌ» برفع «قائم»، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم.

الثاني: ألاَّ ينتقض النفي[2] بـ«إلاَّ» نحو: «ما زيد إلا قائم»، فلا يجوز نصب «قائم»، وكقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾[3]، وقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ﴾[4] خلافاً لمن أجازه.

=**المعنى:** إن أبناء هذه الكتيبة قد التفّوا حول قادتهم ورؤسائهم، وقد ملأ صدورهم الغيظ، وليسوا أبناءها حقيقة، ولكنهم أبناء الحروب والمصطلون بنارها.

الإعراب: **أبناؤها**: **أبناء**: مبتدأ، **وها**: في محل جرٍّ بالإضافة، **متكنفو**: خبر مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، وحذفت النون للإضافة، **آبائهم**: **آباء**: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، والميم: للجمع، **حنقو**: خبر ثانٍ للمبتدأ مرفوع بالواو، وحذفت النون للإضافة، **الصدور**: مضاف إليه، **الواو**: حالية، **ما**: نافية عاملة عمل ليس، **هم**: ضمير منفصل في محل رفع اسمها، **أولادها**: خبر (ما) منصوب، **وها**: في محل جرٍّ بالإضافة، **والجملة** في محل نصب على الحال.

الشاهد فيه: قوله: «وما هم أولادها»، فقد استعمل «ما» النافية حجازية، فأعملها عمل (ليس).

(1) لأن «إن» الزائدة لا تلي «ليس» أصلاً، فيبعد شبهها بها.

(2) أي: لا ينتقض نفي خبرها بـ(إلا).

(3) الآية (15) من سورة يس، وتمامها: ﴿قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ **ما**: نافية مهملة، **أنتم**: مبتدأ، **إلا**: أداة حصر، **بشر**: خبر المبتدأ، **والجملة**: مقول القول في محل نصب.

(4) الآية (9) من سورة الأحقاف، وتمامها: ﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ﴾، والشاهد فيها كسابقتها: إهمال «ما»؛ لانتقاض نفي خبرها بـ(إلا).

الثالث: ألا يتقدم خبره على اسمه، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تَقَدَّم وجب رفعه نحو: «ما قائم زيد»، فلا تقول: «ما قائماً زيدٌ»، وفي ذلك خلاف[1]، فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمته، فقلت: «ما في الدار زيد، وما عندك عمرو»؛ فاختلف الناس في «ما» حينئذٍ: هل هي عاملة أم لا؟ فَمَنْ جعلها عاملة قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف، فإنه شَرَطَ في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذي زُكِنَ، وهذا هو المراد بقوله: «وترتيبٍ زكن»؛ أي: عُلم، ويعني به: أن يكون المبتدأ مقدماً والخبر مؤخراً، ومقتضاه: أنه متى تقدم الخبر لا تعمل «ما» شيئاً، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غير ذلك، وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع: ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدَّم بطل عملها نحو: «ما طَعَامَكَ زيدٌ آكلٌ»، فلا يجوز نصب «آكل».

ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدّم المعمول بطريق الأولى؛ لتأخر الخبر، وقد يقال: لا يلزم ذلك؛ لما في الإعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غير موجود مع تقدّم الخبر.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عملها نحو: «ما عندك

---

[1] الأصل تحقق الشروط التي بسطها الشارح تبعاً للناظم، وما أجازه النحاة خلاف ذلك وأشار إليه الشارح فيه خلافٌ طويل وتخريجات كثيرة.

زيد مقيماً[1]، وما بي أنتَ معنيّاً»[2]؛ لأن الظروف والمجرورات يُتَوسَّع فيها ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرها، وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

الشرط الخامس: ألا تتكرر «ما»، فإن تكررت بطل عملها نحو: «ما ما زيدٌ قائمٌ»، فالأولى نافية، والثانية: نفت النفي فَبَقِيَ إثباتاً، فلا يجوز نصب «قائم»، وأجازه بعضهم[3].

الشرط السادس: ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها[4] نحو: «ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به»، فـ«بشيء» في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو «زيد»[5]، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما»، وأجازه قوم[6].

([1]) **ما**: نافية عاملة، **عندك**: عند: ظرف مكان منصوب متعلق بـ(مقيماً)، والكاف: مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، **زيد**: اسم (ما) مرفوع، **مقيماً**: خبرها منصوب.

([2]) سبق إعراب الجملة في ص (٢٦٦).

([3]) باعتبار «ما» الثانية نافية مؤكدة لنفي الأولى، فإن كانت نافية لنفي الأولى أو زائدة وجب الإهمال.

([4]) لأن إيجاب البدل إيجاب للمبدل منه، وهي لا تعمل في الموجب على الأصح.

([5]) **بشيء**: الباء: زائدة، **شيء**: خبر المبتدأ مجرور لفظاً مرفوع تقديراً، **وشيء** الثانية: بدل من الخبر على إعرابه التقديري.

([6]) **بشيء**: الباء: زائدة، **شيء**: خبر (ما) مجرور لفظاً منصوب محلاً، **وشيء** الثاني: بدل من محل الأول قبل دخول الناسخ عليه، والذين يتمسكون بالشرط السادس لا يعربونه بدلاً، وإنما هو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: إلا هو شيء، و«إلا»: حرف استدراك بمعنى: لكن.

وكلام سيبويه رحمه الله في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين -أعني: القول باشتراط ألا يبدل من خبرها موجب، والقول بعدم اشتراط ذلك- فإنه قال بعد ذلك المثال المذكور وهو «ما زيد بشيء..» إلى آخره-: «استوت اللغتان»؛ يعني: لغة الحجاز ولغة تميم، واختلف شُرَّاح «الكتاب» فيما يرجع إليه قوله: «استوت اللغتان»؛ فقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا»، والمراد: أنه لا عمل لـ«ما» فيه، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال «ما» ألا يبدل من خبرها موجب، وقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا»، والمراد: أن يكون مرفوعاً، سواء جعلت «ما» حجازية أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألا يبدل من خبرها موجَب.

وتوجيه كلٍّ من القولين وترجيح المختار منهما -وهو الثاني- لا يليق بهذا المختصر.

العطف بعد خبر «ما»:

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ«لَكِنْ» أو بِـ«بَلْ»

مِنْ بَعدِ مَنْصُوبٍ بِـ«ما» الزَمْ حيثُ حَلّ[1]

إذا وقع بعد خبر «ما» عاطف؛ فلا يخلو إما أَن يكون مقتضياً للإيجاب أوْ لا:

(أ) **فإن كان مقتضياً للإيجاب تعيّن رفع الاسم الواقع بعده**، وذلك نحو: (بَلْ) و(لكنْ)، فتقول: «ما زَيْدٌ قائماً لكن قَاعِدٌ» أو «بل قاعِدٌ»، فيجب رفع

---

(1) **رفع**: مفعول به مقدم لـ(الزم)، **حيث**: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، متعلق بـ(الزم)، **حلّ**: فعل ماض، والفاعل: هو، **والجملة** في محل جرٍّ بإضافة الظرف إليها.

الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: «لكن هو قاعد، وبل هو قاعد»، ولا يجوز نصب «قاعد» عطفاً على خبر «ما»؛ لأن «ما» لا تعمل في الموجَب.

(ب) وإن كان الحرف العاطف غير مقتضٍ للإيجاب كالواو ونحوها جاز النصب والرفع، والمختار النصب، نحو: «ما زيد قائماً ولا قاعداً»، ويجوز الرفع، فتقول: «ولا قاعِدٌ»، وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «ولا هو قاعد».

فَفُهِم من تخصيص المصنّف وجوبَ الرفع بما إذا وقع الاسم بعد «بل» و«لكن» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

زيادة الباء في الخبر:

وَبَعْدَ «مَا» وَ«لَيْسَ» جَرَّ البا الخَبَرْ

وَبَعْدَ «لا» ونَفْيِ «كان» قد يُجَرّ[1]

تزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بـ«ليس» و«ما» نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[2]،

([1]) **بعد**: ظرف مكان متعلق بالفعل (جرّ)، **ما**: (قصد لفظه) مضاف إليه، **وليس**: معطوف على «ما»، **جر**: فعل ماض، **البا** (أي: حرف الباء): فاعل، **الخبر**: مفعول به، **بعد**: ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل (يجر)، **لا**: مضاف إليه، **ونفي**: معطوف على (لا)، **كان**: مضاف إليه، **قد**: للتقليل، **يجر**: فعل مضارع مبنيّ للمجهول مرفوع، **ونائب الفاعل**: ضمير تقديره هو يعود إلى الخبر.

([2]) الزمر من الآية (٣٦)، وهي بكاملها: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾ ﴿بِكَافٍ﴾: الباء: زائدة، **كاف**: خبر (ليس) مجرور لفظاً بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منصوب تقديراً، ﴿عَبْدَهُۥ﴾: **عبد**: مفعول به لاسم الفاعل (كافٍ) منصوب، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة.

و: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾[1]، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[2]، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[3].

ولا تختص زيادة «الباء» بعد «ما» بكونها حجازية خلافاً لقوم، بل تزاد بعدها وبعد التميميّة، وقد نقل سيبويه والفرّاء رحمهما الله تعالى زيادة «الباء» بعد «ما» عن بني تميم، فلا التفاتَ إلى مَنْ مَنَعَ ذلك، وهو موجود في أشعارهم، وقد اضطرب رأي الفارسيّ في ذلك؛ فمرة قال: لا تزاد «الباء» إلا بعد الحجازية، ومرة قال: تزاد في الخبر المنفيّ.

وقد وردت زيادة «الباء» قليلاً في خبر «لا» كقوله:

٧٧- فَكُنْ لي شَفيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فتيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَاربِ[4]

([1]) الزمر من الآية (٣٧) وهي بكاملها: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ ﴿بِعَزِيزٍ﴾: الباء: حرف جر زائد، **عزيز**: خبر (ليس) مجرور لفظاً منصوب تقديراً، ﴿ذِى﴾: نعت لـ(عزيز) على اللفظ مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة.

([2]) الأنعام من الآية (١٣٢)، وهي قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَـٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ **والشاهد**: في دخول الباء الزائدة في خبر ﴿مَا﴾ العاملة عمل ليس وهو ﴿بِغَـٰفِلٍ﴾.

([3]) الآية (٤٦) من سورة حم السجدة أو فصّلت وتمامها: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾.

([4]) البيت للشاعر الصحابي سواد بن قارب يخاطب به الرسول عليه الصلاة والسلام، فتيلاً: هو الخيط الذي يكون في شق النواة.

المعنى: كن لي شفيعاً يا رسول الله في ذلك اليوم العظيم الذي لا يملك فيه أي إنسان أن ينفعني بشفاعة.=

وفي خبر مضارع «كان» المنفية بـ« لَمْ» كقوله:

٧٨- وَإنْ مُدَّتِ الأيْدِي إلى الزادِ لم أكُنْ
بِـأَعْجلِهِمْ إذْ أَجْشَـعُ القـومِ أَعجَـلُ[1]

=**الإعراب: كن**: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره أنت، **لي**: جار ومجرور متعلق بـ(شفيعاً)، **شفيعاً**: خبر (كن) منصوب، **يوم**: ظرف زمان متعلق بـ(شفيعاً)، **لا**: نافية تعمل عمل (ليس)، **ذو**: اسمها مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، **شفاعة**: مضاف إليه، **بمغنٍ**: الباء: حرف جرٍّ زائد، **مُغْنٍ**: خبر (لا) مجرور لفظاً منصوب تقديراً، وعلامة جره كسرة مقدرةٌ على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (الساكنان هما الياء والتنوين)، **فتيلاً**: مفعول مطلق والمعنى: بمغن إغناء قليلاً، **عن سواد**: جار ومجرور متعلق بـ(مغن)، **بن**: صفة لـ(سواد)، **قارب**: مضاف إليه مجرور.

الشاهد فيه: قوله: بمغن، فقد زيدت الباء في خبر «لا» العاملة عمل ليس، وهو قليل.

([1]) البيت للشاعر الجاهلي عمرو بن مالك الأزدي الملقب بالشنفرى، من قصيدته المشهورة بلامية العرب، أعجل وأجشع بمعنى: عَجِل وجَشِع.

المعنى: لست بالعجل الحريص إن مدت الأيدي إلى زاد أو مغنم؛ إذ الجَشِع الطمّاع هو العَجِل.

الإعراب: **وإن**: **الواو**: حسب ما قبلها، **إن**: حرف شرط جازم، **مدت**: مُدّ: فعل ماض فعل الشرط مبني للمجهول، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء: للتأنيث، **الأيدي**: نائب فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على آخره للثقل، **إلى الزاد**: جار ومجرور متعلق بـ(مدت)، **لم**: حرف جازم، **أكن**: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، **لم أكن**: في محل جزم جواب الشرط، واسم (أكن) ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، **بأعجلهم**: الباء: حرف جر زائد، **أعجل**: خبر (أكن) مجرور لفظاً منصوب تقديراً، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، والميم: للجمع، **إذ**: حرف دال على التعليل، **أشجع**: مبتدأ مرفوع، **القوم**: مضاف إليه مجرور، **أعجل**: خبر المبتدأ.=

إعمال «لا» عمل «ليس»:

فِي النكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كـ«لَيْسَ» «لا»
وَقَدْ تَلي «لات» وَ«إنْ» ذَا العَمَـلا[1]

وَمَا لـ«لاَتْ» في سِوَى (حينٍ) عَمَلْ
وَحَذْفُ ذي الرّفْعِ فشا، والعَكْسُ قَلّ[2]

تقدم أن الحروف العاملة عمل «ليس» أربعة، وقد تقدم الكلام على «ما»، وذكر هنا «لا» و«لات» و«إنْ».

=**جملة مدت الأيدي**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **جملة**: لم أكن بأعجلهم: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط لم تقترن بالفاء، **جملة**: أجشع... أعجل استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «بأعجلهم»، فقد أدخل الشاعر الباء الزائدة على خبر (أكن) المنفية، وهو قليل، ولا يقتصر ذلك على خبر (كان) المنفية وما تصرف منها، بل هو عام في خبر كل ناسخ منفيّ؛ كقول دريد بن الصمة:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقَعْدَدِ

فقد دخلت الباء على المفعول الثاني لـ(ظن): (بقعدد)، وأصله الخبر.

(1) **في النكرات**: متعلق بـ(أعملت)، **أعملت**: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، **لا** (قصد لفظه): نائب فاعل لـ(أعملت)، **لات**، فاعل (تلي)، **ذا**: اسم إشارة في محل نصب مفعول به لـ(تلي)، **العملا**: بدل.

(2) **ما**: نافية لا عمل لها، **لـلات**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ «عمل» الآتي، **في سوى**: جار ومجرور متعلق بـ(عمل)، **حذف**: مبتدأ، **ذي**: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، **فشا**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر للتعذر، والفاعل: هو، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ، **العكس**: مبتدأ، **قل**: فعل ماض، والفاعل: هو، **والجملة** خبر المبتدأ في محل رفع.

أما «لا» فمذهب الحجازيين إعمالُها عمل «لَيْسَ»، ومذهب تميم إهمالها، **ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة:**

أحدهما: أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو: «لا رَجُلٌ أَفْضَلَ منك»، ومنه قوله:

٧٩- تَعَزَّ فلا شيءٌ عَلَى الأرْضِ بَاقِيا
وَلاَ وَزَرٌ مِمّا قَضَى اللهُ واقِيَا[1]

وقوله:

([1]) لم يذكر لهذا البيت قائل معيّن، تعزّ: تسلَّ وتصبّرْ، وزر: ملجأ وحصن، واقياً: حافظاً.

المعنى: اصبر على ما يصيبك، فكل ما على الأرض فانٍ، وليس من شيء يحمي من قضاء الله.

الإعراب: **تعز**: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلة، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، **فلا**: الفاء استئنافية دالة على التعليل، **لا**: نافية تعمل عمل (ليس)، **شيء**: اسمها مرفوع، **على الأرض**: جار ومجرور متعلق بـ(باقيا)، **باقياً**: خبر (لا) منصوب، **وجملة** (لا) مع معموليها: استئنافية لا محل لها من الإعراب، **ولا**: الواو: عاطفة، **لا**: نافية، **وزر**: اسمها مرفوع، **مما**: من: حرف جر متعلق بـ(واقيا)، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ بـ(من)، **قضى**: فعل ماض مبنيّ على فتحة مقدرة على آخره للتعذر، **الله**: اسم الجلالة فاعل، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **واقياً**: خبر (لا) منصوب، **وجملة** (لا) مع معموليها: معطوفة على السابقة لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «لا شيء... باقياً، لا وزر... واقياً» فقد عملت «لا» في الموضعين عمل (ليس)، وجاء اسمها وخبرها نكرتين.

٨٠- نَصَرْتُكَ إذْ لا صَاحِبٌ غَيرَ خَاذِلٍ

فبُوِّئْـتَ حِصْـناً بالكُمَـاةِ حَصِـينَا[١]

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة:

٨١- بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلمّا تَبِعْتُهَا

تَوَلّـتْ وَبَقَّـتْ حَـاجَتي فـي فُؤَاديـا

وَحَلّـتْ سـوادَ القَلْـبِ لا أنـا بَاغِيـاً

سِـوَاها، وَلا عَـنْ حُبّهـا مُتَرَاخِيـا[٢]

---

(١) لم ينسب البيت إلى قائل معين، بوئت: أُنزلت وأُسكنت، الكماة: جمع كمي؛ وهو الشجاع المتغطي بسلاحه وعدة حربه.

المعنى: لقد نصرتك وشددت أزرك حينما خذلك الأصحاب، فغدوت مني ومن قومي الأبطال في حصن حصين.

الإعراب: **نصرتك**: فعل وفاعل ومفعول به، **إذ**: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ(نصرتك)، **لا**: نافية تعمل عمل (ليس)، **صاحب**: اسمها مرفوع، **غير**: خبرها منصوب، **خاذل**: مضاف إليه، **فبوئت**: الفاء: حرف عطف، **بوئ**: فعل ماض مبنيّ للمجهول مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: نائب فاعل، وهي مفعول أول، **حصناً**: مفعول ثانٍ منصوب، **بالكماة**: جار ومجرور متعلق بـ(حصيناً)، **حصيناً**: نعت لـ(حصِناً) منصوب.

جملة نصرتك: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، و(**لا**) **مع معموليها**: في محل جر بإضافة الظرف إليها، **جملة بوئت حصناً**: معطوفة على الابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «لا صاحب غير خاذل»، فقد أعمل (لا) عمل ليس، وجاء اسمها وخبرها نكرتين.

(٢) البيتان للشاعر المخضرم النابغة الجعديّ قيس بن عبد الله الصحابي لا الذبياني، تولت: أعرضت، بقت: تركت، متراخياً: متهاوناً.=

=**المعنى**: تراءت لي صاحبة ود ومحبة، فلما أقبلت عليها نأَت وأَعرضت، وأَبقت رغبتي تعتمل بين جوانحي، لقد حلت سويداء القلب، فلن أرنو إلى غيرها، ولن أتهاون في حبها.

الإعراب: **بدت**: **بدا**: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة للتعذر على الألف المحذوفة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هي، **فعلَ**: اسم منصوب بنزع الخافض؛ أي: بدت فعلها كفعل...، (أو مفعول مطلق: بدت تفعل فعل...)، **ذي**: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، **ود**: مضاف إليه، **فلما**: الفاء: حرف عطف، **لما**: حينية متضمنة معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلقة بالجواب: تولت، **تبعتها**: فعل وفاعل ومفعول به، **والجملة** في محل جرٍّ بإضافة الظرف إليها، **تولت**: فعل ماض (كإعراب بدت)، **وبقت**: الواو: حرف عطف، **بقت**: كإعراب (بدت) و(تولت)، **حاجتي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **في**: حرف جر متعلق بـ(بقت)، **فؤادي**: مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: في محل جر بالإضافة، والألف للإطلاق. **جملة تولت**: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب، **وجملة**: **وبقت** معطوفة على السابقة لا محل لها من الإعراب، والجملة الشرطية معطوفة على جملة «بدت» الابتدائية لا محل لها من الإعراب، والتقدير بدت فتولت حين تبعتها...

وحلت: **الواو**: حرف عطف، **حلت**: حلَّ: فعل ماض، والفاعل: هي، والتاء: للتأنيث، **سواد**: مفعول به منصوب، **القلب**: مضاف إليه مجرور، **لا**: نافية تعمل عمل (ليس)، **أنا**: ضمير منفصل في محل رفع اسمها، **باغياً**: خبرها منصوب، **سواها**: **سوى**: مفعول به لـ(باغياً) منصوب بالفتحة المقدرة للتعذر، **وها**: في محل جرٍّ بالإضافة، **ولا**: الواو: حرف عطف، **لا**: نافية، **عن حبها**: عن: حرف جر متعلق بـ(متراخياً)، **حب**: مجرور بـ(عن)، **وها**: في محل جرٍّ بالإضافة، **متراخياً**: معطوف على (باغياً) منصوب، **جملة حلت سواد القلب**: معطوفة على بدت لا محل لها من الإعراب، **جملة لا أنا باغياً سواها**: في محل نصب على الحال من فاعل (حلت)، والتقدير: حلت سواد القلب حال كونها غير مسلوٍّ عنها.

الشاهد فيهما: قوله: «لا أنا باغياً» فقد أعمل «لا» عمل (ليس) مع أن اسمها «أنا» معرفة وليس نكرة، وهذا شاذ.

واختلف كلام المصنّف في هذا البيت؛ فمرة قال: إنه مؤول[1]، ومرة قال: إنَّ القياس عليه سائغ[2].

الشرط الثاني: ألا يتقدّم خبرها على اسمها، فلا تقول: «لا قائماً رَجُلٌ».

الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بـ«إلاَّ»، فلا تقول: «لا رَجُلٌ إلا أفضلَ من زَيْدٍ» بنصب «أفضل»، بل يجب رفعه.

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

إعمال «إنْ» النافية عمل «ليس»:

وأمّا «إنْ» النافية فمذهب أكثر البصريين والفرّاء أنها لا تعمل شيئاً، ومذهب الكوفيين –خلا الفراء– أنها تعمل عمل «ليس»، وقال به من البصريين أبو العبّاس المبرّد، وأبو بكر بن السرَّاج، وأبو عليّ الفارسي، وأبو الفتح بن جنّي، واختاره المصنّف، وزعم أنّ في كلام سيبويه رحمه الله تعالى إشارة إلى ذلك، وقد ورد السماع به، قال الشاعر:

٨٢– إنْ هُوَ مُسْتَولياً على أحَدٍ إلا عَلَى أضعَفِ المجَانينِ[3]

([1]) أولوه على أن «**لا**» نافية لا عمل لها، و«**أنا**» ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، وخبره «أرى» البصرية مبنية للمجهول، **وباغياً**: حال، و«**أنا**» هي نائب الفاعل، وقد برز بعد حذف الفعل، والأصل: لا أرى باغياً.

([2]) بل قال ابن مالك: «ورفعها معرفة نادر»، وقال في بيت النابغة: «وشذَّ إعمالها في معرفة»، وقال أبو حيان: «القياس على هذا سائغ عندي».

([3]) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن، وقد روي الشطر الثاني على صور مختلفة هذه أشهرها.

المعنى: ليس لهذا الإنسان سلطان على أحد إلا على أضعف المخبولين.=

وقال آخر:

٨٣- إنِ المرءُ ميتاً بانقِضَاء حياتِهِ ولكن بأنْ يُبْغَى عليه فَيُخْذَلا[1]

=**الإعراب: إن**: نافية بمعنى ليس، **هو**: ضمير منفصل في محل رفع اسمها، **مستولياً**: خبرها منصوب بالفتحة، **على**: حرف جر متعلق بـ(مستولياً)، **أحد**: مجرور بـ(على)، **إلا**: أداة استثناء مفرغ، **على أضعف**: جار ومجرور بدل من الأول، متعلق بما تعلق به، **المجانين**: مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إن هو مستولياً» فقد أعمل «إن» النافية عمل (ليس)، فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر.

([1]) البيت غير منسوب إلى قائل معين، يبغى عليه: يجار عليه ويظلم.

المعنى: ليس انقضاء الأجل هو الموت الحقيقي، ولكن الميت الحقيقي هو الحي الذي يجار عليه فلا يجد ناصراً يدفع عنه الظلم.

الإعراب: إن: نافية بمعنى ليس، **المرء**: اسمها مرفوع، **ميتاً**: خبرها منصوب، **والجملة**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **بانقضاء**: جار ومجرور متعلق بـ(ميتاً)، **حياته**: حياة: مضاف إليه مجرور، والهاء: في محل جر بالإضافة، **ولكن**: الواو: حرف عطف، **لكن**: حرف استدراك، **بأن**: الباء: حرف جر، **أن**: حرف مصدري ونصب، **يبغى**: فعل مضارع مبنيّ للمجهول منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره للتعذر، **عليه**: جار ومجرور سدَّا مسدَّ نائب الفاعل، **فيخذلا**: الفاء: حرف عطف، **يخذلا**: فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على (يبغى) منصوب بالفتحة الظاهرة على اللام، والألف: للإطلاق، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، **و(أن) وما دخلت عليه** في تأويل مصدر مجرور بالباء، متعلق بمحذوف يفسره المذكور في الشطر الأول، والتقدير: ولكن يموت بالبغي عليه فالخذلان.

الشاهد فيه: قوله: «إن المرء ميتاً» فقد أعملت «إنْ» النافية عمل «ليس»، فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

وذكر ابن جني في «المحتسبِ» أن سعيد بن جبير رضي الله عنه قرأ: «إنِ الّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دون الله عِباداً أَمْثَالَكُم»[1]؛ بنصب (العباد).

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: «إنْ رَجُلٌ قَائماً، وإنْ زَيْدٌ القَائِمَ، وإنْ زَيْدٌ قائماً».

إعمال «لات» عمل (ليس):

وأما «لات» فهي «لا» النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، **ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل «ليس»**، فترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن اختصَّت بأنه لا يذكر معها الاسم والخبر معاً، بل إنما يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وإبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2]؛ بنصب (الحين)، فَحُذفَ الاسم وبقي الخبر، والتقدير: «ولات الحينُ حينَ مناص»، فـ«الحينُ»: اسمها، و«حينَ مناص»: خبرها، وقد قرئ

---

[1] من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾. الأعراف (١٩٤).

وقد جعل سعيد بن جبير في قراءته: «**إن**»: نافية بمعنى ليس، **الذين**: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع اسمها، **عباداً**: خبر «إن» منصوب، والمعنى على هذه القراءة: ليس الأصنام التي تدعونها عباداً أمثالكم بل أقل منكم؛ لأنها لا تنطق ولا تعقل فكيف تعبدونها؟

[2] قال تعالى: ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴿١﴾ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴿٢﴾ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا۟ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ سورة ص (١-٣). **لات**: نافية تعمل عمل ليس، واسمها محذوف تقديره: و﴿لَاتَ﴾ الحينُ حين مناص، ﴿حِينَ﴾: خبرها منصوب، ﴿مَنَاصٍ﴾: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

شـذوذاً: «ولاَتَ حـينُ مَنَـاص»؛ برفـع «الحين» على أنـه اسـم «لات»، والخبر محـذوف، والتقـدير: «ولاتَ حـينُ مَنَـاصٍ لهـم»؛ أي: ولات حـينُ منـاصٍ كائنـاً لهم، وهذا هو المراد بقوله: «وحذف ذي الرفع.. إلى آخر البيت».

وأشار بقوله: «وما لِلات في سوى حينٍ عمل» إلى ما ذكره سيبويه من أنَّ «لات» لا تعمل إلا في (الحين)، واختلف الناس فيه، فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ (الحين) ولا تعمل فيما رادفه؛ كالساعة ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ (الحين) وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومِن عَمَلِها فيما رادفه قول الشاعر:

٨٤- نَـدِمَ البُغَـاةُ ولاتَ سَـاعة مَنْـدَمٍ
والبغْـــيُ مَرْتَـــعُ مُبْتَغِيـــهِ وَخـــيمُ[1]

([1]) نسب البيت لرجل من طيئ، ونسب إلى محمد بن عيسى التيمي، وإلى مهلهل بن مالـك الكنـاني، البغـاة: جمع بـاغٍ، وهـو الظـالم، منـدم: مصـدر ميمي بمعنى: النـدم، مرتع: ملعب، مبتغيه، مريده، وخيم: سيئ العاقبة، وهي في الأصل من وَخُم المكان -بضم الخاء- إذا لم ينجع كلؤه، أو لم يوافقك مناخه.

المعنى: ندم الظالمون على ما جنته أيديهم حين فات زمان الندم، ومن زرع البغي فلن يحصد إلا أسوأ النتائج.

الإعراب: **ندم**: فعل ماض، **البغاة**: فاعل مرفوع، **ولات**: **الواو**: حالية، **لات**: نافية تعمـل عمـل لـيس، واسمهـا محـذوف، **سـاعة**: خبرهـا منصـوب، **منـدمٍ**: مضـاف إليـه، وتقـدير الكـلام: ولات السـاعة سـاعة منـدم، والجملـة في محـل نصـب علـى الحـال، **والبغـي**: **الـواو**: اسـتئنافية، **البغـي**: مبتـدأ أول مرفـوع بالضـمة، **مرتـع**: مبتـدأ ثـانٍ، **مبتغيه**: مبتغي: مضاف إليه مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء للثقل، والهاء: في محل جـرٍّ بالإضـافة مـن إضـافة اسـم الفاعـل إلى مفعولـه، **وخـيم**: خـبر للمبتـدأ الثـاني:=

وكلام المصنف محتمل للقولين، وجزم بالثاني في «التسهيل»، ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إن وجد الاسم بعدها منصوباً فناصبه فعل مضمر، والتقدير: «لاَتَ أرَى حينَ مناص»، وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: «لاتَ حينُ مناصٍ كائِنٌ لهم»[1]، والله أعلم.



=مرتع، **والجملة**: في محل رفع خبر للمبتدأ الأول: البغي، **والجملة الكبرى**: والبغي.. وخيم: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «ولات ساعة مندم»، فقد أعمل الشاعر «لات» فيما يرادف الحين؛ وهو «ساعة»، خلافاً لمن جعل عملها مقصوراً على لفظ «الحين».

(1) أي: تعرب (لات) نافية لا عمل لها، وفي هذا الرأي تكلف لا داعي له.

أسئلة ومناقشة

١- متى تحذف (كان) مع اسمها؟ اذكر شروط ذلك بالتفصيل.

٢- كيف صح حذف (كان) مع اسمها في قولهم: (من لدُ شولاً فإلى إتلائها)؟ وضح معنى هذا المثال، ثم أعربه.

٣- قال النحاة: «تُحذف كان وحدها ويبقى معمولاها في نحو: (أما أنت براً)».

اذكر موضع ذلك الحذف، وعلّته، وشرطه، ثم طبقهُ على المثال المذكور، ووضح ما حصل فيه على التدريج، ثم أعربه إعراباً مفصلاً.

٤- متى تُحذف النون من مضارع (كان)؟ وما حكم هذا الحذف؟ وما عِلّتُه؟ وكيف صح هذا الحذف في قراءة من قرأ: (لم يكُ الذين كفروا)؟

٥- اذكر الخصائص التي انفردت بها (كان) من بين سائر أخواتها، وعلِّل لذلك، ثم مثل لكل خاصية بمثال من عندك.

٦- ما أحرف النفي المحمولة على (ليس) في العمل؟ مثِّل لكل واحد بمثال.

٧- اذكر شرط إعمال (ما) و(لا) عملَ (ليس) بالتفصيل، ممثِّلاً لما تقول.

٨- متى يتعين رفع المعطوف على خبر (ما)؟ ومتى يجوز النصب والرفع؟ وضِّح ذلك بالمثال.

٩- وضِّح أحكام زيادة الباء في خبر النواسخ ممثِّلاً لما تقول.

١٠- تعمل (إن) النافية و(لا) و(لات) عمل (ليس)، ما شرطُ هذا العمل؟ وضِّح ذلك بالأمثلة مشيراً إلى مواضع الخلاف.

❁ ❁ ❁

تمرينـات

١- علِّل لماذا لم يصح حذف نون مضارع (كان) مما يأتي:

«إن يكنْه فلن تسلَّط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله»، إن لم تكن الأخ الشقيق فأنت الرفيق والصديق.

٢- علِّل لماذا بطل عمل (ما) في قولك: (ما ثوبَك عَليٌّ لابِسٌ) دون أن يبطل في قولك: (ما عندك محمدٌ جالساً).

٣- كيف توجِّه قراءة سعيد بن جبير رضي الله عنه: (إنِ الذين تدعون من دون اللهِ عباداً أمثالكم)[١]؟ بنصب (العباد)؟ وما المعنى على ذلك؟

٤- كيف تُوجِّه القراءتين في قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٢] بنصب (الحين) ورفعه؟ وأيتها أولى؟ ولماذا؟

٥- لماذا قُبح النصب لكلمتي (مكسوباً وباقياً) من قول المتنبي:

إذا الجـود لـم يُـرزَقْ خلاصـاً مـن

فلا الحمدُ مكسوباً ولا المال باقِيا

وهل هناك من يُسوِّغه؟

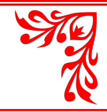
٦- ما وجوهُ الإعراب في قول رسول الله ﷺ؟ وأيُّ هذه الوجوه أولى؟ وهو قوله: (النـاسُ مجزيُّـون بأعمـالهم إن خـيراً فخـيرٌ وإن شـراً فشـرٌّ)؛ بنصـب (خـير وشر)، ورفعهما، ونصب الأول ورفع الثاني، والعكس.

❁ ❁ ❁

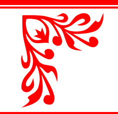
---

(١) آية ١٩٤ سورة الأعراف.

(٢) آية ٣ سورة ص.



فهرس الموضوعات



الموضوع ... الصفحة

أقسام الكلام

المعرب والمبني

النكرة والمعرفة

الابتداء